جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004 - 2010م)

إعداد
عواد جميل عبد القادر عوده

إشراف
الدكتور نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين.

2011

إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس
وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين
(2004 - 2010م)

إعداد

عواد جميل عبد القادر عوده

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2011/1/30م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
- د. نايف أبو خلف/ مشرفاً ورئيساً	....
- د. أيمن يوسف/ ممتحناً خارجياً	....
- أ. د. عبد الستار قاسم/ ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى من قدست حبها وحنانها، والشموع التي احترقت لتضيء لنا الطريق أمي الفاضلة وأخـــي خالد رحمهما الله.

إلى رمز شموخي وكبريائي ومعلمي الأول والِدَي، والى أخواني وأخواتي الذين غرســـوا فـــي نفسي حب الوطن والعلم.

إلى الشموع التي مازالت تضيء لنا الطريق والذين كانوا معي بعقولهم وقلـــوبهم وســـهروا على راحتي زوجتي وأولادي مجد وغدير وهديل وسارة.

إلى من وضع روحه على كفه من أجل فلسطين الطهورة ومضى إلى ساحات المجد.

إلى أرواح شهداء فلسطين جميعاً الذين سقطوا دفاعاً عن فلسطين الأرض والإنسان والهوية.

إلى كل أصدقائي وزملائي الذين دعموني وشجعوني وكل الذين يتمنون الخير والتقدم لي.

عواد عودة

الشكر والتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والاحترام إلى الدكتور نايف أبو خلف مشرفا ومرشداً وأستاذاً، على جهوده وتعاونه وصبره وسعة صدره حتى إنجاز هذا العمل. والى السادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم، والأستاذ الدكتور أيمن طلال..وإلى جميع أساتذتي في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من وقف إلى جانبي وساندني في استكمال هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الزملاء والأصدقاء، الدكتور محمود صبري عوده، والأستاذ ناظم عمر، والأستاذ محمد عماره، والصديق العزيز إيهاب عجاج.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى والدي وإخوتي وعائلتي على دعمهم وتشجيعهم المتواصل لي من أجل استكمال هذه الدراسة.

عواد عوده

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: **إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004 -2010).**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجـــة علميـــة أو بحث علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**اسم الطالب:**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004 - 2010م)

إعداد:

عواد جميل عبد القادر عودة

إشراف:

الدكتور نايف أبو خلف

الملخص

تعتبر الإشكالية القائمة بين حركتي فتح وحماس في المرحلة الحالية ذات تأثير كبير على النظام السياسي الفلسطيني، وعلى عملية التحول الديمقراطي. وقد اتضحت ملامح هذا التاثير بالظهور بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية الأخيرة، والمشاركة السياسة لمختلف الفصائل بالانتخابات. وما أعقبت من تطورات بعد النتائج وفوز حركة حماس ووصول الخلاف السياسي بين حركتي فتح وحماس إلى مرحلة الصدام المسلح واستخدام القوة العسكرية من قبل حركة حماس للسيطرة على السلطة في قطاع غزة، والذي بدوره يبين مدى الحاجة لدراسة هذا الوضع بعد استمراره لأكثر من ثلاث سنوات وعدم وضع نهاية له، مما يضع العملية السياسية والديمقراطية في فلسطين في مرحلة حرجة لم يعرفها في تاريخه والوصول لمرحلة تأبيد الانقسام السياسي والجغرافي.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للبحث في إشكالية العلاقة القائمة بين حركتي فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وذلك من أجل وضع تصورات من خلال دراسة خلفياتها التاريخية، ومن اجل التوصل لمعرفة حول طبيعة تلك العلاقة التي سادت بين الحركتين، وتحديداً في الفترة الأخيرة ومعرفة تأثير هذه العلاقة على العملية الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي ومستقبل النظام السياسي الفلسطيني، على اعتبار أن الانتخابات والمشاركة السياسية والتعددية من الأركان الأساسية التي تركز عليها الديمقراطية، كما يعد التداول السلمي للسلطة أساساً للديمقراطية.

لقد قام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي بالدراسة كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة ومن خلال التحليل يقدم أبرز الأحداث التي كان لها أثراً على الدراسة.

لقد تناولت الدراسة إشكالية العلاقة القائمة بين حركتي فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2004 لغاية عام 2010م أما الحدود المكانية فقد اقتصرت على دراسة وتحليل موضوع الدراسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، الضفة الغربية وقطاع غزة . وذلك لما لهذه الفترة من أهمية خاصة وحدوث تغيرات وتطورات ذات تأثير كبير على الساحة الفلسطينية والحياة السياسية.

لقد تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول حيث تناول الفصل الأول بعض المفاهيم والمصطلحات المهمة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث تم التعرف على مفهوم التحول الديمقراطي، والمشاركة السياسية، والتنمية السياسية، والأحزاب السياسية، والمشاركة السياسية والتعددية، والانتخابات وتعريف الأزمة، والمشكلة والإشكالية، ثم معرفة العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية.

الفصل الثاني للدراسة تم شرح وسرد لعملية التحول الديمقراطي في فلسطين وموقعها في النظام السياسي بدءً بمنظمة التحرير الفلسطينية وانتهاءً بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال استعراض مراحل التطور التي مرت بها التجربة الديمقراطية في فلسطين، وفي نهاية هذا الفصل تتطرق الدراسة إلى أركان وشروط الديمقراطية والتحديات والمعيقات التي تقف أمام عملية التحول الديمقراطي.

ناقشت الدراسة في الفصل الثالث إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس من خلال استعراض المبادئ والاهداف والمنطلقات الفكرية لكلا الحركتين، ونظرتهما لإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي مرورا بنشأة وتاريخ كل منهما، لوضع القارئ في محطات ومراحل تأسيس كل منهما، ثم تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى طبيعة العلاقة التي جمعت الحركتين على مدى تاريخ نضالهما ومحطات التعاون والتنسيق، والتنافس والصراع، وصولاً لمرحلة النزاع والاقتتا والانقسام الحاصل.

أما في الفصل الرابع فقد ناقشت الدراسة انعكاس وأثار العلاقة بين حركتي فتح وحماس على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية وعلى المشروع الوطني. ثم تم تناول أثر الانقسام على المؤسسات الدستورية والمؤسسات الفاعلة في النظام السياسي (المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والجهاز القضائي) ودورهما في تطوير الحياة السياسية من خلال العلاقة فيما بينهما، ومدى تأثرها بالانقسام، مع التعرف على دورهما في سيادة القانون وتأثيرات عملية الفصل بين السلطات الثلاث على أداءها، وأثر هذا الأداء على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

وقد توصل الباحث من خلال استنتاجات الدراسة إلى أن المشكلة بين حركتي فتح وحماس ليست بالجديدة وتعود جذورها إلى تأسيس ونشأة الحركتين، وأن وجود الاختلاف بين البرامج والأسلوب والأهداف كان محور هذه الخلافات، وأن تطور الخلاف بين الحركتين، كان لجملة من الأسباب الداخلية والخارجية وعلى رأسها الاحتلال وممارساته، وأطراف دولية وعربية ساهمت في ازدياد التوتر بين الحركتين لدرجة عالية، وأن قيام حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة والإجراءات المتبعة في الضفة قد أثر بشكل سلبي على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتسبب في تعطيل دور المؤسسة التشريعية وحدوث الانقسام السياسي ووجود حكومتين في الضفة والقطاع، وأن الجهاز القضائي لم يسلم من آثار الانقسام مما يعني أن النظام السياسي أصبح مرهونا بقرار هاتين الحركتين باعتبارهما كبرى الفصائل الفاعلة والمؤثرة على الساحة الفلسطينية وعدم إمكانية تجاوز أي طرف للأخر لما له من تاريخ وقاعدة جماهيرية، وبالتالي ليس أمامهم سوى الاتفاق على برنامج وطني شامل، يتبنى الخيار الديمقراطي ويؤمن بالتعددية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة، والذي بدوره يقود إلى تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، وتطور المجتمع الفلسطيني.

خطة الدراسة:

المقدمة:

لقد عاش الشعب الفلسطيني سنوات طويلة من المعاناة والظلم والقهر من جراء الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، والذي أسس لتشكيل العديد من المنظمات الوطنية والإسلامية في برامج متعددة وأهداف متنوعة تصل في نهايتها للتخلص من الاحتلال، وعودة اللاجئين وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة ، حيث كان أول هذه الفصائل وأكبرها تأثيراً على الساحة الفلسطينية ومناطق الشتات حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)[1]، التي قادت النضال الوطني الفلسطيني منذ العام 1965م عبر طرق ووسائل متعددة ابتداءً من الكفاح المسلح مروراً بالعمل السياسي الذي انطلق عام 1974م والمفاوضات لاحقاَ بعد مدريد وأوسلو كسبيل لإنهاء الاحتلال عن بعض أراضيه، وبما إن حركة فتح كانت تشكل الأغلبية الساحقة من مجموع التنظيمات والفصائل المنطوية تحت إطار (م.ت.ف) وقوتها العسكرية كانت تمثل 80% من القوة الإجمالية لحركة المقاومة، فقد كان أيضا من المتوقع استفرادها بالقرارات المصيرية للشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، وقد استمر هذا الوضع رغم ظهور عدد من المنظمات والفصائل الوطنية[2].

إن طبيعة الحالة السياسية الفلسطينية الخاصة تمحورت حول وجود منظمات عسكرية أكثر منها سياسية أو بصورة أحزاب سياسية فلسطينية كما هو الحال الذي كان قبل النكبة، إن بروز الحركات والتنظيمات العسكرية وشبه السياسية كان السمة الأبرز في تاريخ الحياة الفلسطينية بعد الاحتلال، وقد ظهرت العديد من الحركات والتنظيمات التي شكلت بمجموعها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الجامع لكل الفلسطينيين في الداخل والشتات (باستثناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي). حيث كانت حركة فتح الفصيل الأبرز والأقوى على الساحة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987م.

لقد شهدت المراحل السابقة لمسيرة العمل الوطني محطات للصراع والاقتتال وظهر بشكل واضح بعد عام 1983/1982، وحدوث انشقاق واقتتال في الخارج، في الوقت نفسه كان

---

[1] كلمة فتح هي اختصار لحركة التحرير الوطني الفلسطيني **فتح**، والتي تكررت كلماتها كثيراً أثناء الدراسة.، والتي تأسست في 1965/1/1.

[2] فوزي أحمد تيم وآخرون، **القوى السياسية الفلسطينية**، في **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص354.

الداخل يشهد بعض التحركات لبعض الفصائل ذات التوجه الإسلامي التي كانت تنطــوي تحــت إطار الإخوان المسلمين، وتحديداً لقت به حركة افي جامعات الضفة وغزة حتى انطلاق انتفاضة الحجارة في 1987/12/9م وهو العام الذي انطلمقاومة الإسلامية (حماس)[1] بإعلان تأسيسها في بيانها الأول في 1987/12/14م [2].

لقد وضعت حركة حماس مبادئها وأهدافها وبرنامجها في ميثاق الحركة عام 1988، وقد أصبحت من الحركات المؤثرة بعد حركة فتح على الساحة الفلسطينية، وظهور جمهور لها على الساحة الفلسطينية من خلال المد الجماهيري والحضور السياسي.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الحركتين فقد كانت قد دخلت في مرحلة عقــد اجتماعــات بهدف انضمام حركة حماس تحت إطار م.ت.ف ولم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما، وبعــد بــدء المفاوضات بين م.ت.ف وإسرائيل وما عرف بمؤتمر مدريد للسلام في 1991/10/31 دخلــت العلاقة بين حركة حماس و م.ت.ف في توتر والذي امتد ليظهر بشكل واضح بين حركتي فــتح وحماس، على اعتبار إن حركة فتح تسيطر على قرارات م.ت.ف ومن ثم حدثت بعض أعمــال العنف بين الحركتين بشكل متقطع، واستمر هذا الوضع حتى إبرام منظمة التحرير الفلسطينية ما عرف باتفاقيات أوسلو(1) وأوسلو(2).

لعل ما يعيشه الشعب الفلسطيني اليوم يعتبر من أكثر المراحل حرجــاً وحــساسية فــي تاريخ نضاله الممتد عبر سنوات طويلة بل وعشرات السنين، إضافة للغموض والخطــر الــذي يهدد نظامه السياسي ومستقبله، وذلك بعد حدوث الصدام المسلح وغير المسبوق بين الحــركتين وسيطرة حركة حماس على السلطة بالقوة العسكرية وقتل وجــرح المئــات إضــافة لعمليــات الاعتقال، وقد حدث كل ذلك بعد التطورات التي حدثت على الساحة الفلسطينية، وتشكيل نظامــه السياسي، وتحديداً بعد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاســية لمرتين متتاليتين، وقيام مؤسسات مدنية لعبت دوراً مهما في صياغة مستقبل النظام السياسي في فلسطين.

---

[1] كلمة حماس هي اختصار لحركة المقاومة الإسلامية **حماس** والتي تكررت كلماتها كثيراً أثناء الدراسة ، وتأسست في 1987/12/14. في فلسطين.

[2] خالد الحروب، **حماس الفكر والممارسة السياسية** ط1 بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص39.

أصبح من الأهمية دراسة عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، نتيجة لتصاعد وتطور الخلافات بين حركتي فتح وحماس، والتي أدت إلى عدم انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة وتشكيل حكومة طوارئ في الضفة الغربية وتراجع الممارسة الديمقراطية عن ما حققته من تقدم في السنوات الماضية وبعد ان أشاد المراقبون الدوليون بيوم الانتخابات الثانية، وسنتناول هذه التغيرات وأثرها على التحولات الديمقراطية الفلسطينية.

رغم عدم وجود دولة في فلسطين لممارسة الديمقراطية كنظام للحكم فيها، إلا إن ممارستها في علي ارض الواقع ومن الناحية العملية، أبرز مدى الحاجة الفلسطينية لممارسة الديمقراطية ووجود الأرضية والوعي السياسي والثقافي لذلك وأن ما حصل في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية والبلديات يعتبر توجها نحو العمل الديمقراطي في فلسطين، ولو كان بصورة جزئية إلا أنها مورست بالفعل باعتبار أن الانتخابات هي الأساس والعصب الرئيسي الذي يجب أن ترتكز عليه الديمقراطية في الحياة السياسية الفلسطينية، كما يعتبر التداول السلمي للسلطة أساسا للديمقراطية[1].

نحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في إشكالية العلاقة القائمة بين حركتي فتح وحماس، هذه العلاقة التي استمرت على مدى ما يزيد عن عشرين عاماً، حيث تخللها عملية الشد والجذب، والاتفاق والاختلاف، والتباين في الآراء والبرامج، والصدام ما بين السلطة وحماس بسبب ممارسة القوة والضغط ضد الحركة، أو كما حدث في الصدام المسلح مؤخراً عندما قامت حركة حماس بالسيطرة بالقوة المسلحة على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وارتفاع وتيرة العنف والتوتر وقيام السلطة بإجراءات كرد فعل على حماس والذي يعتبر مؤشراً خطيراً لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني، وعلى العلاقات الفلسطينية الداخلية بين المعارضة والسلطة، وبين حركتي فتح وحماس تحديداً.

---

[1] وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،2006 ص60

لا شك أن البحث في هذا الموضوع سوف يكون شائكاً ومعقداً، وذلك لوجـود وجهـات نظر متعددة حول هذا الموضوع من عدد من الكتاب والمفكرين والـسياسيين، وحتـى القـادة السياسيين الذين لهم مواقع في كلتا الحركتين، حيث ظهرت بشكل واضح ولم يكن يتوقعها العديد من الدارسين والمتابعين للوضع الفلسطيني، ولكن سنحاول البحث بموضوعية في شـكل هـذه العلاقة والتي وصلت لحد الانفجار وتشكيلها أزمة حقيقية ما زالت بحاجة للحل حتى لحظة كتابة هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

ظهرت مشكلة الدراسة بعد التطورات والتغيرات المفاجئة التي حدثت في فلسطين فـي السنوات الأربع الأخيرة وتحديداً بعد وفاة الرئيس الراحل أبو عمار، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وحصول الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية الأخيرة ومشاركة حركة حمـاس بها، والتي أسفرت عن فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي وتـشكيل الحكومـة العاشرة.

أيضا التطورات المتلاحقة والمتمثلة بحدوث الصدامات المسلحة بين الحركتين وما أعقبها باتفاق مكة الذي لم يصمد طويلا ولم يتناول جذور الخلاف، حتى حدث الانزلاق والانفجار فـي الصدام المسلح والسيطرة العسكرية من قبل حركة حماس على قطاع غزة، والتي أدت إلى حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الفلسطينيين في (الضفة الغربية وغزة) والتي بالطبع لها أثـراً بالغا على القضية الفلسطينية وتعطل دور وعمل المجلس التشريعي ووجود حكـومتين لـشعب واحد، ومدى أثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة من محاولة التعرف على إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس والوقوف على حقيقة هذه الإشكالية وأسبابها ومدى الأثر الذي تتركه هذه العلاقة علـى الشعب الفلسطيني وعلى عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، على اعتبار أن نسبة عالية من

الجمهور الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تؤيد أحد الأحزاب والتنظيمات السياسية العاملة، حيث تراوحت هذه النسبة من 60% إلى 68% في وسط العام 2004م.

- كون حركتي فتح وحماس تشكلان الفصلين الأبرز والأكبر من الجمهور الفلسطيني المُسيس، كما إن التعرف على أسباب هذه الإشكالية ومحاولة الحد من تأثيرها يمثل مخرجاً من الوضع المتردي الذي يعصف بالساحة الفلسطينية وإنقاذا للعملية الديمقراطية والخيار الديمقراطي الذي قبله جميع الفلسطينيين كنظام للحكم وتحقيق الاستقرار والأمن.

_ كما تكمن أهمية الدراسة من حقيقة أن الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال، وبحاجة لجهود مشتركة وعلاقات ايجابية بين مختلف الحركات والفصائل من أجل التخلص من الاحتلال، وإنهاء حالة الاقتتال والانقسام التي حصلت بين الحركتين واستمرارها لأكثر من ثلاث سنوات.

أهداف الدراسة:

- إن هدف الدراسة هو محاولة لرصد الإشكالية الديمقراطية التي يعيشها الشعب الفلسطيني حاليا، بسبب حالة الصراع بين حركتي فتح وحماس التي وصلت لحد الصدام المسلح وقيام حركة حماس بالاستيلاء على السلطة في قطاع غزة بالقوة العسكرية.

- التعرف على تاريخ الإشكالية بين حركتي فتح وحماس، وتحليل لطبيعة العلاقة التي سادت بين الحركتين والتطورات المهمة التي حدثت خلال فترة الدراسة.

- وضع ضوابط وحلول يمكن أن تمثل المخرج الرئيسي للأزمة ومعالجة للخلل الذي وقعت به كلتا الحركتين كون نوع العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس سينعكس على الشارع الفلسطيني وتكوين اتجاهات الرأي العام وستكون له آثار ملموسة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الميدانية بشكل عام .

- التعرف على آثار الانقسام على جوانب الحياة المختلفة، ووضع الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة.

- إن وضع تصور ورؤيا لنوع العلاقة الديمقراطية ما بين كافة قوى ومنظمات الشعب الفلسطيني بما فيها حركة حماس، سيؤسس لما ستكون عليه العلاقة بين الحركتين مستقبلاً وسوف تجنبنا التبعات والانعكاسات على مستقبل القضية الفلسطينية والنظام السياسي وعلى عملية التحول الديمقراطي في فلسطين بشكل عام.

أسئلة الدراسة:

- ما هي شروط تحقيق الديمقراطية؟
- ما هي أهمية الانتخابات ؟ وهل تعتبر مؤشراً على الديمقراطية؟
- هل يمكن اعتبار الانتخابات الأخيرة مؤشراً على عملية التحول الديمقراطي؟
- ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على عملية التحول الديمقراطي؟
- ما هو مفهوم عملية التحول الديمقراطي في فلسطين؟
- ما هي التحديات والمعوقات لعملية التحول الديمقراطي في فلسطين؟
- ما هي مبادئ وأهداف حركة فتح؟
- ما هي مبادئ وأهداف حركة حماس؟
- ما هي أسباب الإشكالية بين حركتي فتح وحماس؟ وكيف يمكن حل هذه الإشكالية؟
- كيف يؤثر شكل العلاقة بين الحركتين على القضية الفلسطينية؟
- ما هو تأثير الخلاف والانقسام على الحياة العامة، ومؤسسات السلطات الثلاث؟

- كيف أثر الخلاف بين حركتي فتح وحماس على الحريات العامة وحقوق الإنسان؟

_ ما هي آثار الخلاف بين حركتي فتح وحماس على عملية التحول الديمقراطي؟

فرضيات الدراسة:

- إن طبيعة العلاقة السائدة بين حركتي فتح وحماس هي علاقة تنافس وصراع أكثر مما هي علاقة تعاون وتكامل، والذي بدوره يترك أثره على عملية التحرر والبناء الوطني.

- تتأثر عملية التحول الديمقراطي في فلسطين بنوع وشكل العلاقة بين حركتي فتح وحماس سواء بالإيجاب أو السلب.

- يشكل الصراع القائم بين حركتي فتح وحماس عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

منهجية الدراسة:

يقوم الباحث باعتماد منهجين في هذه الدراسة: المنهج التاريخي لما له من أهمية في تسليط الضوء على المراحل التي مرت بها حركة فتح وكذلك الظروف التي نشأت فيها حركة حماس، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي كونه يقوم على الوصف الدقيق والتفصيلي للظاهرة، ومن خلال الاعتماد على قاعدة المعلومات والبيانات المتوفرة حول موضوع البحث بشكل دقيق وموثق، ومن خلال الاطلاع على ما كتب حول هذا الموضوع في المراجع والكتب والدوريات كمصادر أولية والصحف والانترنت والبيانات والمنشورات الأخرى كمصادر ثانوية، ومن ثم القيام بتحليلها وتقديمها للقارئ بمصداقية ومنهجية علمية.

حدود الدراسة:

سوف يقوم الباحث بتناول العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس في فلسطين على اعتبار أنهما "تشكلان العدد الأكبر من مجموع المُسيَسين في المجتمع الفلسطيني" . وحقيقة الأمر أن

التنافس والصراع بمعناه الحقيقي على أرض الواقع هو ما بين هاتين الحركتين، وكذلك الخلاف والاتفاق، وسيتم تحديد مكان الدراسة في الأراضي الفلسطينية (الضفة وغزة) مع تحديد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من عام 2004م لغاية 2010م وذلك لوجود تطورات متسارعة حدثت على الساحة الفلسطينية في هذه الفترة.

الدراسات السابقة:

لقد صدرت العديد من الكتب والدراسات والمقالات والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة، ولكن في جوانب فرعية ومتفرقة سواءً كان منها فيما يخص الأزمة والعلاقة بين حركتي فتح وحماس، أو عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، ولعل أهم هذه الدراسات الحديثة نسبيا التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

تناول عبد الإله بلقزيز دراسته تحت عنوان **(أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس)** وتعتبر الدراسة نقدية بالدرجة الأولى بتناول الصراع في حركة فتح، وما هو مقلق في حركة فتح والتطرق إلى مجموعة من التغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية وخاصة بعد عام 2004، وتغير النظام السياسي الذي كان يحتكم لرؤية زعيم الثورة والسلطة الراحل ياسر عرفات، إضافة إلى التغيرات المهمة حول مشاركة حركة حماس بالانتخابات الأخيرة، وفي الفصل الرابع تحت عنوان حماس من الثورة إلى السلطة متحدثاً عن الانتصار والمفاجأة ونتائج الانتخابات في المجلس التشريعي التي حصلت في 2006/1/25، وما نتج عنها من فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، وحدوث الانقلاب حسب تعبيره في النظام السياسي الفلسطيني.

ومع أن هذه الدراسة تناولت في بدايتها نقد أخطاء الثورة الفلسطينية وأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، والنظام السياسي وإشكالية الداخل والخارج، ولكن ما هو جديد في هذه الدراسة حسب ما يقوله المؤلف هو محاولة التعرف على وجه جديد من أوجه أزمة المشروع الوطني الفلسطيني متمثلاً في إعادة إنتاج حركة حماس الأسباب ذاتها التي قادت هذا المشروع الوطني إلى المأزق.

تناول الكاتب وليم نصار دراسته بعنوان **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية** حيث تحدثت هذه الدراسة الحديثة نسبيا عن موضوع الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية بشكل عام، وقد تحدثت عن حالة الديمقراطية العربية والفلسطينية والخطاب العربي الذي لم يرتقي إلى التعاطي مع أصوات النخبة المطالبة بالديمقراطية، وأن الديمقراطية الفلسطينية ليست مجرد انتخابات وتعددية وحرية تعبير، وأن الديمقراطية الفلسطينية تختلف تماماً عن محيطها العربي لوجود الاحتلال، ثم تحدث الكاتب عن معنى الديمقراطية وشروط قيامها وممارستها، حيث حددها بخمس مكونات أو نظم وهي تداول السلطة والحقوق والحريات والتعددية والمساواة أمام القانون والفصل بين السلطات.

وقد حاول الكاتب من خلال هذه الدراسة توصيل فكرة أساسية وهي أن الانتخابات ما هي إلا صورة خارجية للممارسة الديمقراطية وأن جوهر الديمقراطية أعمق ويكمن في مجموعة المفاهيم المجتمعية قبل أن يكون القانون، حيث يستطرد الكاتب إلى افتراض أنه يمكن أن تكون عملية إجراء الانتخابات واجهة أو غطاء لممارسات تسلطية أو استبدادية إذا ما تم استبعاد العوامل الأخرى لممارسة الديمقراطية، كما يحاول الكاتب إيصال فكرة عن مفهوم الديمقراطية من منطلق المكونات والممارسات ومن ثم يدرس عملية الانتخابات الأخيرة في فلسطين وذلك بهدف التعرف على ما حدث في فلسطين، هل يمكن اعتباره مقدمة لممارسة الديمقراطية فعلاً.

أما محمد خالد الأزعر في دراسته بعنوان: حول **النظام السياسي** و**التحول الديمقراطي في فلسطين** لقد تناول الكاتب مداخل التحول الديمقراطي في فلسطين من جوانب متعددة ومتشابكة سواءً كان التحول في الثقافة السياسية وثقافة التعددية أو عملية الإصلاح السياسي المؤسساتي، حيث يصل إلى نتيجة أنه لا يجوز لأي فصيل أو قوة سياسية مهما كانت كبيرة ويقصد بذلك (فتح وحماس) أن تنطلق من منطق القضاء على الآخر السياسي، وذلك لأن تاريخ شعبنا الفلسطيني حافل في هذه المواقف بأنه لم يسبق لأي قوة سواءً كانت داخل الوطن أو خارجه أن استطاعت السيطرة بالقوة المجردة ولهذا لا بد من خلق أرضية للتعامل السلمي منوهاً إلى أن الديمقراطية هي وسيلة لبناء العلاقات السياسية الداخلية إضافة للنظر لكونها غاية،

ولا بد من اللجوء إلى الإجراءات الديمقراطية ومنها التحاور السلمي وذلك للحصول على الاستقرار في النظام السياسي.

ماجد كيالي في دراسة بعنوان: **الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية،المقدمات والتداعيات** وما العمل؟ لقد تناولت هذه الدراسة الخلاف والانقسام بين الحركتين على الساحة الفلسطينية باعتبارهما الحركتين الرئيسيتين والذي أثر على الجهد المشترك المبذول لكليهما في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الوحدة الوطنية والكيان السياسي واستمرار عملية التحول الديمقراطي.

كما تناولت هذه الدراسة طبيعة الأزمة بين الحركتين وأسبابها، حيث أظهرت أن الخلاف بين الحركتين ليس جديداً ومقتصراً على الصراع على السلطة وإنما له جذوره التي تعود إلى بداية انطلاق حركة حماس، وأن الاختلاف ينبع من التنافس والصراع بين مشروع التسوية والمفاوضات الذي تقوده حركة فتح ضمن إطار م ت ف والفصائل المنطوية تحت إطارها، ومشروع المعارضة الذي تقوده حركة حماس ومن معها من الفصائل المعارضة، ثم تنتهي الدراسة إلى تبيان تداعيات هذا الانقسام وأثره المدمر على المشروع الوطني والعملية السياسية على الصعيد الداخلي والدولي، وعلى مستقبل النظام السياسي والعملية الديمقراطية، ثم يضع رؤية للحل، من خلال تضافر الجهود العربية والضغط على حركتي فتح وحماس للاتفاق فيما بينهما، ومن خلال الاتفاق على برنامج وطني ومرجعية سياسية، والقبول بمبدأ الديمقراطية، وعدم الاحتكام للسلاح واتخاذ قرارات من قبل قيادة حماس تقربها من القبول بالوحدة الوطنية وكذلك حركة فتح مطالبة بإحداث تغيرات على الساحة الفلسطينية والقبول للآخر من أجل الخروج من المأزق الحالي.

الفصل الأول

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

الفصل الأول

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

يقوم الباحث من خلال هذا الفصل بتعريف القارئ بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات، التي لها علاقة بمضمون الدراسة، حيث يتم استخدامها للوقوف على معانيها من الناحيتين العلمية والموضوعية حتى تكون واضحة وجلية أمام القارئ، وأهم هذه المصطلحات: ماهية وتعريف الديمقراطية، مفهوم التحول الديمقراطي، المشاركة السياسية، التنمية السياسية، الدستور، النظام السياسي، الأحزاب السياسية، الانتخابات، التعددية السياسية، تعريف الأزمة والمشكلة ثم العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية.

تطور مفهوم الديمقراطية:

تعود الأصول والجذور الأولى للديمقراطية إلى عهد الإغريق والرومان، حيث كان الإغريق يقدرون أهمية حياة الجماعة في ظل سلطان الشعب، إذ عملوا على تحقيق الديمقراطية بالطريقة التي رأوها في ذلك الزمن، وقد كانت ديمقراطية اليونان وروما مغايرة لما نشاهده الآن، إذ لم تكن الديمقراطية قديما تعرف الحرية بالمعنى المتعارف عليه الآن بالحرية الشخصية، وحرية العقيدة، وحرية الملكية، وقد كانت الدولة تمتلك السلطة المطلقة على الأفراد دون قيود وحدود، وبالتالي فقد كان الفرد يخضع خضوعا تاماً للدولة في كل مناحي الحياة[1].

وهناك من يرى أن الجذور الأولى لمفهوم الديمقراطية تعود إلى التاريخ الأثيني والثقافة اليونانية القديمة، وقد تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن حتى القرن السابع عشر حيث كانت البداية لقبول هذا المفهوم، الذي عن طريقه تم وضع قانون يضمن حقوق المحكومين ويحدد صلاحيات المحكومين[2].

---

[1] محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص114 -115.

[2] فيصل شطناوي، **محاضرات في الديمقراطية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص1 -2

وقد كانت النظرة إلى الديمقراطية ضيقة، حيث كان يجب على الفـرد أن يعتنـق ديـن الدولة وجميع ما يملكه من ثروات تحت تصرف الدولة، والحرية الشخصية للفرد لم يكـن مـا يكفلها، إذ كان يمكن أن يتم نفي أي شخص دون تحقيق أو محاكمة، إضافة لتدخل الحكومات في بعض الأمور الخاصة البسيطة.

لقد وردت في الكتب السماوية إشارات لقضية الديمقراطية وتحديداً في القـرآن الكـريم حين ورد في قوله تعالى: "وشاورهم في الأمر"[1]، وقوله تعالى: وأمرهم شورى بينهم"[2]، ويتضح أن فكرة الديمقراطية هي فكرة قديمة، لكن تطبيقها وممارستها كان حديث العهد، ويعود تحديـداً بعد الثورة الفرنسية وانتشارها بعد الحرب العالميـة الأولـى وإعـلان حقـوق الإنـسان فـي 1789/8/26م، وتوجد النصوص التي تؤكد على أن السيادة كلها للأمة وكل شخص يتولى الحكم يستمد سلطته من الأمة، وبذلك تكون الديمقراطية قد أصبحت مبدأ قانونياً خاصة بعـد إعـلان حقوق الإنسان، والنظام الديمقراطي يهدف إلى مساهمة أكبر عدد ممكن من الأفراد في الحكـم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[3].

تعريف الديمقراطية

الديمقراطية مصطلح يوناني مؤلف من لفظين: الأول ديموس ومعناه الشعب، والآخـر كراتوس ومعناه سيادة أو حكم، حيث أصبح يعني بما اصطلح عليـه سـيادة الـشعب أو حكـم الشعب. إن تعريف الديمقراطية بوصفها حكم الشعب بالشعب وللشعب يعنـي ذلـك أن تكـون السلطة في أيدي جميع الشعب دون استئثارها من فئة أو طبقة معينة، وأن يهدف الحكم إلى خير الشعب ورفاهيته من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالمستوى الاقتصادي للـضعفاء، وكذلك كفالة العدالة في التوزيع والاستهلاك، وقد وجد هذا التعريف بعض الانتقادات لعدم اتفاقه مع آراء عدد من المفكرين وذلك انطلاقاً من عدم مطابقة هذا التعريف للواقـع، وأن إمكانيـة تحقيق العدالة يتطلب أمرين: الأول أن تصدر كافة القوانين والقرارات الخاصة بـإدارة شـؤون الدولة بعد إجماع آراء المواطنين عليها، والثاني أن يكون هناك مباشرة من قبل جميع المواطنين

[1] القرآن الكريم، سورة آل عمران، آية 159.

[2] القرآن الكريم، سورة الشورى، آية 38.

[3] محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية** مرجع سابق، ص15.

لكافة الأمور المتعلقة بالسيادة والدولة، وبما أن إصدار القوانين والقرارات وإجماع الآراء يشكل عائقاً لكونه أمراً مستحيلاً لكون الاختلاف من طبيعة بني البشر، وكذلك ينطبق على الأمور المتعلقة بالسيادة لأن أفراد الدولة يعدون بالملايين ويستحيل جمعهم في مكان وزمان محددين[1].

وتعرف الديمقراطية في أبسط صورها بأنها: "نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين، والمشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، وقد أجمع الباحثون المعاصرون على أن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة وليست عقيدة[2].

لقد وردت العديد من التعريفات للديمقراطية إذ أصبح بعضها أكثر شيوعاً، فعرّفت الديمقراطية بأنها: حكم الشعب بالشعب وللشعب، وعرفها (ألن تورن) بأنها: اختيار حرُ للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة[3].

وتعرف الموسوعة السياسية الديمقراطية بأنها: نظام سياسي واجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع في الدولة وفق مبدأ المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة[4].

كما يعرفها عالم الاجتماع (جوزيف شومبير) حين يقول: إن الديمقراطية هي ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن الأفراد من خلال اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس[5].

تم التعرف على مفهوم الديمقراطية بالمعنى السياسي: "بأنها عبارة عن شكل لتنظيم الحياة السياسية للمجتمع على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وعلى أسس العدالة والمساواة

---

[1] محمد نصر مهنا **في نظرية الدولة والنظم السياسية** المرجع السابق، ص112.

[2] جمال منصور، **التحول الديمقراطي الفلسطيني** وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، 1999، ص14.

[3] محمد عبد الفتاح فتوح، **الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر** ط1 القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص24.

[4] محمد عبد الفتاح فتوح، المرجع السابق، ص24.

[5] آريان الفاصد، **تقرير حول آليات المسألة وسيادة القانون في فلسطين**، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 1999، ص2.

في المشاركة في صنع القرار"[1]، يتضح مما سبق أن الديمقراطية هي طريقة للإدارة سواء كانت إدارة شؤون الدولة أو أي مؤسسة فيها مهما كبر أو صغر حجمها، وهي وسيلة وليست هدفاً مستقلا، كما أن الديمقراطية ليست نمطا من التفكير والاعتقاد أو نمط ثقافي محدد، وإنما هي آلية للمساهمة في صنع القرار، وفي حالة الدولة فهي آلية لصنع القرار السياسي المتعلق بحياة الشعب، وأن عملية قياس الديمقراطية في أي مجتمع يكون عبر قياس مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار المتخذ ديمقراطيا[2].

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين ويوفر لهم المشاركة الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، وكنظام سياسي تقوم على حكم الشعب لنفسه مباشرة أو بواسطة ممثلين منتخبين بحرية كاملة، ومن الناحية الاجتماعية إنها أسلوب حياة يقوم على المساواة وحرية والرأي والتفكير، ومن الناحية الاقتصادية تقوم على تنظيم الإنتاج وتقوم على صيانة حقوق العمال وتحقق العدالة الاجتماعية.

إن التشعب في المعنى العام للديمقراطية وتعدد النظريات والمدارس الفكرية والاختلاف بين المفكرين حول غايات الديمقراطية، واختلاف المجتمعات في تكوينها التاريخي والاجتماعي والقيمي، كل ذلك يجعل وضع تعريف ثابت للديمقراطية غير ممكن من الناحية العملية والزمانية والظرفية، ولكن ما يمكن أن يكون ثابتاً هو كون النظام الديمقراطي يقوم على ثلاثة أركان أساسية لا يختلف عليها أي مجتمع كان ألا وهي: حكم الشعب، والمساواة، والحرية الفكرية[3].

مفهوم التحول الديمقراطي:

عند الحديث عن مفهوم التحول الديمقراطي لا بد من معرفة أن آليته من أكثر العمليات التي تتعدد فيها المتغيرات، وعدم سير العملية في اتجاه واحد، وعدم القدرة على التعميم على

---

[1] مضر قسيس وآخرون، **المؤشر الديمقراطي الفلسطيني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999، ص22.

[2] مضر قسيس وآخرون، المرجع السابق، ص22.

[3] رضوان كولي تعريف مصطلحات سياسية موقع الإسلامي المتميز قدوه،2007/4/21
http://www.qudwa.com/?page=articles/17/17-038

جميع المجتمعات، ويكمن ذلك في طبيعة الاختلاف بين المجتمعات من حيث تكويناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية.

إن مفهوم التحول الديمقراطي يقوم على افتراض، أنه عملية انتقال الحالة الديمقراطية من وضع أو حالة إلى حالة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الديكتاتورية لا تشكل البديل الوحيد في حال غياب الديمقراطية، وإن إرساء العلاقات ومأسستها لا يكفيان لخلق نظام ديمقراطي بالفعل، ومن ثم فإن الخطوة اللاحقة لعملية التحول الديمقراطي التي تبدأ قبل انتهاء الأولى، بل وتشترك معها في لحظة زمنية معينة تكمن في تعزيز الديمقراطية، ولأنه بدون عملية التعزيز هذه يكون من السهولة تحول ظواهر التحول الديمقراطي إلى تكتيك لحظي، وبذلك يصبح من الأهمية مراقبة عملية التحول الديمقراطي من أجل المباشرة في اللحظة المناسبة بعملية التعزيز الديمقراطي، ويمكن أن تتم عملية المراقبة عن طريق[1]:

- مراقبة عملية المأسسة، بمعنى إنشاء المؤسسات التي تشمل على قوانين والتأكد من دستورية هذه القوانين.

- إتاحة الوسائل المختلفة لإرساء الديمقراطية كنهج للحياة في الدولة.

- أيضا عن طريق متابعة نتائج التحول الديمقراطي على صعيد الأفراد والمجموعات.

لقد قام الخبراء بتصنيف مصطلح التحول الديمقراطي إلى نوعين، وهما: التحول السلمي التدريجي، والتحول الثوري المفاجئ. وهذا التحول يكون نتاجا لما تفرضه المشاركة الشعبية الواسعة، وعادة ما يكون من الأسفل إلى الأعلى، وأن هناك عدداً من القوى تؤدي إلى عملية التحول هذه، وقد تكون السلطات السياسية أو العسكرية أو مؤسسات المجتمع المدني[2].

إن المقصود بالتحول هي المرحلة الوسط والتي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، ويمكن القول إن الانتقال يكون نحو الديمقراطية عندما يكون هناك انهيار وتفكك للنظام السلطوي الذي كان قائما، وأن عملية التحول قد تحتاج إلى وقت، وكذلك مرورها

---

[1] مضر قسيس وآخرون، **المؤشر الديمقراطي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص26.

[2] فيصل شطناوي، **محاضرات في الديمقراطية**، مرجع سابق، ص228.

بعدد من المراحل حتى تصل إلى مرحلة ترسيخ أو تثبيت دعائم الديمقراطية، وعادة ما تبدأ في تغيرات وتحولات فكرية مروراً بتعديل الدستور أو تغييره أو وضع قواعد ثابتة لنظام مؤسسي، وأن يتم كل ذلك عبر إجراء الانتخابات بشكل دوري حتى يتم تثبيت مفاهيم وقيم جديدة تؤمن أن الديمقراطية تؤيدها الغالبية العظمى من فئات الشعب[1].

وإن عملية التحول الديمقراطي تمر بمراحل متعددة لا يمكن الفصل بينهما أحيانا، ولكن لا بد أن تبدأ من مرحلة انهيار النظام التسلطي، وكلما كانت قوى المجتمع أكثر استقلالا يؤدي إلى تحول النظام السياسي إلى الديمقراطية، وأما مرحلة التحول فهي الفترة الزمنية التي تفصل بين النظام التسلطي والانتقال إلى النظام الديمقراطي، وتأتي بعد ذلك مرحلة دعم التحول أو ما يسمى بالديمقراطية الإجرائية والتي يكون النظام شبه مستقر ويسير باتجاه تكريس الديمقراطية، وأن جوهر هذه المرحلة يتمثل في قبول كافة الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة، تم تأتي المرحلة الأخيرة والمتمثلة بمرحلة النضوج الديمقراطي، والتي تتحقق فيها الديمقراطية الاقتصادية والتي تعمل على توزيع السلع والخدمات بشكل متساوي، والمساواة الاجتماعية في منح جميع فئات المجتمع نفس الحقوق للمشاركة[2].

إن الأحزاب السياسية تشكل نواة السياسة وقلبها، وليس هناك جدال في أن سياسات التعدد الحزبي تعتبر إحدى آليات التحول الديمقراطي، والذي تشهده حاليا الكثير من الدول، وعلى هذا الأساس قامت بعض الدول برفع الحظر عن تشكيل الأحزاب السياسية والانتماء إليها، وإجراء انتخابات ديمقراطية على أساس التعدد الحزبي، وكذلك وضع دساتير جديدة ديمقراطية أو تعديل دساتيرها التي تخدم حقوق الأفراد وحرياتهم، وأن مشاركة الأفراد من خلال أحزاب وطنية تستند إلى قيم التسامح والقبول بالرأي الآخر تعتبر منطلقا أساسيا لخلق الوعي السياسي الذي يتلاءم مع إحداث تحول ديمقراطي حقيقي[3].

إن ما شهده المجتمع الفلسطيني من تحولات في نظامه السياسي يندرج تحت إطار المراحل السابقة بشكل جزئي مع وجود تطور في السنوات الأخيرة والمشاركة السياسية لحركة

---

[1] فيصل شطناوي، المرجع السابق، ص229.

[2] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية** دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمُان وقطر، أبو ظبي: ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009، ص 10- 11.

[3] فيصل شطناوي، المرجع السابق، ص221 -222.

حماس، ولكن مازال يعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لوجود الاحتلال الإسرائيلي، وكذلك حاجته لتكريس الديمقراطية في جميع مؤسساته.

المشاركة السياسية:

بالرغم من وجود اهتمام كبير بموضوع المشاركة السياسية من قبل علماء الاجتماع والسياسة فإنه ما زال هناك صعوبة في وجود اتفاق بين العلماء على تعريف معنى المشاركة السياسية، لهذا سيتناول الباحث العديد من التعريفات لموضوع المشاركة السياسية، وقبل تعريفها أقدم تعريفا للمشاركة.

هناك اختلاف حول مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية ومن يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من هذا الاختلاف في المسميات فإنها في النهاية تدور حول معنى واحد وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وفي كل المستويات وفي مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها إلى المشاركة المباشرة للجماهير في شؤون المجتمع.

والمشاركة كما يراها (هنتنغتون) هي نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير بعملية صنع القرار الحكومي[1]. والبعض يعرفها على أنها أي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي[2]، وهناك من يعرف المشاركة على أنها إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد سياسات التنمية المحلية وتنفيذها سواء بجهودهم الذاتية أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية، ويتم تقسيم المشاركة الجماهيرية عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي: المشاركة الاقتصادية، والمشاركة الاجتماعية، والمشاركة السياسية[3] وهي التي سيشار إليها في التعريف الآتي.

---

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية "رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، ص38.

[2] زياد عثمان، **المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ظلال الماضي تحاصر المستقبل**، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008 ص28 -29

[3] السيد عليوة ومنى محمود، المشاركة السياسية، في موسوعة الشباب السياسية، بتاريخ 2001/1/1 _ http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN39.HTM.

تعتبر المشاركة السياسية كما يعرفها أحد الباحثين العرب عملية تطوعية أو رسمية تعبر عن اتجاه عام رشيد، ويتضمن سلوكاً منظماً ومشروعاً متواصلاً يعكس إدراكاً مستنيراً لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسة، ويتسلح بالفهم العميق للحقوق والواجبات، ومن خلال هذه العملية يلعب المواطنون دوراً إيجابياً في الحياة السياسية فيما يتعلق باختيار القيادات السياسية على كافة المستويات، وتحديد الأهداف العامة، والمساهمة في صنع القرار السياسي، ومتابعة تنفيذه من خلال أساليب الرقابة والمتابعة والتقويم[1].

ويتضح من هذا التعريف أن المشاركة السياسية هي عمل إيجابي وبالتالي فإن الباحث لا يتفق مع هذا التعريف كونه ينظر إلى العزلة السياسية أنها تمثل في بعض الأحيان نوعا من المشاركة السياسية، وذلك على اعتبار أن المشاركة السياسية هي سلوك سياسي منظم ومشروع ومتواصل، وهذا ما لا يتفق مع العديد من الباحثين.

أما تعريف المشاركة السياسية الأوسع فهو: تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، كما أنها تعني العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية المجتمعية، وتكون لديه الفرصة بأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة[2].

لقد عرفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها "عبارة عن فعاليات تنجز من قبل أعضاء المجتمع لانتخاب حكامهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية تشكيل السياسات العامة"[3] في حين أن تعريف المشاركة السياسية الأكثر شيوعا هو الذي يقول بأن

---

[1] السيد عليوة ومنى محمود، المرجع السابق، .http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN39.HTM

[2] السيد عليوة منى محمود، المشاركة السياسية مرجع سابق، .http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN39.HTM

[3] زياد عثمان، **المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ظلال الماضي تحاصر المستقبل**، مرجع سابق، 2008 ص31.

المشاركة السياسية مجموعة من التصرفات الإرادية والتي تهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع، وكذلك تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة مؤقتة أو غير مؤقتة مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غايتها أم لم تنجح[1].

تعريف التنمية

إن لفظ **التنمية** مشتق من نمى بمعنى الزيادة والانتشار والنمو من نما ينمو نمياَ فإنه يعني الزيادة، ومنه ينمو نمواَ، حيث يقال نما الزرع ونما الولد. وأن هذا المعنى ليس بالضرورة مرادفاَ للمعنى الإنجليزي[2].

يعود استخدام مصطلح التنمية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد اشتق من كلمة (Development)، ومع أن هذا المصطلح حديث نسبيا ولكن أصبح من المصطلحات الشائعة ويعبر عنه للتفريق بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وهناك فرق بين مفهوم التنمية ومصطلحات أخرى يتم تناولها تعبيراً عن التنمية ولكنها في الحقيقة تختلف عن التنمية مثل مصطلحات النمو، والتغيير، والتطور، والتقدم والتحديث والحداثة، وعادةً ما تتضمن عملية التنمية تغيير لأبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية[3].

لقد سبق وأن تم تعريف التنمية من قبل برنامج الأمم المتحدة على أن التنمية البشرية هي توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس، وقد كان هناك ربط للتنمية البشرية بالنمو الاقتصادي، وقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة الإنمائي على أن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصاديا وبدونه لا يمكن تحقيق النقلة المرغوبة في تحسين الأحوال البشرية، ومع ذلك

---

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية "رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"**، مرجع سابق، ص38 -39.

[2] نصر محمد عارف **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** "دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ط1 أمريكيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،1992.

[3] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: جهينة للتوزيع والنشر، 2007، ص89.

فكان الأمر لا يقتصر على النمو الاقتصادي، وإنما التأكيد على تحسين نوعية الحيـاة الماديـة، ووضع مؤشرات كمية لقياسها، مع الأخذ بعين الاعتبار الإطار الأوسع والـذي يـشمل حقـوق الإنسان والمشاركة المجتمعية وغيرها، وكان ذلك في تقرير عام 1992 - 1993 والذي يؤكـد على مبدأ المشاركة واعتبار الحرية السياسية عنصراً أساسياً في التنمية البشرية[1].

والتنمية هي: "عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية، وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيـق التـصاعد المتزايد لقدرات المجتمع وتحسينٍ مستمر لنوعية الحياة فيه"[2].

يتضح أن التنمية ليست نقلة واحدة وإنما هي عملية مستمرة ومتصاعدة تمكـن جميـع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني من ثمارها الجيل الحاضر، كما يجني من ثمارها الأجيال القادمة. وبذلك فإن تعريـف التنميـة أصبح أشمل من تعريف برنامج الأمم المتحدة والذي يتمحور حول نمـو الاقتـصاد وتحـسين الأحوال البشرية والحريات الأساسية، ليكون أشمل في أبعاده وليس مجـرد تحـسين الأحـوال المعيشية، وإن كان ذلك ضمن أهدافها لتصبح ذات هدف مستمر وقدرة متواصلة ومتعاظمة على التطور والنمو والارتقاء، وإن محاور التنمية متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة بعضها مـع بعـض، بمعنى أنه لا يمكن أن تحدث التنمية في بعد أو محور دون باقي الأبعاد والمحـاور، وكـذلك لا يمكن إحداث تنمية في الجانب الاقتصادي في ظل وجود تخلف في الجانب الإداري أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التقني[3].

ويتضح مما سبق أن التنمية ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسية والإدارية والثقافية، بل نتيجة تفاعل كل هذه العوامل بشكل مستمر.

[1] أسامة عبد الرحمن، **تنمية التخلف وإدارة التنمية "إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العـالمي الجديـد**، مركـز دراسات الوحدة العربية، ص15.

[2] أسامة عبد الرحمن، المرجع السابق، ص17.

[3] أسامة عبد الرحمن، المرجع السابق، ص16.

تعريف التنمية السياسية

لقد برز تعبير التنمية السياسية في الستينات من القرن العشرين بعد حصول الدول على استقلالها في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومطالبتها في تحقيق التنمية لبلدانها، ومحاولة بناء نفسها، علما أن قبل ذلك كانت معظم الدراسات تركز على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبالرغم من وجود خلاف وعدم اتفاق على تعريف محدد للتنمية السياسية، كون التنمية تتضمن معنى التغيير، ومن جهة التنمية السياسية تعني اكتساب قدرة عامة للتعلم وتحسين الإنجاز، فبذلك تشير التنمية إلى التقدم نحو غايات يتعذر تحديدها، حيث تعرف التنمية السياسية بأنها: "القدرة على حل المشكلات التي تظهر من التحديث، وليست فقط بأنها عملية تهدف إلى حالة معينة، وإنما باعتبارها عملية تخلق إطاراً موسعاً لحل مدى واسع من المشكلات الاجتماعية[1].

إن تعريف التنمية السياسية مرادف لمفهوم التحديث السياسي، ويعني ذلك أن التغيير السياسي أساس لتحقيق هدف معين مثل الديمقراطية، وترتبط عملية التغيير السياسي بامتداد الحكومة ومركزيتها والتنوع والتخصص للوظائف والمشاركة الشعبية المتزايدة في صناعة السياسة، والتوحد الشعبي المتزامن مع النسق السياسي ومقدرة هذا النسق على حل المشكلات التنموية والبدء في سياسات جديدة، كما أنها القدرة على تعلم أحسن لكيفية إنجاز الوظائف السياسية، وإرساء البناءات الأساسية[2].

وفي هذا المجال تحدث (صموئيل هنتنجتون) عن التحديث السياسي باعتباره مرادفاً لعملية التنمية السياسية حيث يقول عنه: "أنه عملية متعددة الوجوه وتتضمن جملة من التغيرات في كل جوانب الحياة الفكرية وغيرها، والتنمية السياسية تهتم بالأصل بدراسة النظام السياسي من داخله، وهي التي تُكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية". أما (لوسيان باي) فقد عرف التنمية بأنها: عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب وهدفه الوصول إلى مستوى الدول الصناعية وأن التنمية ما هي إلا مقدمة للتنمية الاقتصادية...[3].

---

[1] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص96.

[2] س. هـ. دود. ترجمة: عبد الهادي ألجواهري، **دراسات في علم الاجتماع السياسي** ط1 القاهرة: مكتبة نهضة الشروق، ص21-23.

[3] نصر محمد عارف **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** مرجع سابق ص233.

كما أكد أن أهم عناصر التنمية السياسية هو المساواة والتي تشمل كافة أفراد المجتمع، إضافة للقدرات والتي تعني إمكانية النظام السياسي فيما يتعلق بأدائه لمهامه التي تؤثر على ثباته، وكذلك تمايز الأدوار وتحديد الوظائف داخل المجتمع، كما أكد أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجته للأزمات الستة: (أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع)[1].

ويمكن تعريف التنمية السياسية بأنها: "عملية سياسية متعددة الغايات، وتستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[2].

ويتضح مما سبق أن التنمية السياسية كمفهوم له مدلولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وهي تعني حصيلة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية متداخلة ومستمرة، وتشكل كل منها وبدرجة متفاوتة عاملاً مستقلاً وثابتاً في آن واحد، والانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، وبعبارة أخرى هي التغيير المقصود الموجه المخطط باتجاه تحقيق الأهداف[3].

وهناك اعتقاد أن مدى الاستجابة لتحقيق كل ما ذكر يكون له علاقة بمدى التنمية السياسية التي وصل لها أي مجتمع، وبالتالي يكون له علاقة بالاستقرار السياسي من خلال النظام السياسي الكفء ذو الفاعلية، والقدرة على أداء المهمات الأساسية للحكومة، وكذلك مدى شرعية هذا النظام، ومدى مقبولية هذا النظام من قبل السكان وأنه يلائمها، علما أن النظام

[1] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص97-100.

[2] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية "رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"**، مرجع سابق، ص143-144.

[3] مهدي زويلف وآخرون، **التنمية الإدارية والدول النامية** ط1 عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993، ص7.

السياسي هو مجموعة حلول لمواجهة مشاكل يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة[1].

وبذلك يكون مفهوم التنمية قد تطور بحيث انتقل من التركيز على الجوانب الاقتصادية إلى إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية والإنسانية بحيث تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية أي انتقال مفهوم التنمية إلى الحقل السياسي و الثقافي و الاجتماعي واعتبر الإنسان أداة وغاية التنمية.

وهكذا تعتبر التنمية مفهوم عام يدل على التطور أو التغيير الجذري الذي يطرأ في بلد معين على مختلف الميادين اقتصادية واجتماعية سياسية وثقافية .... تغير جذري للمجتمع من وضع سيئ إلى وضع أحسن وضمان استمرارية البيئة التي تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة له وللأجيال القادمة أي تنمية بشرية مستدامة.

تعريف الدستور:

هناك شبه إجماع بين العلماء والمفكرين السياسيين على أن ممارسة السلطة يجب أن تبقى دائما ضمن إطار القواعد والقوانين القائمة، وأن أي ممارسات للسلطة لا تنطلق من هذه القواعد أو تكون مخالفة لها تحديداً يعتبر غير شرعي ويمكن أن يتم توصيف تلك الممارسة غير الملتزمة بالقواعد القانونية القائمة بوصف عام بعدم المشروعية.

لذلك فإن معظم دول العالم اليوم أصبحت ملزمة بإيجاد دستور لها وإعلان هذه الدول عن دساتيرها، وأصبح القاسم المشترك بين هذه الدول هو وجود دستور لها بالرغم من الاختلاف والتباين بين دول العالم، وأصبح امتلاك كل دولة لدستورها الخاص الذي يبين أسس الحكم والعلاقة القائمة بين السلطة والمحكومين وبين واجبات وحقوق المواطنين، مع العلم أن الاهتمام بالدستور من قبل الدول ظهر بشكل جلي وواضح بعد انطلاق الثورتين الأمريكية والفرنسية في نهايات القرن الثامن عشر[2].

---

[1] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص97.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية والسياسات العامة "دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"** ط1 عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع 2004، ص270 -280.

كلمة **دستور** ليست عربية الأصل ولم تذكر في القواميس العربية القديمة، ويرجح البعض أنها تعود إلى الأصل الفارسي ودخلت العربية عن طريق اللغة التركية، ويقصد بها التأسيس والتكوين أو النظام[1].

الدستور لغة يعني التأسيس والتكوين، وفي اللغة الإنجليزية (Constitution)، أما الاستعمال العربي فإنه يعني ما يتعلق بالحكم، وأيضا يعني الإذن والترخيص، وبوجه عام فإن تعريف الدستور يكون إما لبيان الدستور كمنظم لشؤون السلطة، أو أنها تذكر على أساس أنها القواعد الضامنة لحقوق الأفراد، ومن التعريفات التي تنطلق من وصف الدستور كمنظم لشؤون السلطة[2].

تعريف الأستاذ الفرنسي (مارسيل بريلو) الدستور بأنه قانون السلطة السياسية، أو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد السلطة السياسية وتنظم انتقالها ومزاولتها[3].

والدستور هو الميثاق الأساسي الذي يحدد في بلد معين طبيعة السلطة ودورها، وكذلك مجموع الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، وهو الذي يضبط نمط ممارسة السيادة أو تخويلها بمعنى شكل الحكم والحكومات واختصاصات سلطات الدولة وعمل وظائفها والحقوق الأساسية للأفراد، وأخيراً مشاركة المواطنين في ممارسة السلطة بواسطة الانتخابات[4].

ولكون الدستور يتضمن القواعد التي تنظم عادةً أمور السلطة وتبيان واجبات الأفراد وحقوقهم في المجتمع، فإنه يشمل على القواعد المنظمة للسلطة في علاقتها بالمجتمع، وبما أن قواعد الدستور هي قواعد قانونية ومنظمة للسلطات العامة، فإن الحكام والمحكومين يخضعون لقواعد الدستور، ومن أجل أن تكون القاعدة قانونية لا بد من استيفائها لشرطين، وهما:

أولاً: أن تصدر القاعدة من سلطة آمرة ومطاعة.

---

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الدستور، 2007/9/15
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1

[2] ماجد الحلو القانون الدستورى 2009/4/18
http://www.hdrmut.net/vb/t338531.html

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية والسياسات العامة "دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"**، مرجع سابق، ص280.

[4] رضوان كولي تعريف مصطلحات سياسية موقع الإسلامي المتميز، قدوه،2007/4/21
http://www.qudwa.com/?page=articles/17/17-038

ثانياً: أن تتضمن القاعدة مهمة الطلب أو المنع للقيام بعمل معين، بمعنى احتواء القاعـدة أمـراً إيجابياً أو سلبياً.

من خلال ما تقدم يتضح أن كلمة دستور تحمل معنى مادياً ومعنى شكلياً، حيـث الأول: مادي أو موضوعي وفي هذا المعنى يقصد بكلمة دستور مجموعة القواعد المتعلقة بتنظيم نشاط الدولة وفعالياتها وكل ما يتعلق بتنظيم شؤون السلطات العامة. والثاني: فهو شكلي ويقصد بذلك الوثيقة التي تنظم عمل المؤسسات، وأن تحضير موادها وتعديلها لا يمكن أن يتم إلا وفق شروط خاصة تختلف في إقامتها عن القواعد القانونية الأخرى[1].

ويعتبر الدستور قمة النظام القانوني في أي دولة، وتعتبر قواعده أعلى القواعد القانونيـة وأسماها داخل الدولة، ومن هنا يسمى الدستور قانون القوانين، كما يكتـسب الدسـتور مكانتـه السامية، لكونه يبين شكل أجهزة الدولة ونظام الحكم فيها وتنظيمه للسلطة العامة، وكذلك العلاقة بين الأجهزة المختلفة، ويضع الحدود لكل منها، كما أنه يقرر حدود الأفـراد وتبيانـه للوسـائل الأساسية من أجل ضمان هذه الحقوق وإعمالها أو تنفيذها[2].

يمكن الاستنتاج مما سبق أن تعريف الدستور يجب أن يجمع بين نمطين من التعـاريف وبذلك يكون مجموعة القواعد التي تحدد في نظام حر السلطات العامة وحقوق الأفراد، ومن هنا نجد أن إقامة الدستور ووجوده في الأنظمة السياسية قد اقترن بمصطلح النضال من أجل الحرية السياسية والديمقراطية.

مفهوم وتعريف النظام السياسي:

يرجع الأصل لمفهوم النظام إلى العلوم الطبيعية، ويشير إلى العلاقات بين مجموعـة أو عدد من العناصر المشكلة لظاهرة معينة، أو كل مركب، بحيث تتفاعل أجزاؤه فيما بينها بالشكل المعين، وأن أي تغيير في جزء منها يؤثر على الكل، وقد تم اقتباس هذا المفهـوم وطبـق فـي

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية والسياسات العامة "دراسة معاصرة فـي إسـتراتيجية إدارة الـسلطة"** مرجع سابق، ص281.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي المرجع السابق، ص283.

الدراسات السياسية، على هذا الأساس قام عدد من العلماء بتعريف النظام السياسي ومنهم (أناتول رابوبورت) إذ يعرفه أنه: ذلك المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجــزاء، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن النظام يختلف عن النسق في كون النسق أشمل، أي هو مجموعة من التفاعلات التي تحدث بين الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في بيئة أشمل[1].

هناك معنى تقليدي سائد يعبر من خلاله عن معنى النظم السياسية والذي يقصد به أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وهنا يكون ترادف في المعنى بــين الــنظم الــسياسية والقــانون الدستوري، وحين نقصد القانون نعني بذلك القانون الذي يتضمن ويشمل مجموعة القواعد التـــي لها صلة بنظام الحكم في الدولة، إذ تهدف لتنظيم السلطات العامة فيها وتحديــد اختــصاصاتها، وكذلك العلاقة بينها، بالإضافة إلى تبيان حقوق الأفراد وواجباتهم في الدولة، إذ يعرف العلامــة والفقيه الفرنسي (جورج بيردو) النظام السياسي بقوله: هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة[2].

لقد تم تناول مصطلح النظام السياسي (Political system) فــي الكتابــات الغربيــة، وأحياناً الإشارة إلى (Political regime)، وأحياناً أخرى (Government) والذي يقابلها فـــي الترجمة العربية مصطلح الحكومة، مع العلم أن هناك اختلافاً لدى الأدبيات السياسية الغربية التي تفرق بين مصطلح الحكومة كمرادف للنظام السياسي وبين مصطلح الحكومة كمرادف لمصطلح الوزارة (Cabinet) والتي تعتبر إحدى مؤسسات النظام السياسي أو المؤسسة التنفيذية للنظام[3].

وهناك العديد من العلماء الذين تناولوا تعريف النظام السياسي، ســوف يقــوم الباحــث بالتطرق لبعضهم على اعتبار أن هناك من تناوله بصورة عامة، أو من الناحية الوظيفية، أو من الناحية السلوكية، أو في صورته الهيكلية.

---

[1] نجيم دريكش، النظام السياسي التركي، مفهوم النظام السياسي 6/ يناير/2008
http://nadjim-1.maktoobblog.com

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية والسياسات العامة "دراسة معاصرة فــي إســتراتيجية إدارة الــسلطة"** مرجع سابق، ص21 -22.

[3] جمال سلامة، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، ط2 القاهرة: دار النهضة العربية 2007، ص17.

لقد عرف (هارولد لاسويل)[1] النظام السياسي بأنه: أهم ظاهرة سياسية يـــتم بواســـطتها تحديد من يحصل على ماذا ومتى وكيف (Who gets, what, when, and how). ويعـــرف أستاذ النظرية السياسية في جامعة هارفرد الأمريكية (كارل دوتيش) النظام السياسي بأنه نظـــام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبره (دويتش) الوحـــدة الأساســـية للتحليـــل السياسي. أما عالم الاجتماع الأمريكي (ماكس فيبر) فإنه يعرف النظام الـــسياسي مـــن منطلـــق وظيفي، إذ ينظر إليه على أساس وجود ارتباط بينه وبين عنصر القوة ويرى أن هذا النظام هـــو الذي يحتكر أو يملك حق الاستخدام الشرعي للقوة، والذي تربطه عناصر الشرعية، والذي يخول استخدام القوة، وأن شرعية النظام تتحقق من خلال المـــصادر البدائيـــة: التقاليـــد والأعـــراف والموروث الثقافي والدين، والسمات الشخصية والتفوق والبطولة والخلق الحـــسن، والمـــصادر القانونية التي ترتبط بالقواعد الدستورية والحدود والقواعد القانونية التي حازت علـــى الرضـــا وقبول المجتمع[2].

ويعرف أستاذ العلوم السياسية (ديفيد أيستون) النظام بـــصفة عامـــة بأنـــه: مجموعـــة التفاعلات المرتبطة بنمط سلوكي محدد، ويعرف النظام السياسي بأنه: التوزيع السلطوي للقـــيم التي تكون مادية أو رمزية. كما يعرف الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي (غابريـــل آلمونـــد) النظام السياسي بأنه مجموعة هامة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع والعمل على تنفيذها، وتدعم قرارات النظام السياسي عادة الشرعية القصرية، ويمكن الخضوع لها بالقوة القصرية[3].

إن النظام السياسي بمفهومه الوظيفي هو القيّم الشرعي على أمن الفرد وصالحه وصالح المجتمع، والصانع أو الصائغ الشرعي لما يحدث فيه من تغيير، والمسيطر والقائم على إدارة كل موارد المجتمع بموجب الصلاحيات المخولة له، وهو الذي يحتكر أو يمتلـــك حـــق الاســـتخدام الشرعي للقوة.

---

[1] **عالم أمريكي متخصص في علم الاجتماع السياسي والنظرية السياسية.**

[2] جمال سلامة، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص21.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية والسياسات العامة "دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة"**، مرجع سابق، ص23-24.

أما النظام السياسي بمفهومه السلوكي فهو: تلك المجموعة المترابطة من الأنشطة السلوكية المقننة التي تنظم عمل القوى والمؤسسات والوحدات الحزبية التي يتألف منها أي مجموع سياسي داخل أي بناء اجتماعي، وكلما ازدادت درجة الترابط بين الأجزاء اكتسب النظام السياسي تماسكه وديناميكيته (قدرته على الحركة والتفاعل).

أما تعريف النظام السياسي في صورته الهيكلية فهو: عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي بشقيها التشريعي والتنفيذي مع افتراض ثبات مسؤولية الجانب التشريعي للقرار، أو انحصارها في سلطة البرلمان في كل النظم السياسية. ويمكن التمييز بين نظام وآخر بالنظر لطبيعة الهيئة أو الجهة التي تتحمل مسؤولية الجانب التنفيذي للقرار، وحينما تكون المسؤولية مسندة لشخص واحد يكون النظام رئاسياً، وحينما تكون المسؤولية مسندة لحكومة مسئولة أمام البرلمان يكون النظام برلمانياً[1].

يتضح مما سبق أن مفهوم النظام السياسي لأي بلد من البلدان يكون تبعا للمعنى الضيق والتقليدي، ونظام الحكم السائد في تلك البلد، أو القانون الدستوري في تلك الدولة، حيث كان المفهوم السائد قبل الحرب العالمية الثانية بأن النظام السياسي عبارة عن المؤسسات السياسية، بمعنى الحكومة الموجودة في مجتمع ما (السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وأن مصادر الشرعية تختلف في الواقع السياسي بدرجات متفاوتة ويظل الوزن النسبي لأحد هذه المصادر هو المحدد للشرعية، وأن مصادر الشرعية السياسية تختلف من نظام لآخر باختلاف طبيعة المجتمع ومعتقداته والظروف المحيطة به[2].

تطور مفهوم الحزب

تعتبر ظاهرة الأحزاب السياسية ظاهرة جديدة نسبيا، حيث تعود نشأتها إلى القرن السابع عشر، عندما كان الصراع القائم في بريطانيا بين مناصري الملك ومناصري البرلمان، وبعد أن تم حسم الموقف لصالح البرلمان وتأسيس سيادته التي واجهت سلطات الملوك، انقسم أعضاء

---

[1] جمال سلامة، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص24.

[2] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية** ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003، ص35.

البرلمان إلى مؤيدي السلطة الملكية (Tories) الذين قـاوموا حركـات الإصـلاح والتغييـر، ومناصري البرلمان (Whigs) الذين أيدوا الإصلاح والتغيير[1].

وكون ظاهرة الأحزاب السياسية حديثة نسبياً التي يعود تاريخها الحقيقي إلى ما قبل قرن ونصف تقريبا، حيث لم يكن في عام 1850 ما يعرف بـالأحزاب الـسياسية فـي دول العـالم باستثناء أمريكيا، حيث كانت بداية الأحزاب السياسية في القرن التاسع عشر في بريطانيـا بعـد عملية الإصلاح الانتخابي في عام 1832م، وفي أمريكيا في عهد الرئيس جاكسون عام 1830م. أما في فرنسا وألمانيا فقد تطورت النوادي السياسية ووسعت من نشاطاتها بعد ثـورات 1848م في كلا البلدين[2].

والجدير ذكره في هذا المقام أن تطور الأحزاب ونموها ارتبط بنمو الديمقراطيـة، وأن ظهور الأحزاب السياسية يعتبر من ثمار الديمقراطية، بمعنى أن الأحزاب كانت نتيجة أكثر مما هي سبباً للديمقراطية، والذي لا ينفي أهمية ظهور الأحـزاب فيمـا يخـص تطـور المـسيرة الديمقراطية وتعزيزها[3].

وأن الأحزاب السياسية المنتشرة بالعالم اليوم تختلف عن بعضها الـبعض مـن حيـث تطورها وتكوينها وأهدافها ونشاطاتها وقومياتها والأنظمة السياسية التي تعمل في ظلها، وأن هذا التباين أدى إلى إيجاد إشكالية في وضع تعريف عالم للأحزاب السياسية، وبالرغم من كل هـذه الاختلافات فإن الأحزاب السياسية كافة تلتقي في كونها جماعات منظمة تحاول السيطرة علـى القوة السياسية.

بما أنه تم الحديث عن الأحزاب السياسية كظاهرة سياسية مركبة لا يمكن النظر إليهـا من زاوية واحدة، على اعتبار أن الأحزاب مثل باقي الظواهر السياسية الأخرى يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة، إذ يتم وصف الحزب من خلال الغرض الذي أنشئ من أجله، وشخـصية

---

[1] نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة** ط3 الرياض: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989، ص223 -224.

[2] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، ط1، عمان: دار المجـدلاوي للنـشر والتوزيـع، 2006 ص51.

[3] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، مرجع سابق، ص53 -54.

أعضائه، وهيكله، والوظائف التي يؤديها. ويعرف المفكر السياسي والعالم البريطـــاني(ادمونـــد بيرك) الحزب بأنه: "هيئة لرجال متحدين من أجل تعزيز مصلحتهم الوطنية بمحاولات مشتركة ووفق مبادئ معينة اتفقوا عليها جميعا"[1].

ويعرف الحزب لدى (مادسون)[2] بأنه: "جهد موحد للتأثير على الحكومة ويستمد قوته من مصالح الجماعة وعواطف الجمهور، وقد تكون الأحزاب معادية لجماعات أخرى، وقـــد تحكـــم بمصلحة عامة"[3]

ويعرف الدكتور إحسان العاني الحزب بقوله: "مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق أهـــداف معينة"أما تعريف الغزالي الذي يحاول من خلاله أن يضع تعريفا شاملاً حين يعـــرف الحـــزب: "اتحاداً أو تجمعاً من الأفراد ذا بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جـــوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية، أو التـــأثير فيهـــا بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثلي المناصب العامة ســـواء عـــن طريـــق العملية الانتخابية أو من دونها"[4].

تعريف الأحزاب السياسية:

هناك تعريفات عديدة ومتنوعة للحزب السياسي، ويعود هذا التنوع لتنوع الأيـــدلوجيات واختلافها واختلاف المفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع، حيث يوجد من يركز علـــى أهميـــة الأيدلوجية، بمعنى أن الحزب هو اجتماع عدد من الناس الذين يعتنقون العقيدة السياسية نفـــسها، ومنهم من يرى أنها تعبير سياسي عن الطبقات الاجتماعية.

---

[1] جيرارد م. بومبر **مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية "عواطف ومصالح"** ترجمة: محمد نجار عمـــان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1999، ص12.

[2] **يعتبر مادسون أول من عمل على إنشاء حزب سياسي أمريكي خلال حياته وهو الحزب الجمهـــوري والـــذي انتخـــب توماس جيفرسون في عام 1800م.**

[3] جيرارد م. بومبر **مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية "عواطف ومصالح"**، مرجع سابق، ص13.

[4] رعد صالح الألوسي المرجع السابق، ص57 -58

يعرف العالم الألماني (ماكس فيبر) الأحزاب السياسية بأنها: "تنظيمات تضم عدداً من الأشخاص يعتنقون أفكاراً سياسية واحدة، والتي تعمل على ضمان تأثيرهم الفعال على إدارة الشؤون السياسية للدولة". ويعرف (جوزيف بالومبارا) الحزب بأنه: "تنظيم رسمي هدفه الرئيس وضع والاحتفاظ بأشخاص في المناصب العامة يهيمنون وحدهم أو بالائتلاف مع غيرهم على إدارة الحكم التي تتولى صياغة وتنفيذ السياسات العامة"[1].

والأحزاب السياسية هي: منظمات سياسية تضم جماعة من الأفراد الذين يتفقون فيما بينهم على الأسس العامة التي يجب أن تتبع في تنظيم الدولة، ويسعون للسيطرة على الحكومة أو المشاركة فيها من أجل تطبيق هذه الأسس[2].

وهناك عدد من الكتاب من يعرف الحزب السياسي بطريقة أخرى إذ يعرف جميل هلال الحزب السياسي، بأنه: مؤسسة تسعى لحشد مجموعة من البشر بهدف استلام السلطة وممارستها في دولة ما، ويضيف على ذلك حين يرى أن هناك بعض الأحزاب التي تسعى إلى إنهاء وجود دولة قائمة أو تغييرها وليس ممارسة السلطة بداخلها، ومنها من يهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة، وبعض الأحزاب يفضل البقاء في المعارضة، وبعض الأحزاب تدرك أنه لا حظ لها في إمكانية الوصول للسلطة ولكنها تبقى تطمح بالتأثير على سياسة الدولة أو المشاركة في ائتلاف حاكم، ويضيف على ذلك أنه ليس صحيحا أن الأحزاب تستخدم دوما أساليب مشروعة للوصول إلى أهدافها، إذ يوجد العديد من الأحزاب دخلت في صراعات مسلحة مع أنظمة الحكم في المنطقة، وأحياناً تلجأ الأحزاب أو الحركات السياسية إلى تشكيل أجنحة عسكرية[3].

ويعرف الدكتور سمير عبد الرحمن الشمري الحزب السياسي: "هو جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة، تهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء

---

[1] رعد صالح الألوسي، المرجع السابق، ص56.

[2] نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، مرجع سابق، ص224.

[3] جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) 2006، ص22.

على السلطة إذا كانت في المعارضة، وإلى تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحيـاتي يتوافق مع قناعاتها واتجاهاتها"[1].

يتبين مما سبق عدم وجود تعريف واحد للحزب متفق عليه، وذلك لاختلاف المدارس الفكرية والسياسية التي تناولت هذا الموضوع، ومع ذلك يمكن جمع التعريفات السابقة للحزب السياسي في تعريف واحد وهو: "مجموعة تطوعية من المواطنين تربطهم مصالح وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية يسعون لتحقيقها من خلال الاستيلاء على السلطة"[2].

ويتفق الباحث مع التعريف الذي يجمل تعريف الحزب السياسي على أنه: ذلك التنظيم الذي يضم مجموعة أفراد تحمل رؤى سياسية موحدة تعمل بشكل مشترك للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها، وعلى اعتبار أن هذا التعريف جامع لمختلف الجوانب التي ينظمها الحزب، كما ويتفق الباحث مع تعريف (جميل هلال) للحزب السياسي الذي ورد من خلال الصفحات السابقة.

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في أي بلد ما بدون وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة بالمعنى الحقيقي، فالتنظيمات والأحزاب السياسية تعتبر من أهم قواعد الديمقراطية، حيث تعبر هذه القواعد عن الوجود الشرعي للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وعملية الاندماج في نظام دستوري، مشروع، ودورها في تنظيم الرأي العام واختيار القيادات السياسية، وأن دور الأحزاب لا يقل أهمية عما ذكر سابقا إذ تقوم بممارسة مهمة الرقابة على أعمال الحكومة وهي خارج الحكم، وتعمل على إفساح المجال للجماعات المختلفة للتعبير عن رغباتها ومطالبها بطرق منظمة وفعالة، كما وتلعب الأحزاب السياسية دوراً في تنشيط الحياة السياسية البرلمانية للبلاد التي فيها أحزاب قوية ومنظمة هي أكثر البلاد التي تتمتع بالنشاط والإنتاج والاستقرار السياسي[3].

---

[1] آلب ولد معلوم، حول مفهوم الحزب السياسي ووظائفه،15/ يوليو/2007 موقع http://al7our.maktoobblog.com

[2] أشرف العجرمي، ***الأحزاب السياسية* مجلة التسامح**، العدد (11) السنة الثالثة، كانون أول 2005/ص14.

[3] فيصل شطناوي، **محاضرات في الديمقراطية**، مرجع سابق، ص224.

كما يمكن القول أن الأحزاب السياسية في هذا العصر أصبحت من أهم الملامح للحيـــاة السياسية لبلدان العالم، وأصبحت أداة مهمة وأساسية للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها وذلـــك على اعتبار أنها تعبر عن مشكلات شعوب العالم وتطلعاتها وآمالها في التحرر والتطور والتنمية والديمقراطية.

كما يتفق الباحث على أن الأحزاب هي التي تقرر شكل المجتمع على اعتبار أن مستوى تطورها في تكوينها وأدائها سوف يكون مرتبطا بمدى نضوج المجتمع وتطوره، حيث لا يمكـــن الحديث عن مجتمع مدني وتحول ديمقراطي دون الحديث عن الأحزاب السياسية، كونها تـــشكل ركنا أساسيا من مكونات المجتمع، وتلعب دوراً مهماً وأساسياً في حياة المجتمع، رغم أنها تركز نشاطاتها في محاولة الوصول للسلطة، إلا أنها تلعب دوراً بارزاً في توفير فرص مناسبة لجميع أفراد المجتمع من أجل المساهمة في صنع القرار، والتأثير في العمليـــات الـــسياسية والقانونيـــة والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ورفع الوعي الـــسياسي لـــدى الأفـــراد، وتمثيـــل الآراء والمصالح المختلفة، وتعبر عنها، وتقوم بدور الرقابة والمحاسبة للسلطة الحاكمة، كما أنها تمـــنح الشرعية للنظام السياسي من خلال عملية الانتخابات وتداول السلطة، إضافة إلى العمـــل علـــى تعزيز الشعور بالمواطنة والمساهمة في عملية التحرر والبناء الوطني، كما أن هنـــاك وظيفـــة مهمة للأحزاب في تكريس بنية المجتمع المدني وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والمساواة وحقـــوق الإنسان[1].

الانتخابات:

الانتخابات هي إحدى عمليات صنع القرار التي يتم فيها الاختيار من ضمن مجموعة من المرشحين لشغل منصب معين من مناصب الدولة، وتتم عملية الاختيار من قبل الشعب، وتعتبر الانتخابات الطريقة التي تتبعها الدول الديمقراطية حديثاً لشغل الوظائف في الدولة سواء كانـــت وظائف سياسية أو وظائف خدمية، وتتبع بعض القطاعات الخاصة نظام الانتخاب لشغل وظائفها

[1] أشرف العجرمي، ***الأحزاب السياسية* مجلة التسامح**، العدد (11) السنة الثالثة، كانون أول 2005/ص15.

خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناصب القيادية في تلك القطاعات، ولكل بلد قانون انتخابات ينظم سير العمليات الانتخابية فيه وفقاً لما يوافق عليه الدستور[1].

لقد أجمع بعض الباحثين الغربيين ومنهم (ديفيد باتلر) على استناد الانتخابات العامة الديمقراطية على ستة شروط[2]:

1. حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين.

2. دورية الانتخابات وانتظامها.

3. عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشيح للمناصب السياسية.

4. حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية.

5. حرية إدارة الحملات الانتخابية على وضع يحرم فيه القانون من استخدام وسائل العنف ضد المرشحين أثناء عرض آرائهم وقدراتهم، وعدم منع منافسة تلك الآراء.

6. تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات وإعلانها بشفافية، ويمكِن المنتصرين من مناصبهم السياسية.

إن الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة تعد الآلية التي يعبر من خلالها الناخبون عن إرادتهم في اختيار ممثليهم أو تحديد موقفهم من قضايا هامة، وتشترط الديمقراطية التمثيلية قيام الناخبين باختيار ممثلين عنهم، ومن أجل أن تكون الانتخابات ذات معنى يشترط أن توفر للناخب فرصة الاختيار بين بدائل، خيارات بين الأحزاب أو الكتل السياسية، وأيضا بين المرشحين. ومن أجل كل ما ذكر لا بد من ضمان الحرية في تشكيل الأحزاب السياسية وحرية القيام في الحملات الانتخابية من أجل تمكين المتنافسين من طرح برامجهم وأفكارهم بحرية تامة.

---

[1] المعرفة، الموسوعة الحرة لمجمع المحتوى العربي، http://www.marefa.org/index.phb

[2] عبد الفتاح ماضي، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، اللقاء السنوي السابع عشر للديمقراطية، 2007/8/7، .http://www.achr.nu/art220.htm

ومن أجل أن تكون الانتخابات فاعلة لا بد أن تجري في فترات زمنية منظمة ومقبولة، وعادة ما تتراوح ما بين أربع سنوات إلى ست سنوات، ولا بد أن تكون الانتخابات بعيدة كل البعد عن جميع أشكال الترهيب والضغط سواء على الناخب أو المرشح أو من أي طرف كان، ومن أجل ضمان نزاهة الانتخابات لا بد من غياب التمييز بين المواطنين، وأن تكون هناك عدالة في توزيع صناديق الاقتراع في جميع المناطق التابعة للدولة، مع وجود حرية للدعاية والإعلان للمرشحين وأحزابهم من أجل توضيح برامجهم السياسية لجميع المواطنين، كما يوجد هناك تشديد في النظم الديمقراطية المعاصرة على ضمان تساوي فرص المرشحين في الوصول إلى وسائل الاتصال الالكترونية والمطبوعة والمسموعة، ومن أجل سيادة النزاهة في الانتخابات لا بد أن يكون فرز الأصوات صحيحاً علنياً لأصوات المقترعين[1].

التعددية السياسية والتعددية الحزبية:

تعود الجذور الأولى للتعددية كما تتبعها العالم الغربي (جابمان) إلى الفكر الإغريقي، وهناك فريق آخر من المفكرين الذين يرجعون أصولها إلى مفكرين من أمثال (جون لوك) و(مونتسيكو) في القرن السابع عشر وذلك في كتابه "روح القوانين" والذي فصل بين السلطات العامة في الدولة تحقيقاً للتوازن ومنعا للاستبداد ومن أجل ضمان الحريات والحقوق، وتقوم أفكار (مونتسيكو) على اعتبار أن السلطة قوة وأن القوة لا تقيدها إلا قوة في طبيعتها، وأنه ليس هناك صاحب سلطة إلا ويميل إلى التعسف في استخدامه للسلطة، وسوف يستمر في ذلك إن لم يوقفه أحد، وبحكم طبيعة الأشياء لا يوقف القوة إلا القوة، ومن خلاله نقلت هذه الفكرة إلى سلطة الدولة ليتم توزيعها، ومن ثم تجزئتها بين عدد من الأجهزة، حيث سيقوم كل جهاز باعتبار قوة بالوقوف أمام القوى الأخرى بمعنى السلطة توقف السلطة[2].

---

[1] جميل هلال وآخرون، **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية** ط2 رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) 2004، ص10-11.

[2] سعيد السيد علي، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة:** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2006 ص 135.

وبذلك يكون هناك تأمين على الحريات الفردية من عدوان السلطة المطلقة، وهنا لم يكن القصد الفصل التام بين السلطات، وإنما الفصل المرن، بمعنى أن يكون هناك تعاون وتوازن بين السلطات الثلاثة في تحقيق الصالح العام، ويكون بذلك (مونتسيكو) قد طرح مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك في منع التعسف والاستبداد والانفراد بالسلطة، وبهذا يكون قد أرسى أسس التعددية السياسية التي قامت على أساس نظريته في الفصل بين السلطات[1].

هذا ويقترن مصطلح التعددية في الفكر الإسلامي مع مفهوم الشورى، فقد قام الإسلام بإنضاج فكرة الشورى التي ارتكزت على أسس متينة وإطار مرجعي للتعددية من وجهة النظر الإسلامية، وذلك من خلال ارتكازها على مصادر أساسية متمثلة بالقرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الفقهاء، إضافة إلى الأفكار التي طرحها مفكرو النهضة العربية.

وعند الحديث عن مفهوم التعددية، فإن الاختلاف فطرة فطر الله عليها البشر، وإن تعدد القوى الفاعلة والمؤثرة خاصية من خصائص المجتمعات المعاصرة، وأن للتعددية في المجتمعات المعاصرة شكلان:

1. التعدد التقليدي الموروث: وأهم أشكاله الديني والمذهبي والتعدد السلالي واللغوي ومتعدد الأصل الاجتماعي والقبلي.

2. التعدد الفكري والطبقي والجهوي: وبذلك فإن الاختلاف حقيقة موجودة في كل المجتمعات وكذلك حسب نظام الحكم المختلف أيضا[2].

وفيما يخص التعددية السياسية فإن هذا المصطلح يعتبر حديث الظهور والاستخدام، وهو مصطلح متداخل وله صلة وثيقة بمصطلح الديمقراطية.

وموضوع التعددية السياسية يشير إلى وجود تنوع في مجتمع ما بفعل عدد دوائر الانتماء فيه ضمن هويته الواحدة، وأيضا يشير إلى احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من

---

[1] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** مرجع سابق، ص23-24.

[2] رعد صالح الألوسي المرجع السابق، ص37.

خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاجتماعات، وكذلك إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب، وبالشكل الذي يحول دون نشوب صـــراع يهدد سلامة المجتمع.

ومفهوم التعددية السياسية عند "الجابري" من مظاهر الحداثة السياسية، بمعنـــى وجـــود مجال اجتماعي وفكري يمارس فيه الناس الحـــرب بواســـطة الـــسياسة، أي بـــالحوار والنقـــد والاعتراض والأخذ والعطاء وبالتالي حصول التعايش، ويعتبر أصـــحاب - نظريـــة التعدديـــة الأمريكية الأوائل أمثال (مادسون، وأرثر بنتلي، وديفيد ترومان، وروبرت دال) - الفكر الداعي إلى التعددية قد تمحور حول النشاط الفئوي وكيفية السيطرة عليه عن طريق الوسائل الدستورية والقانون[1].

ويرى (رودي كارلتون) أن التعددية إطار يستند إليه في تفـــسير ســـلوك المجموعـــة، فالأفراد الذين لديهم آراء وقيم مشتركة يجتمعون معـــا بـــصورة طوعيـــة لتحقيـــق مـــصالحهم المشتركة، ولتحقيق أهداف معينة ومحددة، وأن هناك مجاميع متعددة في المجتمع في كل زمان، وأن تفاعل هذه المجاميع يقدم دفاعاً قوياً للعلاقات الاجتماعية، فالمهم هو طبيعة نشاط المجموعة وليس هيئتها كتجمع من الناس.

ويوجد هناك شبه اتفاق بين التعريف السابق وتعريف الدكتور سعد الدين إبـــراهيم فـــي النظر إلى التعددية حيث يقصد بها: مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعـــايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، ويبين أن الاختلاف في آراء الجماعة يعتبر شرطاً في ضرورة انعكاسه على مجرى الأحداث السياسية[2].

يتضح مما سبق أن معظم الآراء السابقة حول مصطلح التعددية ومفهومها يجتمـــع فـــي ثلاثة محاور رئيسية[3]:

---

[1] رعد صالح الألوسي، المرجع السابق، ص38.

[2] سليم فرحان جيثوم التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة مركز الفرات للدراسات والتنمية الإستراتيجية، بتاريخ2006 http://fcdrs.com/magazem/211.htm_l

[3] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، مرجع سابق، ص45.

1. البناء التنظيمي.

2. التداول السلمي للسلطة.

3. المحور المتعلق بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

أما التعددية الحزبية فهي تعني وجود عدد من الأحزاب في مجتمع معين والمعترف بها من قبل النظام السياسي السائد، والتي تحاول الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها بطرق شرعية وبواقع تحقيق مصالحها ومصالح جماعاتها وجماهيرها.

وتعتبر التعددية الحزبية إحدى الطرق التي من خلالها يمكن أن يطلق عليه التعددية السياسية، وتعتبر التعددية السياسية أشمل وأوسع من التعددية الحزبية وذلك عندما نعرف أن التعددية السياسية: مجموعة الأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الوطنية والسياسية وجماعات المصالح والضغط داخل المجتمع، والتي تتوخى التأثير في الحياة السياسية بأساليب وصيغ شرعية ومقبولة، وحين يقصد بالتعددية السياسية فإنها لا تقتصر على تعدد الأحزاب، بل تتعدى ذلك إلى وجود مؤسسات المجتمع المدني، كالمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والبيئة والثقافة وهذه تعتبر أساسية من أجل قيام التعددية[1].

انطلاقاً من الحقيقة التي ترى أن الديمقراطية نفسها نظام مؤسسي لإدارة تعددية المجتمع المدني، تشكل التعددية السياسية الأحزاب المتعددة من خلال الحرية في المشاركة السياسية وتكوين أطياف تعبر بها عن رأيها وتؤثر على القرار السياسي، وذلك انطلاقاً من المبدأ الديمقراطي الذي يقوم بتمثيل كافة القوى الموجودة في المجتمع، إذ يجمع الكتاب والمفكرون على أن التعددية ومن ضمنها التعددية في الرأي والأحزاب والقوى السياسية يعتبر من مقومات الديمقراطية، إضافة إلى المبادئ التي تقوم على صيانة حقوق الإنسان وكرامته في الحياة السياسية، وفي الممارسة العملية والتي تقوم على إشراكه في اتخاذ القرارات على جميع المستويات[2].

---

[1] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب** مرجع سابق، ص216

[2] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**، مرجع سابق، ص216-217.

تعريف الأزمة:

عند البحث عن معنى الأزمة في المعاجم تبين "مختار الصحاح" يرى أنها الشك والقحط، في حين يرد تعريف الأزمة بالإنجليزية في قاموس "ويستر" على أنها: نقطة تحول إلى الأحسن أو إلى الأسوأ في مرض خطير أو خلل في الوظائف، أو تغير جذري في حالة الإنسان وفي أوضاع غير مستقرة. أما قاموس "اكسفورد" فقد عرف الأزمة بوصفها نقطة تحول في تطور المرض أو تطور الحياة أو تطور التاريخ وهو ما يستوجب اتخاذ قرار حاسم ومحدد وفي فترة زمنية محددة. وكلمة أزمة في بعض اللغات القديمة وتحديداً في الإغريقية لها معنى وحيد وهو قرار، كما أنها في لغات أخرى ومنها الصينية تحمل معنى فرصة[1].

والأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي، نقطة تحول بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض، وهي تطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري مفاجئ في جسم الإنسان.

وفي عام 1937م عرّفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها: "خلل خطير ومفاجئ، وقد استعمل المصطلح في مختلف الفروع الإنسانية وأصبح يعني: مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، مثل الحياة والموت والحرب والسلم لإيجاد حل للمشكلة أو انفجارها[2].

ويتضح من خلال التعريفات السابقة أنها تتفق إلى حد ما على معنى الأزمة فهي موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على القيام بتحدٍ يحمل الطرف الآخر المدافع بأنه يمثل تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية ما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ

---

[1] عبد الله أبو رمان، أسلوب علمي عالمي حديث، المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات في الأردن، بتاريخ 2008/1/27 www.aaramnews.com/website/articleprintversion.

[2] عبد الإله البلداوي، إدارة الأزمات العراق نموذجا "الحلقة الرابعة" بتاريخ 2006/11/8 http://www.hamadiraq.com/Arabdetails/details464.htm.

على تلك المصالح، مستخدماً في ذلك مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة سواءً أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية[1].

تعبر الأزمة عن موقف وحالة يواجهها متخذ القرار في إحدى الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث وتتشابك معها الأسباب بالنتائج ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها أو على اتجاهاتها المستقبلية.

فالأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مسببة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار يجعله في حيرة بالغة، أي قرار يتخذ في ظل من الغموض وعدم التأكد، ومصور في المعرفة واختلاط الأسباب بالنتائج وتداعي كل منهما بشكل متلاحق يزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة وفي الأزمة ذاتها[2].

ومن خصائص الأزمة المفاجئة العنيفة والتعقيد والتشابك والتداخل ونقص في المعلومات وعدم وضوح الرؤيا لمتخذ القرار وسيادة حالة الخوف وانهيار سمعة وكرامة متخذ القرار والدخول إلى المجهول.

أما مفهوم الخلاف فهو يعبر عن المعارضة والتضاد وعدم التطابق سواءً في الشكل أو الظروف أو في المضمون، وهو ما قد يكون أحد مظاهر الأزمة، ولكنه لا يعبر عنها تماماً فالاختلاف لا يمثل أزمة في حد ذاته ولكنه يعبر عنها ويكون باعثاً على نشوئها واستمرارها[3].

أما مفهوم الأزمة فقد برز في إطار نظريات التنمية السياسية للتعبير عن حالة يتم من خلالها الانتقال إلى الحداثة كون المجتمعات الغير أوروبية تمر بها وكون عملية التحديث تقوم بإفراز العديد من الأزمات والإشكاليات التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية والتغلب على هذه المشاكل والإشكاليات[4].

---

[1] عبد الإله البلداوي، المرجع السابق، http://www.slironline.org/alabwab/dexasat(01)/344.htm.

[2] سنان الموسوي، ورضا صاحب أبو حمد، **مفاهيم إدارية معاصرة "نظرة عامة"**، الوراق للنشر والتوزيع، 2002 ص174.

[3] سنان الموسوي، ورضا صاحب أبو حمد، **مفاهيم إدارية معاصرة "نظرة عامة"**، مرجع سابق، ص187.

[4] نصر محمد عارف **نظريات التنمية السياسية المعاصرة** مرجع سابق ص247.

وقد يكون انتقال المجتمع من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة بإفراز عدد من الأزمات وقد حددها ألموند في أزمة بناء الأمة ويكون من خلال الانتقال من الريف إلى المدينة ومن الولاء الأسري إلى الدولة وأزمة بناء الدولة تظهر حين تتعرض الدولة لتهديدات داخلية وخارجية وتهدد وجودها وصولا إلى أزمة المشاركة والتوزيع والبناء الاقتصادي .وان مجمل هذه الأزمات تشكل حالة طارئة يتعرض لها المجتمع مما يعرضه للانتقال والتحول ومن اجل تحقيق التنمية والحداثة لا بل من التغلب والقضاء على مجمه هذه الأزمات ومن أجل الوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية والعقلانية[1].

المشكلة والإشكالية

تعرف المشكلة لغة الاختلاط والتشابه، واصطلاحاً هي الصعوبات التي تواجهنا عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وهي إما تمنع الوصول أو تؤخره أو تؤثر في نوعيته[2].

تعبر المشكلة عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها، ومن ثم فالمشكلة قد تكون هي سبب الأزمة التي تمت ولكنها بالطبع ليست هي الأزمة بحد ذاتها، فالأزمة عادة ما تكون أحد الظواهر المتفجرة من المشكلة والتي تأخذ موقفا حادا شديد الصعوبة والتعقيد غير معروف أو محسوب النتائج ويحتاج التعامل معه إلى قمة السرعة والدقة، في حين تكون المشكلة بحاجة إلى جهد منظم للوصول إليها من أجل التعامل معها[3].

ويمكن تعريف المشكلة: بأنها الشعور أو الإحساس بوجود صعوبة لا بد من تخطيها، أو عقبة لا بد من تجاوزها لتحقيق هدف، أو يمكن القول إنها الاصطدام بواقع لا نريده، فكأننا نريد شيئا ثم نجد خلافه، والمشكلة المعضلة النظرية أو العملية التي لا يتوصل فيها إلى حل يقيني ويقابلها بالانجليزية(Dilemma) وحالة لا نستطيع فيها تقديم شيء وتفيد معنى التأرجح بين موقفين بحيث يصعب ترجيح احدهما على الآخر[4].

---

[1] نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص248.

[2] أحمد بن عبد المحسن العساف، **المشكلات الإدارية وكيفية علاجها واتخاذ القرارات**، بتاريخ 24 من جمادى الأولى www.saaid.net/aldawah/211.htm1425

[3] سنان الموسوي، ورضا صاحب أبو حمد، **مفاهيم إدارية معاصرة"نظرة عامة"**، مرجع سابق، ص185 -186.

[4] الموسوعة الحرة المشكلة ، www ar.wikipedia.org/wiki

أما **الإشكالية** فقد عرفها محمد عابد الجابري في مقاله بعنوان العولمة ومسألة الهوية المشكلة والإشكالية بأن مصطلح الإشكالية من الكلمات المولودة في اللغة العربية وهي ترجمة موفقه لكلمة (Problematic) فإن جذرها العربي يحمل جانباً أساسياً من معناها الاصطلاحي، يقال أشكل عليه الأمر بمعنى اختلط والتبس، وهذا مظهر من مظاهر المعنى الاصطلاحي للكلمة (ولكنه مظهر فقط)، وأن الإشكالية في الاصطلاح المعاصر منظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين (فكر فرد أو فكر جماعة) مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة ولا تقبل الحل من الناحية النظرية إلا في إطار حل عام يشملها جميعا. بمعنى آخر إن الإشكالية هي النظرية التي لم تتوفر إمكانية صياغتها فهي توتر ونزوع نحو النظرية إلى نحو الاستقرار الفكري[1].

العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية:

إذا كان هناك شبه إجماع على أن مفهوم التنمية أصبح يشمل مجمل أوجه التقدم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعتبر الأساس الذي يتطلع له أي شعب في أي زمان وأي مكان، وهذا ما يطلق عليه في العصر الحديث بمصطلح التنمية المستدامة، والذي أطلقته الأمم المتحدة، وبهذا المعنى فإن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية متعددة الأبعاد، ولم يعد مفهوم التنمية محصوراً على التنمية الاقتصادية أو المالية، ولكنه شمل الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية، وأيضا أخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تساهم في تقدم وازدهار الفرد، ومن هنا أصبحت بيئة العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتعليم وتناول المعرفة جميعها عوامل لها ارتباط وثيق بالتنمية، حيث أصبحنا نرى أن الحق في التنمية أصبح له مكانا ضمن حقوق الإنسان[2].

هناك من يتساءل هل يوجد علاقة بين التنمية والديمقراطية؟ وما نوع هذه العلاقة؟ لقد أجاب على هذا التساؤل العديد من الكتاب والمفكرين أنه ومن خلال القراءة للتجارب الناجحة للدول الغربية أن هناك علاقة بين التنمية والديمقراطية في اتجاهين الأول: أن الديمقراطية توفر آليات ومؤسسات من شأنها أن تمكن من تحقيق تنمية ذات بعد إنساني، والثاني: أن التقدم في المسيرة التنموية يساهم في خلق الظروف الموضوعية والمناخ الملائم لترسيخ الممارسات

---

[1] محمد عابد الجابري، **العولمة ومسألة الهوية** بتاريخ 2008 www.aljabriabed.net/glob-idemtitel.htm

[2] بطرس غالي، **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية** منظمة اليونيسكو،2000 ص10.

الديمقراطية في المجتمع، بمعنى أن هناك علاقة عميقة ووثيقة بين التنمية والديمقراطية حين يكون هناك اهتمام بالعنصر البشري وتأثير الديمقراطية على قدرات الإنسان وتفعيل دوره في التنمية، حيث بزيادة فرص تطوير القدرات الكامنة واستخدامه للموارد المتاحة يؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية في الجانب الإنساني[1].

وهنا لا يقل أهمية حين يكون دور الديمقراطية بإفساح المجال أمام المواطنين للمشاركة في صنع القرار، ومن أهم الأسس التي تبين العلاقة بين التنمية والديمقراطية حاجة المواطنين الأساسية في مقدمة أولويات التنمية، هنا يظهر مدى الحاجة للاستقرار السياسي والاجتماعي والذي لا غنى عنه في التنمية، وهناك من يرى أن تحقيق التنمية واستدامتها قد يكون أمراً متعذر بمعزل عن الديمقراطية، على اعتبار أن عملية التنمية لا تتأثر بالديمقراطية فحسب بل تؤثر فيها، حيث أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية ذات طبيعة جدلية، بمعنى التأثير المتبادل فيما بينهما، حيث أن الديمقراطية توفر الإطار المحفز للتنمية، فإن التنمية تهيئ المناخ الملائم لتطوير الديمقراطية[2].

حيث يرى بطرس غالي أن الديمقراطية والتنمية مفهومان متلازمان ويدعم كل منهما الآخر، وأن الذي يقوي الرابط بينهما هو انطلاقهما من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة، حيث أظهرت التجارب التاريخية أنه عندما تم الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت إلى نتيجة الفشل، وأن عكس ذلك حينما كان الربط بين عملية تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما بصورة أكبر ودائمة، ومن هنا فإن الديمقراطية السياسية لا يمكن تعزيزها واكتمالها إلا باتخاذ تدابير اقتصادية واجتماعية ملائمة للتنمية، وأن أي إستراتيجية يتم وضعها للتنمية يكون لها قابلية التنفيذ لا بد أن تعتمد على مدى شرعيتها وعناصر قوتها من عنصر المشاركة الديمقراطية فيها[3].

---

[1] رولى إيليا موسى، ماهية علاقة التنمية بالديمقراطية، بتاريخ 2007/9
http://tharwacommunity.typepad.com/whereto_syria/2007/09/post-18.html

[2] رولى إيليا موسى، مرجع سابق، http://tharwacommunity.typepad.com/whereto_syri/09/post-18.html

[3] بطرس غالي، **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**، مرجع سابق، ص11.

ويتضح لنا من إعلان فيينا للعام 1993م والذي يشير بوضوح إلى عنصر التكامل القائم بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وقد يكون التسليم بهـذا التكامـل بـين الحـق فـي الديمقراطية والحق في التنمية منطلقاً من تطرق ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية وإعلان عام 1986م، الخاص بالحق في التنمية لهذا الموضوع، هذا فضلاً عن الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهناك من يرى أن التفاعل بين الديمقراطية والتنمية لا بد أن يسبقه ما يعرف بدولة القانون لكي يكون عنصر الربط بين عملية بناء وتوحيد الديمقراطيـة وبين بناء وتدعيم التنمية، حيث أن الأداة التي تساهم على عملية الربط بينهما هي احترام حقوق الإنسان[1].

من أجل الحصول على النتيجة المثلى لأداء الديمقراطية وقيامها بالوظيفة الملقـاة علـى عاتقها لا بد من وجود الوعي بالقوانين والقدرة على فهمها، لأن غياب العدالة يعـرض التنميـة للخطر، ويعزز إدارة وممارسة سيئة وتقليل فرص الاستثمار والمبادلات الاقتـصادية، وبـذلك يستنتج أنه لا يمكن أن يتم تحقيق التنمية في ظل وجود التعسف وغياب أسبقية القـانون والـذي يكون نقيض التعسف، والذي يستند إلى سيادة المبادئ العامة للقانون ومفهوم العدالة في المجتمع، حيث يحتاج الحكم الديمقراطي إليها، كما تشمل أسبقية القانون كل ما يتعلق بممارسة الـسلطة، وتوافر الشرعية، والشفافية، والمساءلة، وأن هذه العناصر الثلاث تعتبر الأساس لأسبقية القانون، وأنها جوهر عملية الديمقراطية والتنمية[2].

---

[1] بطرس غالي، المرجع السابق، ص12.

[2] بطرس غالي المرجع السابق، ص12.

الفصل الثاني

عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني

أولاً: تطور الحياة الديمقراطية في فلسطين.

لمحة تاريخية عن نشأة النظام السياسي الفلسطيني

تعود الجذور الأولى للحركة الوطنية الفلسطينية لبداية العشرينات من القرن العشرين، وتحديداً بعد إعلان وعد بلفور عام 1917م والذي ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث برز التوجه نحو الشعور الوطني الفلسطيني، وتحديداً بعد قرار الأمم المتحدة 1947م تقسيم فلسطين، والذي يقسمها إلى دولتين: عربية ويهودية، حيث كان هذا القرار البداية في دخول الفكر للنظام السياسي الفلسطيني ودخوله مرحلة جديدة.[1].

كان أول شكل تمثيلي لأبناء فلسطين هو "المؤتمر العربي الفلسطيني" الذي عَقَد باسم عرب فلسطين سبع دورات خلال عامي 1919 و1928. ولأن الفلسطينيين كانوا تحت الاستعمار البريطاني ومحرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، فقد كان هذا المؤتمر مؤسسة وطنية تشبه المجلس النيابي، تنبثق عنها قيادة هي "اللجنة التنفيذية" التي كانت تمثل الفلسطينيين سياسياً وقد تولى رئاسة اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني الذي أصبح رسمياً زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية إلى وفاته عام 1934 .ومنذ 1932 أخذت تظهر الأحزاب الفلسطينية وكان أولها حزب الاستقلال، ثم ظهرت أحزاب الدفاع والعربي وغيرها. ومع وفاة موسى كاظم تلاشى عمليا المؤتمر العربي، وحلت مكانه الأحزاب السياسية التي مثلت شكلاً جديداً من أشكال العمل والتنافس السياسي[2].

في نيسان /أبريل 1936 شكّلت الأحزاب العربية "اللجنة العربية العليا "برئاسة الحاج أمين الحسيني (في 1936/4/25 وأصبحت "اللجنة العربية العليا" هي الجهة التي تمثل الفلسطينيين وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية أعادت الجامعة العربية تشكيل اللجنة السابقة تحت مسمى "الهيئة العربية العليا" برئاسة الحاج أمين الحسيني في 1946/6/11. وحظيت هذه الهيئة بالتفاف الشعب الفلسطيني حولها، واعترفت الدول العربية بها ممثلة للفلسطينيين. .

---

[1] ممدوح نوفل، **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج "نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره"** في ما بعد **الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، ط1 رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 1999، ص27 -29.

[2] محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، بتاريخ،2008/10/23 موقع الزيتونة http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029

غير أن الهيئة العربية العليا عانت من عدم قدرتها على العمل المتناسب مع خطورة المرحلة في داخل فلسطين، بسبب وجود الاستعمار البريطاني فيها الذي منع عددا من قياداتها مــن دخــول فلسطين، وبالذات الحاج أمين الحسيني كما عانت الهيئة من مشاكلها (ومشاكل رئيسها) مع عدد من الأنظمة العربية وخصوصا الأردن والعراق لتعارض موقفة من النظام الملكــي فــي كــيلا البلدين.

وكانت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الناتج عــن انــسحاب بريطانيا من فلسطين، وفي 1948/9/23 قامت الهيئة بإعلان "حكومة عموم فلسطين" في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد أقرَّت الحكومات العربية ذلك، واعترفت بحكومــة عمــوم فلسطين، ما عدا حكومة الأردن وعندما حاولت حكومة عموم فلسطين ممارسة صلاحياتها فــي قطاع غزة تدخلت السلطات المصرية، فنقلت الحاج أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة. ثم ما لبثت أن أكرهت رئيس وأعضاء حكومة عموم فلسطين على الانتقال إلى مصر، ووضــعت القطــاع تحت إدارتها المباشرة.

وبقيت حكومة عموم فلسطين قائمة في مصر دون أن تستطيع القيام بأي من الأعمال المنوطــة بها، لا سيما في الحقل السياسي. ووضع الحاج أمين تحت رقابة مشددة حرمته من حرية العمل والتنقل [1].

وتأكيدا لشرعيتها، قامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة إلى مجلس وطنــي فلسطيني في غزة في الأول من تشرين أول/ أكتوبر 1948 برئاسة الحاج أمــين. وقــد انعقــد المجلس الوطني، حيث تم إعطاء الشرعية للحكومة الجديدة، كما تقرر إعلان استقلال فلسطين.

وانعقد في أريحا مؤتمر في 1948/12/1 تم الإعلان فيــه عــن وحــدة الأرضــي الأردنيــة والفلسطينية ومبايعة الملك عبد الله ملكا على فلسطين.، وتم في النهاية توحيد الضفة الغربية مــع شرق الأردن في نيسان/ أبريل 1950[2].

---

[1] محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة مرجع سابق، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029

[2] محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، مرجع سابق، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029

أركان تحقيق الديمقراطية:

لكي تتحقق الديمقراطية لا بد من توفير بعض العناصر المتلازمة معها والتـــي تـــشكل شرطا لوجودها، وتكسبها قيمتها وتحقق أغراضها، وهذه الشروط هي:

1. إرساء قيم التعددية الفكرية والسياسية التي تعبر عن رؤى التيارات والأحزاب والاتجاهـــات المختلفة في المجتمع، والتي تشكل عنصر قوة للبنية الاجتماعية والسياسية للسلطة والمعارضـــة على حد سواء، انطلاقا من قاعدة الرغبة الصادقة في التعايش وتقبـــل التنوعـــات الاجتماعيـــة والسياسية، وتعبيراتها عن ذاتها ومصالحها التي تنسجم مع المصلحة العامة، حيث يكون تطبيقها بشكل ملموس، وتكريس مبدأ انتقال السلطة وتداولها بشكل سلمي وديمقراطي عبر الانتخابـــات الدورية والحرة والنزيهة[1].

2. بناء مؤسسات المجتمع المدني، انطلاقاً من عدم إمكانية وجود أي نمو أو تطور لأي مشروع حضاري في العصر الحديث بدونها، فهو عمل إرادي حر ومنظم يقبل الاختلاف والتنوع ويقره ويحترمه على قاعدة النقاش، ونبذ كل الخلافات والصراعات بالطرق الدموية واللا ديمقراطيـــة، والذي يؤسس لقاعدة مجتمعية مبنية على أساس التسامح والتنافس الـــسلمي الـــديمقراطي لحـــل الإشكاليات المجتمعية ما بين هذه المنظمات والمؤسسات من جهة، وسلطة الدولـــة مـــن جهـــة أخرى، على قاعدة السلم الأهلي والمجتمعي وتحقيق الأمن الاجتماعي على أساس أن مؤســـسات المجتمع المدني تكون في حقيقة الأمر رديفاً لمؤسسات السلطة الرسمية[2].

3. الالتزام بضمان حقوق الإنسان الأساسية وصيانتها والعمل على تطبيقها، وفي مقدمتها حـــق العيش في حياة حرة كريمة تضمن حقوقه وتصون كرامته الإنسانية في مجتمع يقوم على العدل، وينبذ كل أشكال القمع والتسلط واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان.

---

[1] عبد الحسين شعبان، **معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، الديمقراطية الموعودة، الديمقراطية المفقودة،** في **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الأول 2003 ص 237- 238.

[2] عبد الحسين شعبان، المرجع نفسه،/ ص 238.

وهناك عدد من المبادئ والأركان الأساسية التي ينبغي أن تكون موجودة في أي نظام سياسي يتبنى الديمقراطية، وبدون هذه المبادئ والأركان لا يمكن أن يوصف نظام بأنه ديمقراطي ومنها[1]:

1. التعددية: من حيث حرية وشرعية تعدد وجهات النظر، وحرية تشكيل الأحزاب، وذلك من أجل التعبير عن المصالح المختلفة في المجتمع..

2. المساواة: التي تتضمن إعطاء كل المواطنين نفس الحقوق وعدم التمييز بينهم على أساس الدين أو العرق أو اللون أو الجنس أو الانتماء السياسي، بمعنى أن يكون جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

3. المشاركة: بمعنى ضمان حقوق المواطن في المشاركة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمدنية[2].

4. حرية التعبير: بمعنى ضمان حرية التعبير عن وجهات النظر مهما كان مضمونها، وإعطاء الفرصة للأقلية بإبداء وجهات نظرها، وإطلاق الحرية للصحافة.

5. الانتخابات: بحيث يكون هناك ضمان لإجراء عملية الانتخابات على مختلف المستويات ولكافة الهيئات على أن تكون هذه الانتخابات عامة وسرية ونزيهة ودورية، وهناك من يحددها بأربعة سنوات، أو حسب النظام المعمول به في الدولة.

6. الشفافية والمحاسبة: بمعنى يجب إيجاد الآليات التي تمكن الشعب من الإطلاع على ما يدور في الدولة بما يمكنه من محاسبة ومسائلة المسئولين في مختلف المجالات والمستويات.

7. محاربة الفساد والمسئولين عنه: وذلك من أجل منع أصحاب السلطة والنفوذ والقرار من الانزلاق إلى سوء استخدام السلطة.

---

[1] **السلم الأهلي وسيادة القانون** مؤسسة الملتقى المدني 2007، ص14 -15.

[2] علي الدين هلال، وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986،ص 10.

8. احترام القانون والدستور دون تمييز: بمعنى يجب أن يكون جميع المواطنين متساويين أمـــام القانون، وأن يحترم القانون من أي فرد، ويكون مسئولا أمامه بالتساوي مع الآخـــرين الوقـــت نفسه.

9. الرقابة على الحكومة: وهنا يجب أن يكون هناك قيود دستورية على عمل الحكومة، وإيجاد آلية من الرقابة، حيث تكون مهمتها مراقبة عمل هيئات الدولة المختلفة.

10. الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والعمل على استقلال القضاء.

11. احترام حقوق الإنسان وفق المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية[1].

لا يمكن الحديث عن قيام الديمقراطية دون تحقيق المساواة بين المواطنين أمام القـــانون، ولا ديمقراطية دون تداول سلمي للسلطة وبشكل دوري عبر الانتخابات، وأن المساءلة والشفافية من مميزات الحكم الديمقراطي من خلال البرلمان وأمام وسائل الإعلام ومؤســسات المجتمــع المدني، وأن حق التعددية والمشاركة السياسية من أركان العملية الديمقراطية، كما هـــي ســيادة القانون واستقلال القضاء يشكلان العمود الأساسي للديمقراطية، فلا ديمقراطية دون سيادة للقانون ودون الشرعية الدستورية ولا ديمقراطية دون استقلال القضاء وبعيداً عــن تــدخلات الــسلطة التنفيذية[2].

مراحل التحولات الديمقراطية الفلسطينية:

لقد مر النظام السياسي الفلسطيني في تجربته الديمقراطية بعدد من المراحل، وذلك مــن تاريخ تطور القضية الفلسطينية، والتي يمكن أن نجملها في أربع مراحل، حيث كانت المرحلـــة الأولى لما قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية مرحلة ما بعد تــشكيل م ت ف عام 1964، والمرحلة الثالثة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 والمرحلـــة الرابعة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية 2005-2006.

---

[1] خليفة الكواري، وآخرون، **حوار من أجل الديمقراطية**، ط1 ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنش، 1996، ص 148- 154

[2] عبد الحسين شعبان، **معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، الديمقراطية الموعودة، الديمقراطية المفقودة، في مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية** مرجع سابق ص 38.

المرحلة الأولى: ما قبل منظمة التحرير الفلسطينية

لقد كان الشعب الفلسطيني جزاء من الأمة العربية في سوريا الطبيعية، التي كانت تخضع للدولة العثمانية، وكان الشعب الفلسطيني يخضع للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية حينذاك مثل بقية الشعوب العربية الأخرى في المنطقة، وقد تمكن سكان فلسطين وتحديداً مدينة القدس من المشاركة في انتخابات البرلمان التركي، والمشاركة في الانتخابات البلدية وذلك حتى عام 1920م عندما فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث أدى ذلك إلى توجه النشاط السياسي للتميز عن سوريا الكبرى لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضت عليه ممثلة بالانتداب البريطاني وهجرة اليهود إلى فلسطين[1].

لقد تم تأسيس العديد من الأحزاب قبل حدوث النكبة عام 1948 حيث كان الحزب الشيوعي أول الأحزاب في فلسطين في بداية العشرينات ، وفي عام 1932 حزب الاستقلال وفي أواخر عام 1934 حزب الدفاع ،وبعد عام 1935 الحزب العربي بقيادة الحاج أمين الحسيني والذي تولى فيما بعد رئاسة اللجنة العربية العليا بعد تشكيلها عام1936[2].

لقد سادت وانتشرت ظاهرة الأحزاب في فلسطين قبل حدوث النكبة والتي اتسمت بطابع عائلي، وكذلك تأسيس الجمعيات السياسية وعقد المؤتمرات الوطنية وتكوين اللجان الشعبية والمنظمات العسكرية، وظهرت تعددية سياسية أصبحت تلعب دوراً في تمثيل فلسطين بالهيئات الفلسطينية ومنها اللجنة العربية العليا عام 1936 والهيئة العربية العليا التي ضمت معظم الفعاليات السياسية النشطة في فترة الانتداب البريطاني ومثلت الشعب الفلسطيني، ولكن كان يغلب عليها الطابع العائلي من خلال قيادة الحاج أمين الحسيني، وكذلك كانت الأحزاب لها ارتباطات مع الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية التي كانت تتنافس على المكانة الشخصية والعائلية، مع عدم استثناء بعض الأحزاب ذات التوجهات القومية واليسارية والتقدمية التي ذكرت سابقا[3].

---

[1] أحمد سعيد نوفل، **نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية**، في التحول الديمقراطي في العالم العربي منشورات آل البيت 2000 ص 548 .

[2] جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني** رام الله، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 2006 ص44 -45.

[3] محسن أبو رمضان، **التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"**، ط1 مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان 2008، ص23

وقد أكدت التجربة الديمقراطية في تلك المرحلة على ثلاث مبادئ أساسية للديمقراطيــة الفلسطينية وهي[1]:

1. إن الشعب مصدر أساسي للسلطة التي كانت تمثله.

2. التعددية السياسية القائمة على الاختلاف العقائدي والتنظيمي والعائلي.

3. التمثيل والاقتراع كأساس للمشاركة في اتخاذ القرار.

وبعد عام 1948م وحدوث النكبة ترسخت التعددية والمشاركة الفلسطينية، حيــث قــام الحاج أمين الحسيني بتشكيل المجلس التشريعي في غزة وإجراء انتخابات محدودة للأعــضاء، أما في الضفة الغربية فقد كان المواطنون يساهمون كمواطنين أردنيين في الانتخابات البرلمانية، بناء على وحدة الضفتين الشرقية والغربية في عام 1950م، وتم تأسيس الأحزاب الفلسطينية في أماكن تواجد الفلسطينيين والتي أسهمت في تأسيس وولادة أحزاب سياسية لبلدان عربية كحــزب القومين العرب والحزب العربي السوري[2].

نستنتج مما سبق أن عملية تمثيل الشعب الفلسطيني على مدى تاريخه كانت محــدودة ولم يكن يستطيع أو يُسمح له التعبير عن نفسه بشكل ديمقراطي،هذا فضلا على أنــه لــم يكــن يمارس شرعيته السياسية على شعبه بسبب الاحتلال أو بسبب تشتت الشعب الفلسطيني أو بسبب سياسات وممارسات الأنظمة العربية والغربية إضافة لعدم اهتمام القيادة السياسية آنذاك وعــدم تطويرها البناء المؤسسي الديمقراطي أو احترامه.

من خلال المتابعة لتاريخ فلسطين لم توجد في فلسطين سلطة مركزية شاملة في يوم من الأيام، وتحديدا بعد إعلان وعد بلفور، وكل ما كان موجود من نشاطات عبارة عــن تــشكيلات لعدد من التنظيمات والجمعيات والأحزاب التي لم تستطع التعبير عن نفسها بشكل ديمقراطــي وبعد ذلك حدثت النكبة الفلسطينية عام 1948 وتبعها اندماج الضفة الغربية مع الأردن وخضوع

---

[1] ممدوح نوفل، **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج** المرجع السابق ، ص29.

[2] أحمد سعيد نوفل، تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 2007/11/8 www.arabrenewal.org/articles

قطاع غزة للحكم المصري[1]. ومع الزمن لم تعد حكومة عموم فلسطين غير هيئة شكلية. واضطر الحاج أمين لمغادرة القاهرة عام 1958 إلى لبنان وعمليا فقد انتهى أي تأثير للهيئة العربية العليا بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964.

المرحلة الثانية: ما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1964م

لقد تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964م، وقد كانت هذه المرحلة بداية نشوء لنظام سياسي فلسطيني، ومن أهم المعضلات التي كانت أمام هذه المرحلة هي عملية التحرر الوطني والديمقراطية في مؤسسات المنظمة، إذ كانت هذه المرحلة بداية المشاركة الفلسطينية في تكوين نظام سياسي له قيادة ومؤسسات ورئيس للجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني والقضاء الثوري ومؤسسات أخرى منها القوات المسلحة حيث كانت تمثل الفلسطينيين عامة في الداخل والخارج، والاتحادات الشعبية آنذاك[2].

في هذه المرحلة قامت المنظمة بالجمع بين البعد القومي للقضية الفلسطينية ومفهوم الاستقلال الوطني، وخلال هذه المرحلة صعدت الفصائل المسلحة بعد هزيمة عام 1967م، وقد كان دور الفصائل المسلحة في (م.ت.ف) إبراز وطنيتها وهويتها مقابل قوميتها الدينية، وأدخلت التعددية السياسية والمشاركة الشعبية الفلسطينية، وتحول الأحزاب الفلسطينية التي كانت قائمة إلى تنظيمات مسلحة، ووجود تمثيل لهذه المنظمات داخل المجلس الوطني، وقد ساهم ذلك وإلى أبعد الحدود في دعم الهوية الفلسطينية، حيث كانت طريقة التمثيل لهذه التنظيمات بعد أن يتم تسمية أعضاء من قبل كل فصيل[3].

---

[1] إياد ألبرغوثي، **النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي** ط1 رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 1999، ص219.

[2] إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، بتاريخ 2006/4/12. http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

[3] تيسير محسن، النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث "دراسة بنيوية، بتاريخ/ 2006. www.home.birzet.edu/cds/arabic/research/2006

كان من المفروض أن تتم انتخابات داخلية في هذه التنظيمات، ولكن بسبب تعذر إجرائها، غالباً ما كانت تتم بالتوافق، والطريقة نفسها كانت تتم بالنسبة لممثلي النقابات والاتحادات الشعبية في المجلس الوطني، وقد استمر العمل بهذا حتى عام 1969م، وأصبح المجلس الوطني يمثل السلطة التشريعية والرقابية للشعب الفلسطيني على سلطته التنفيذية، وأصبح كيان (م.ت.ف) الجديد يتمتع بسمعة وقدرة لتمثيل الشعب الفلسطيني ولعب دور المركز السياسي الموجه والممثل لنضال وتطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه[1].

لقد استطاعت حركة فتح السيطرة على النظام السياسي الفلسطيني استناداً إلى برنامجها الوطني والسياسي وكونها الفصيل الأكبر، إضافة إلى امتلاكها موارد مالية، وبذلك أصبحت الفصيل المقرر والمسيطر، وقد قامت المنظمة بالإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلال في القرارات التنظيمية والفكرية والمالية، إلا أن مسألة الديمقراطية بقيت محصورة لاعتبارات عديدة، وانحصرت التعددية فيما عرف بنظام الحصة[2].

لقد أكدت المنظمة منذ نشأتها على أهمية التنظيم الشعبي من خلال فتح المكاتب السياسية ليكون وعائاً لجميع قوى الشعب لتحرير فلسطين، كما أكدت حين اقر المجلس الوطني في دورة الثانية المنعقد في القاهرة في 31/مايو لغاية4/ يونيه 1965 قانون شعبي لحشد الطاقات والكفاءات لتحرير فلسطين وعلى أهمية الاتحادات وتشجيعها.وقد كانت هناك عقبات وتحديات من الدول العربية إلى ان أعلنت المنظمة عام 1968 في الدورة الرابعة للمجلس الوطني باستبدال النظام السابق للتنظيمات بنظام آخر يقوم على تنظيم القطاعات الشعبية نقابياً ومهنياً، واختصاص دائرة التنظيم الشعبي في متابعة الخطط للاتحادات من خلال تنظيم صفوف المهنة الواحدة والعناية بالأمور الثقافية والاجتماعية وتنظيم الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم وتم تشكيل مجلس أعلى للاتحادات يرسم السياسة العامة لنشاطاتها والتعاون مع دائرة التنظيم الشعبي ، وقد أوصى المجلس الوطني واللجنة التنفيذية بدعم هذه الاتحادات ماديا وكافة التسهيلات للقيم بواجبها.

---

[1] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية** ط2 رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص49 -50.

[2] جميل هلال، **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، مرجع سابق، ص48 -49.

وان هدف المجلس الأعلى للاتحادات هو تحقيق وحدة المنظمات الشعبية والنقابية ودعم عملها في الداخل والخارج وقد اهتمت الدورة الحادي عشر للمجلس الوطني في 6 -12 ينـاير 1973 بالتنظيمات الشعبية وأكدت على العديد من التوصيات أبرزها التي تؤكد أن هذه التنظيمات والأطر هي لتهيئة الشعب الفلسطيني وربطها بالنضال الوطني والثورة الفلسطينية وأن تلتزم التنظيمات بالخط السياسي للثورة وتشكل بطرق ديمقراطية من القاعدة.

لقد اعتبرت الاتحاد والنقابات الشعبية قاعدة من قواعد المنظمة وتلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني ويمثل كل منها في قطاع معين في الساحة الفلسطينية وقد أسهمت هذه الاتحادات في توعية الفلسطينيين بشؤون قضيتهم أومن أجل تحقيق هدف إنشاء مؤسسات نقابية لمجتمع الدولة المقبلة ورعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم. وقد ارتكزت مهام الاتحادات على توعية السياسية للجماهير ممارسة الديمقراطية في اطر تنظيمية وقد ظهرت العديد من الاتحادات في هذه المرحلة بداء من الاتحاد العام للمرأة والطلبة والمحامين والمهندسين والأطباء والصيادلة والكتاب والصحفيين والعمال والفلاحين...حيث كان يتم انتخابهم وتمثيلهم بطريقة ديمقراطية[1].

إن جلسات المجلس الوطني كان يسودها نقاشات حادة مع وجود وجهات نظر متعددة ومختلفة للأعضاء، مع وجود هامش من الحرية، وذلك لضمان حرية التعبير والمحاسبة حسب النظام للمنظمة، إذ من المعروف أن المشاركة السياسية وحرية التعبير والرقابة والتعددية تعتبر ركائز أساسية في ممارسة الديمقراطية لأي منظمة أو دولة، وأصبح هناك مصطلح سائد في تلك الفترة فيما يعرف بديمقراطية غابة البنادق الفلسطينية، وذلك على اعتبار أن منظمة التحرير كانت تتوجه نحو تحرير الوطن وليس ديمقراطية المجتمع الفلسطيني بالدرجة الأولى، وظهر ذلك بعد انطلاق حركة فتح في 1965/1/1م وأعلنت الكفاح المسلح إيمانا منها أن من فوهة البندقية تنبع السياسة، ولقد كانت المشاركة السياسية في هذه المرحلة تتسم بعدد من النقاط والتي نلخصها بالآتي[2]:

---

[1] الاتحادات والتنظيمات الشعبية الفلسطينية موسوعة الصحراء مقاتل 2008
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Monazma-Ta/sec09.doc_cvt.htm

[2] ممدوح نوفل، **ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، مرجع سابق، ص30 -31.

1. حق جميع التنظيمات والنقابات في الداخل والخارج بالتمثيل في المجلس، مع أن المجلس الوطني لم يكن له دور كبير وفاعل في صناعة القرار.

2. وجود نزعة السيطرة لدى زعماء التنظيمات على منظماتهم، ولم تكن هناك ممارسة ديمقراطية بالفعل، وهذا ما دفع لوجود ظاهرة الانشقاق والانقلاب أحيانا على تلك القيادات لبعض التنظيمات وتشكيل منظمات جديدة.

3. مشاركة النقابات والاتحادات الشعبية والمهنية للمجلس، حيث كان يتم اختيار أعضائها عن طريق الانتخابات والتعيين.

4. حرية التعبير والمناقشة والمحاسبة داخل المجلس، وقد حدثت المشاركة الفلسطينية بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة العربية عن طريق الانتخابات البلدية والنقابية في عام 1972م و1976م.

لقد شهدت هذه الفترة تنافساً شديداً على قيادة الساحة الفلسطينية وتحديداً في أواسط السبعينات من القرن الماضي بين الحركة الوطنية ومنها حركة فتح والفصائل اليسارية من جهة وبين الإخوان المسلمين من جهة أخرى، وخاصة في مجالات العمل النقابي والطلابي والاجتماعي، وقد تطور هذا التنافس بعد عام 1987م وانطلاق حماس كحركة دعوية دينية اجتماعية سياسية والتي أصبحت تطرح نفسها بديلا عن (م.ت.ف) وعدم الانخراط فيها، وكذلك عدم الاعتراف بمنظمة التحرير حتى اللحظة الحالية[1].

مما سبق ان أهم مظاهر الاقتراب من مسألة الديمقراطية في (م ت ف) هو وجود التعددية الحزبية داخل بنية (م ت ف) ومؤسساتها ممثلة بالمجاس الوطني واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، والتي تعتبر البداية الجنينية للديمقراطية وقد أصبح يطلق عليها ديمقراطية غابة البنادق، تم الممارسة الديمقراطية في الجامعات الفلسطينية في الداخل في الضفة وغزة.

[1] تيسير محسن، النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث "دراسة بنيوية، مرجع سابق، www.home.birzet.edu/cds/arabic/research/2006

المرحلة الثالثة: ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م

لقد كانت بداية هذه المرحلة امتداداً لمفاوضات مؤتمر مدريد حيث تم التأسيس لما عرف باتفاق أوسلو والذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 1993/9/13م والذي أسس لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرت هذه المرحلة أهم المراحل في تكوين ونشوء النظام السياسي الفلسطيني القائم على مقومات قانونية ودستورية شرعية إلى حد ما. وقد دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه رغم استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة، ولكن كانت هذه المرحلة حسب رأى المحللين والسياسيين خطوة نوعية في إطار تطوير النظام السياسي من خلال وجود السلطة كنواة للدولة القادمة[1].

وقد كان ذلك بالفعل حين تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية الحكم في غزة وأريحا عام 1994م، ومنذ ذلك التاريخ أصبح جزء من سكان غزة والضفة يعيشون في ظل السلطة الفلسطينية بعدما توسعت صلاحيتها وما سمي بإعادة الانتشار لقوات الاحتلال من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1995م، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية في كانون ثاني عام 1996م، وأصبح الفلسطينيون ولأول مرة في ظل سلطة فلسطينية عبر الانتخابات[2].

الانتخابات الفلسطينية

تأتي **أهمية الانتخابات** الرئاسية التشريعية في النظم السياسية الحديثة من الدور الذي تلعبه في خلق المؤسسات التشريعية، وفي دعمها لحق المواطنين في المشاركة السياسية، ومن هنا تظهر أهمية الانتخابات النيابية الحرة في تشكيلها المعيار الأساسي لممارسة النظم السياسية الديمقراطية أو عدمها، وذلك من أجل اكتساب الشرعية في وجودها، وكون مفهوم الشرعية

---

[1] محسن أبو رمضان، **التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"** مرجع سابق 2008،ص31.

[2] ممدوح نوفل، **ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، مرجع سابق، ص37.

يحتل أهمية في الاستقرار السياسي لأي نظام سياسي وفي أي دولة، فان الانتخابات تعتبر أداة للتعبير عن رغبات الشعب ومؤشرا مهما لما يطمح إليه هذا الشعب في تحقيقه، كما أن دور الانتخابات يظهر في تعزيز الممارسات الديمقراطية وإنعاش المشاركة السياسية، وإقامة المجتمع المدني الفاعل على اعتبار أن نوع العلاقة التي تسود بين المواطنين والسلطة تلعب دوراً في تطور المجتمع أو سيادة حالة التردي والتدهور[1].

كما أن الأحزاب السياسية لها دور سياسي في عملية الانتخابات وتشكل أساس البناء الديمقراطي، وأن أي تقدم في الانتخابات والعملية الديمقراطية لا يمكن أن يحدث بعيداً عن دور

الأحزاب والقوى السياسية، ولا بد من وجود مبادئ رئيسية من تكافؤ الفرص وحرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية وضمان الديمقراطية الداخلية في الأحزاب[2]

الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى عام 1996م

لقد شكلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني تطوراً هاماً في الحياة السياسية الفلسطينية، وتحول النظام السياسي الفلسطيني نحو الديمقراطية، بالرغم من وجود العديد من وجهات النظر والنقد لعملية الانتخابات، وإنها لم تكن بسبب ضعف الشرعية لـ(م.ت.ف) والسلطة الفلسطينية، ولكن بناءً على الاتفاقيات في أوسلو2 وطابا بإجراء الانتخابات والتعديل الذي طرأ على إجراء الانتخابات بعد الانتهاء من إعادة الانتشار، حيث تم الاتفاق على انتخاب مجلس مكون من 82 عضواً تم توسيعه إلى 88 عضو يتمتع بصلاحيات تشريعية وتشمل على تشريعات أساسية وثانوية بما في ذلك قوانين أساسية وتنظيمية وغيرها.

وبناءً على ما سبق فقد نص قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995م على تبني نظام الأغلبية البسيطة والقوائم المفتوحة، إذ تم تقسيم الضفة الغربية إلى 16 دائرة انتخابية غير متساوية، لكل دائرة عدد من المقاعد يتناسب مع عدد أصحاب حق الاقتراع المسجلين في سجل

---

[1] أحمد سعيد نوفل، **تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، مرجع سابق، www.arabrenewal.org/articles

[2] طالب عوض وسميح شبيب، **الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية**، مرجع سابق ص5-6.

الناخبين، ويحق للأحزاب والفصائل والمستقلين بترشيح مرشحين على شكل قائمة حزبية على أن لا يحق للناخب التصويت لعدد من المرشحين يتجاوز عن المقاعد المحددة في دائرته1.

وقد تم إجراء انتخابات في كانون الثاني من العام 1996م، حيث قام المواطنون في الضفة وقطاع غزة بانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي، ولقد كان من أبرز مظاهر عملية الانتخابات الفلسطينية الأولى المشاركة العالية التي فاقت التوقعات حيث وصلت إلى 80%، بواقع 70% في الضفة الغربية و88% في قطاع غزة[2].

وبالرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهتها فرق المراقبين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان لعملية إدارة الانتخابات من قبل السلطة الفلسطينية، إلا أن المراقبين والمنظمات في النهاية شهدت بنزاهة هذه الانتخابات عموما، وأن التجاوزات التي حدثت لا تؤثر على النتائج، وقد تم الدعم المالي والفني للمراقبين والمنظمات من قبل الاتحاد الأوروبي في عمليات تدريب أكثر من 7000 معلم ومعلمة كموظفين في مراكز الاقتراع التي بلغ عددها 1600 مركز في الضفة الغربية وغزة[3].

لقد كانت الانتخابات كإحدى محطات تطبيق اتفاق أوسلو والتي حكمتها قيود وتفسيرات، وتحديد أعضاء المجلس التشريعي وصلاحياته حسب الاتفاقيات[4]، وقد تم زيادة أعضاء المجلس التشريعي إلى 88 عضواً بعد إجراء الانتخابات، حيث اعتبرت هذه المرحلة من المراحل المهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني، والتي أسست إلى تطوير النظام السياسي الفلسطيني، الذي من خلاله سوف يتم تحقيق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ويكمن ذلك لما تشكله الانتخابات من أهمية خاصة، واعتبارها رمزاً من رموز الاستقلال الوطني وبداية التحول نحو الديمقراطية

---

[1] خليل الشقاقي، **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين"عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات** مرجع سابق، ص32 - 33.

[2] خليل الشقاقي، المرجع السابق، ص34.

[3] خليل الشقاقي، **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين"عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات** مرجع سابق، ص35

[4] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية** ط2 مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص 183.

للنظام السياسي الفلسطيني، الذي يتمتع بشرعية سياسية والذي أسس لمرحلة قد تكون أكثر أهمية بعد ذلك وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، والذي سوف نتحدث عنه في المرحلة الرابعة.

المرحلة الرابعة: ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية 2005 - 2006م

لقد شكلت انتفاضة الأقصى في 2000/9/28 بداية مرحلة هامة وحازمة في معالم النظام السياسي الفلسطيني، وذلك في التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي حدثت في تلك الفترة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، وما يهمنا بالدرجة الأولى موضوع الساحة الفلسطينية، حيث شكلت وفاة الرئيس أبو عمار وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ونتائجها والمتمثلة بدخول حركة حماس للحقل السياسي الفلسطيني أبرز معالم التغيير في هذه المرحلة والاتجاه نحو الديمقراطية.

لقد صرح الشهيد أحمد ياسين مراراً بان الانتخابات هي الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب، إلا أن تصريحات قيادة حماس ومنا إبراهيم غوشه.. رفضت المشاركة بالانتخابات وتم مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في 1996/1/20، وذلل تحت مبرر وجود السلطة بناء على اتفاق أوسلو والذي ترفضه الحركة، كما رفضت حماس الاعتراف بالسلطة الوطنية التي أنشئت بناء على قرار اللجنة المركزية في تونس بين10 - 1993/10/20 ولكن تعاملت معها كأمر واقع دون ان تنخرط في مؤسساته، وقد مارست بعض الأعمال من أجل عرقلة مسيرة التسوية.وفجأة غيرت حماس موقفها بعد عام 2005 وقررت المشاركة بالانتخابات البلدية ثم التشريعية عام 2006، بل تمكنت من الفوز بالأغلبية في مقاعد المجلس التشريعي والذي جعلها تشكل الحكومة العاشرة علماً أن السلطة أنشأت بناء على اتفاق أوسلو[1].

---

[1] محسن صالح ، **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 -2007** بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1 2007 ص 68.

إن دخول حركة حماس للنظام السياسي الفلسطيني يعتبر عهداً جديداً في الحياة السياسية الفلسطينية لها سمات وخصائص مختلفة عما سبقها، كما مثل مشاركة حماس في النظام السياسي طوراً جديداً في حياة هذا النظام، وشهوده حالة من عدم الاستقرار بعكس ما كان يتوقع وخاصة بعد فوز حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي بأغلبية 74 مقعداً من أصل 132، وحصول حركة فتح على 45 مقعداً فقط[1].

لم تشارك قوى المعارضة الإسلامية حركة حماس والجهاد الإسلامي في الانتخابات العامة عام 1996، بينما شاركت حماس إضافة للجبهتين الشعبية والديمقراطية في الانتخابات التشريعية الثانية في عام 2006 دون أن يطرأ تغيير حقيقي على طبيعة السلطة وظروف إنشاءها (المحددات والقيود)، التي فازت بها حماس، بالأغلبية وشكلت الحكومة العاشرة، لقد شكل دخول "حماس" في النظام السياسي تتويجاً لعملية تاريخية طويلة ومعقدة. ففي حين فضلت الحركة العمل من خارج المنظمة والتنافس معها على جبهة التمثيل الفلسطيني، رفضت الاعتراف بالسلطة، واتبعت إستراتيجية لإحراجها جمعت بين المواجهة العسكرية مع الاحتلال والمواجهة السياسية مع قيادتها. بيد أن انتفاضة الاقصى خلقت مناخاً مغايراً عزز التفاهم المبدئي ومن ثم التعاون التنافسي.[2]

بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات في 2004/11/11م، وحسب المادة رقم من القانون الأساسي الفلسطيني فقد تم تحديد يوم 2005/1/9م موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية الثانية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تم بالفعل إجراء الانتخابات بعد إجراء التحضيرات اللازمة لها، وبالرغم من المعيقات والصعوبات التي واجهت العملية الانتخابية والمتمثلة في ممارسة قوات الاحتلال بتدميرها مقرات السلطة الأمنية، وإجراءاتها التي حدت من توجه المرشحين للتجول على صناديق الاقتراع، وجود ظاهرة الفلتان الأمني على الساحة الفلسطينية،

---

[1] تيسير محسن، الحوار المتمدن، العدد 11579، بتاريخ 2006/6/12
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282

[2] تيسير محسن، النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية مرجع سابق،
http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/2.doc

بالرغم من كل ذلك فقد تمت عملية الانتخابات بنجاح، وتمكن المواطنون من ممارسة حقهم في الترشح والانتخاب بحرية ونزاهة[1].

لقد كان موعد إجراء الانتخابات الثانية مقرراً في أيار عام 1999م، إلا أنه تم تأجيل هذا الموعد، وبسبب التطورات التي لحقت بعد عام 2000م في اندلاع الانتفاضة ووفاة الرئيس ياسر عرفات بتاريخ 2004/11/11م، وبموجب قانون الانتخابات رقم (13 لسنة 1995) تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية تحت إدارة وإشراف لجنة الانتخابات المركزية، وبتاريخ 2002/10/10م صدر المرسوم الرئاسي بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية من أشخاص يمتازون بالكفاءة والمهنية، وقد تم فتح باب الترشيح لانتخابات الرئاسة وفقا للمادة 15 من قانون الانتخابات المعدل، حيث أقفل باب الترشيح في 2004/12/1م على سبعة مرشحين لمنصب الرئاسة، وتم إجراؤها في 2005/1/9م وأعلن فوز محمود عباس كثاني رئيس للسلطة الفلسطينية[2].

لقد تمت الانتخابات التشريعية الثانية في 2006/1/25م مع وجود مشاركة قوية وفاعلة لحركة حماس والأحزاب الأخرى، وقد بلغ عدد المسجلين في الانتخابات 1.340.673 ناخب في الضفة وغزة، وتنافس في العملية الانتخابية 414 مرشح عن 16 دائرة انتخابية، و11 قائمة تضم 314 مرشح على مستوى الوطن، وقد تم إجراء الانتخابات في ظل إشراف 900 مراقب أجنبي على رأسهم جيمي كارتر الرئيس الأسبق للولايات المتحدة، وتحت حماية 13000 شرطي فلسطيني لأكثر من 1000 مركز انتخابي.

هناك من اعتبر عام 2006م بعام التحول الديمقراطي في فلسطين وهو العام الذي شهد فيه النظام السياسي الفلسطيني تغيرات هامة ممثلة بخوض التجربة الديمقراطية بشكلها الصحيح على مدى تاريخه، وقد يكون مماثلاً للتغييرات التي حدثت في سنوات تأسيس (م.ت.ف) والذي

---

[1] تقرير حول الانتخابات الفلسطينية (**الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين**)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2005، ص3-26.

[2] تقرير حول الانتخابات الفلسطينية (**الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين**)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله،.مرجع سابق، ص14-15.

اعتبر في حينها التأسيس الأول للنظام السياسي الفلسطيني، كما أن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية كان لها أثر عميق على التحول الديمقراطي الفلسطيني والتعددية السياسية، وتغيراً للعقلية الفلسطينية وطريقة تعاملها مع المستجدات، وأعتبر انقلاب حقيقي في المفاهيم والسياسات والتصورات الاجتماعية والاقتصادية[1].

وقد صرح الناطق الأوروبي والمراقب فرانسيس ورنس أن الانتخابات جرت بصورة جدية دون مشاكل تذكر، وكذلك المتحدث باسم الداخلية الفلسطينية أنه لم تسجل أي خروقات تذكر، مع وجود إجماع المراقبين والمحللين السياسيين أن إجراء الانتخابات في ظل من الهدوء تعتبر إنجازاً للشعب الفلسطيني وفصائله في تجربته الديمقراطية، ويعتبر النظام الانتخابي الذي أقره المجلس التشريعي في عام 2005 من النظم الانتخابية المستخدمة في العديد من دول العالم الديمقراطي، وذلك بتغيير النظام الذي كان قائم على الأغلبية (الدوائر) أصبح مناصفة بين نظام الأغلبية النسبية للدوائر ونظام التمثيل النسبي للقوائم فيما يسمى بالنظام المختلط، وقد سبق أن تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة عام 2005 بين الفلسطينيين مع زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي من 88 إلى 132 عضواً.

التحول الديمقراطي في فلسطين

إن العملية الديمقراطية في فلسطين أو التجربة الديمقراطية ليست جديدة في المجتمع الفلسطيني كما أنها ليست وليدة السلطة الوطنية والتي ما زالت في مرحلة وطور التشكل للنظام السياسي، وإنما سبق وأن تم ممارسة الديمقراطية في اطر منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم أن هناك من ينتقد الديمقراطية في فلسطين لعدم وجود دولة، وأن الممارسة الديمقراطية في فلسطين تقتصر على الانتخابات والتعددية، ولكن في الوقت نفسه تبقى تجربة وتحول في ممارسة الديمقراطية في فلسطين ودليل على حضور ووجود الوعي الفلسطيني بأهمية الديمقراطية[2].

إن عملية التحول الديمقراطي بالأساس هي عملية تغير تدريجي في النظام السياسي باتجاه زيادة دور الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار عن طريق التمثيل والتمكين، إلا أن

---

[1] تيسير نصر الله، بتاريخ 2006/3/18 موقع الجزيرة نت.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7047F62A69.htm

[2] وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مرجع سابق ص 63 - 64.

آلية التمثيل هي شرط غير كافٍ لكنه ضروري للديمقراطية غير المباشرة، ومن أجـل تحقيـق التحول الديمقراطي لا بد من وجود التعددية السياسية والتخفيف من مركزية الدولـة، وإطـلاق الحريات، ومجتمع مدني فاعل، ولا بد أيضا من الفصل بـين الـسلطات الـثلاث (التـشريعية والتنفيذية والقضائية)، وهناك بعض الكتاب والمنظرين الذين يرون أن الربط بين عملية التحول الديمقراطي والبنية السياسية والاقتصادية من المفترض أن تلازم تلك العملية، وهناك من يـربط بينها وبين اقتصاد السوق الحر مثلاً[1].

عادة ما تكون بداية التحول الديمقراطي بإقامة حكم ديمقراطي من خلال انتخابات عامة حرة ونزيهة، وأن الحكومات المنتخبة ديمقراطياً تهيئ الطريق لتحول آخر لنظـام ديمقراطـي مؤسس ومتين، وأن التحول الديمقراطي الأول عادة ما يكون من حالة حكم فردي تسلطي، أمـا في الحالة الفلسطينية فهو تحول وخروج من حالة الاحتلال العسكري إلى حالة ديمقراطية قائمة على المشاركة السياسية، وممارسة السلطة على أساس سيادة القانون.

كما أن نجاح التحول الديمقراطي يعتمد على قيام مجموعة من المؤسسات التـي تجـسد السياسات والاستراتيجيات السياسية، وتعترف بالمصلحة في البناء الديمقراطي، إضافة إلى ذلـك ائتلاف القادة السياسيين الذي يهدف إلى بناء المؤسسات الديمقراطية وإيجاد المؤيدين لها، وفـي ظل ذلك تقوم المؤسسات بمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموروثة عـن النظام السابق[2].

عند الحديث عن التحول الديمقراطي في فلسطين، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المفهوم لا يقتصر على فترة زمنية محددة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وأن هذا المفهوم تغيـر بتغير مراحل العمل والنضال الفلسطيني عبر تاريخه، وتداخل العديد من العوامل التي لها علاقة بالقيم والعلاقات، والعوامل السياسية والاجتماعية المختلفة، التي لا شك أنها أثرت على مجريات

---

[1] مضر قسيس، **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع المدني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، 1999، ص9-10.

[2] آريان الفاصد، **البناء المؤسسي الفلسطيني وفرص التحول نحو الديمقراطية**، نابلس: مركز البحوث،: مركز البحـوث والدراسات الفلسطينية، 999، ص10.

الأحداث في تاريخ الشعب الفلسطيني، وأن النظام السياسي الفلسطيني هو حديث نسبيا إذا ما قورن بالأنظمة السياسية للدول العربية الأخرى، الذي يمثل عراقة معينة وتاريخاً مختلفاً عما هو الحال عند الشعب الفلسطيني.

بناء على ما تقدم إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية دائمة وليست عملية تحول آنية، تتعلق بجوهر النظام السياسي لا شكله فقط، فلا يكفي لحدوث تطور نحو الديمقراطية إقراره على شكل سياسي أو تعليمات أو تشريع، بل يتطلب التحول الدعم الجماهيري من قبل الأفراد بالعمل على ترسيخ التحولات، والتأكيد على وجوب أسباب إعادة إنتاجها بشكل مستمر[1].

تشكل قضية التحول الديمقراطي في فلسطين والعالم العربي بشكل عام إحدى الهموم لدى الجماهير، كون عملية التحول هذه تحتاج إلى نشر ثقافة المشاركة في الشأن العام، وفهم أسس ما تحتوي عليه الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الصالح، والذي بالفعل يبين مدى الحاجة إلى عملية المتابعة والاهتمام من أجل تحويله إلى واقع عملي تعيشه فلسطين، والتي بالفعل تعيش حالة استثنائية بكل المقاييس من وجودها تحت الاحتلال ومعركة التحرير والبناء المتلازمة، وأن الصراع الذي حدث مؤخرا بين حركة فتح وحركة حماس والذي شطرَ السلطة في الضفة وغزة، يبين أن المشكلة لا تتعلق في فهم الأسس العامة للديمقراطية، بل يتعلق بالمشاكل الموضوعية والذاتية التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتحديداً فيما يتعلق بالثقافة السياسية والاجتماعية السائدة، والناتجة عن عملية تاريخية صعبة مر بها الشعب الفلسطيني على مدى تاريخه.

ديمقراطية المجتمع الفلسطيني

لقد كانت التجربة الفلسطينية متزامنة مع تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كأول تجربة انتخابية وتمثيلية خاصة بالشعب الفلسطيني داخل الوطن والشتات، وقد كانت الانتخابات من بين الأساليب المتبعة لعملية التمثيل، إذ كانت عملية التمثيل لمقاعد المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق المحاصصة بين

---

[1] مضر قسيس، **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص20.

الفصائل، في حين تم اعتماد الانتخابات في تمثيل المنظمات الـشعبية والنقابـات والاتحـادات الطلابية، من أجل اختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني[1].

حول هذا الموضوع هناك تباين في وجهات النظر حول ما يمكن تـسميته ديمقراطيـة المجتمع الفلسطيني، إذ هناك فريق يرى أن المجتمع الفلسطيني قد تميز عن غيره من المجتمعات العربية، وأنه عرف الديمقراطية قبل غيره من الدول العربية، ويدعم هذا الموقف العديـد مـن المفكرين والكتاب، ومنهم أستاذ علم الاجتماع التونسي الطاهر لبيب حين يقول: "هناك اسـتثناء عربي معاصر يستحق الوقوف عنده، المجتمع الفلسطيني، فالمجتمع فيه يتأسس خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة، ثم إن نسيجه الفكري والأيديولوجي السياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعو إلى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كضرورة الفعل، هذا ما لم يتوفر في حركات التحرر الوطني العربي التي كانت في الجملـة ذات ثقافـة موحـدة فـي مـستوى الزعامات على الأقل"[2].

وهناك فريق آخر من المعارضين يرى غياباً للديمقراطية وعدم وجودها علـى الأرض، وأن المجلس الوطني لا يمثل الديمقراطية، إضافة إلى المجلس المركزي واللجنة التنفيذيـة، وأن جميع القرارات كانت تؤخذ من شخص واحد وتحديدا الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث كانت تتركز بيده مؤسسات منظمة التحرير فيما يخص الشؤون المالية والإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية[3].

من خلال ما سبق نؤكد على ما سبق الحديث عنه فيما يخص موضوع الديمقراطية فـي الحياة الفلسطينية بالقول إن التجربة الديمقراطية الفلـسطينية ليـست جديـدة علـى المجتمـع الفلسطيني، وليست وليدة السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنمـا يعـود جـذورها إلـى الأحـزاب والحركات الفلسطينية ومنها حركة فتح التي عرفت المركزيـة الديمقراطيـة بمعنـى مركزيـة التخطيط والقيادة والمراقبة، ولا مركزية التنفيذ وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ القرار

---

[1] زياد أبو عمرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 1995، ص83.

[2] زياد أبو عمرو المرجع السابق، ص84.

[3] زياد أبو عمرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين** المرجع السابق، ص85.

وإقرار التوصيات ضمن الأطر التنظيمية[1]. أما بالنسبة ل (م.ت.ف) فقد تم ممارسة الديمقراطية داخل أطرها مع الأخذ بعين الاعتبار وجود معارضة لهذا الرأي - أن (م.ت.ف) كانت تمارس الديمقراطية داخل أطرها - ولكن يمكن القول أنه بالفعل كانت تمارس الديمقراطية داخل أطر ومؤسسات المنظمة (المجلس الوطني واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي) ومن خلال الاتحادات والنقابات والجامعات، وعندما نتحدث عن ممارسة الديمقراطية لا يعني أنه تم ممارسة جميع أشكال الديمقراطية[2].

إن ممارسة الديمقراطية داخل هذه الأطر يعتبر دليلاً على قوة الحضور الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، ودليل على وعي هذا الشعب بهذه القيمة، حيث سبق وأن تم ممارسة الديمقراطية داخل الأطر الرسمية والشعبية والنقابية والاتحادات واللجان الخ، وكان أبرزها وضوحا هو الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى التي حصلت عام 1996م، والانتخابات البلدية والمحلية وما تبعها من انتخابات رئاسية وبلدية وتشريعية في عام 2005م و2006م[3].

إضافة إلى نصوص الدستور أو القانون الأساسي المعدل والذي يقول في المادة رقم (5): إن "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية..."[4]. وكفالة حقوق المواطنين وحرياتهم ومنها حرية تكوين الأحزاب وممارستها لنشاطها على أساس القانون، وتلتزم الأحزاب مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عملا بالدستور، وينتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة من قبل الشعب، وتكون الحكومة مسئولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي". كما نصت المادة (6) من القانون الأساسي على أن "مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص"[5].

---

[1] طالب عوض، سميح شبيب، **الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية** ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 2006،ص 13.

[2] وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية 2006، ص60.

[3] وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية** مرجع سابق، ص61.

[4] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، عام 2003، المادة رقم، 5 ص 10.

[5] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، عام 2003، المادة رقم، 6 ص 10.

أهم المتغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية بعد عام 2000:

- لقد حدثت جملة من المتغيرات والمستجدات على الساحة الفلسطينية الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مقدمة هذه التغيرات اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/28 بعد المراوغة لدى الجانب الإسرائيلي، واستمراره في بناء المستوطنات، وتهويد القدس، ورفض الإقرار بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفشل المفاوضات في كامب ديفيد حول الحل النهائي بين الرئيس الراحل ياسر عرفات وباراك في عهد الرئيس كلينتون، حيث دخلت مرحلة الصراع مرحلة جديدة عندما قام الفلسطينيون بانتفاضة شعبية ثانية واستخدام السلاح، والقيام بعمليات داخل أراضي عام 1948 وقامت إسرائيل بالرد بأقصى درجات العنف العسكري، واجتياح المناطق الفلسطينية بعملية عسكرية واسعة، والقيام بخطوات سياسية ممثلة برسم الحدود دون التشاور والمشاركة الفلسطينية، واتهام السلطة الفلسطينية بدعمها للإرهاب وأنها لا تريد السلام، وتزامن ذلك مع التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية وتداعيات أحداث 11/ أيلول/ سبتمبر 2001، وإعلان الحرب على أفغانستان والعراق في 2002 و2003 على التوالي، واستغلال هذه التغيرات لصالح إسرائيل[1].

- كانت الخطوات التصعيدية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي باجتياح المناطق الفلسطينية وتدمير معظم مؤسساتها، وملاحقة الخلايا المسلحة لفصائل العمل الوطني والإسلامي، وتقطيع أوصال المدن والقرى بالحواجز العسكرية، وحملة الاعتقالات الواسعة، ومحاصرتها لمقر الرئيس الراحل ياسر عرفات في المقاطعة في رام الله، وقد كان استشهاد الرئيس ياسر عرفات في 2004/11/11 من أهم التغيرات التي حدث على الساحة الفلسطينية، وكان لها تداعياتها على النظام السياسي الفلسطيني برمته[2].

- من جملة التغيرات إجراء الانتخابات الرئاسية وانتخاب الرئيس محمود عباس خلفا للرئيس الراحل ياسر عرفات كرئيس للسلطة الفلسطينية، وقد كان تولي الرئيس أبو مازن للسلطة عن

---

[1] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سابق ، ص 278 -279.

[2] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية** المرجع السابق، ص229.

طريق الانتخابات وصناديق الاقتراع، والذي كان له تأثير على النظام السياسي، بترسيخ مبدأ الشرعية للرئيس المنتخب وذلك من خلال صناديق الاقتراع وانتخابات حرة ونزيهة لم يتم الطعن بها[1].

لقد شكل غياب الرئيس الراحل ياسر عرفات متغيراً كبيراً في الساحة الفلسطينية على اعتبار ما كان يمثله والحيز الذي كان يملؤه، فلم يكن رئيساً يمثل الشخص المركزي والقائد الأول في النظام السياسي فقط، بل يعتبر أثره أكبر من ذلك حيث طبع النظام السياسي الفلسطيني الحديث بطابعه الشخصي إلى حد كبير، والكثير من التحولات في التجربة الفلسطينية وذلك لبقائه على رأس النظام لمدة تقرب من أربعة عقود، إضافة لما كان يتمتع به من مكانة رمزية لدى الشعب الفلسطيني بحكم وقوفه على رأس النظام السياسي لمدة طويلة، ولتمتعه بوضع استثنائي رغم تعرضه لبعض الملاحظات والانتقادات أحيانا، فقد كان غيابه يمثل نهاية عهد وبداية عهد جديد[2].

لقد كان الرئيس الراحل ياسر عرفات يشكل حجر الزاوية في النظام السياسي الفلسطيني الذي بناه، وقد كانت هذه القوة التي تمتع بها قد مكنته من جمع الكثير من الصلاحيات وتركيزها بيده، حيث كان يستمد شرعيته من خلال الشرعية التاريخية وشرعيته النضالية على مدى سنوات وتاريخ نضاله، ورغم تعرضه لبعض الانتقادات والملاحظات إلا أن الفصائل الفلسطينية كانت تختلف معه ولكن لا تختلف عليه[3].

- من التغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (آرائيل شارون) عن خطة فك الارتباط عن قطاع غزة، وانسحاب الجيش الإسرائيلي وإخلاء المستوطنات وبعض البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وذلك بقرار أحادي الجانب دون

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني من فتح إلى حماس** ط1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006 ص24.

[2] سمير الزبن، **تحولات التجربة الفلسطينية "المشكلات البنيوية للنظام السياسي"** ط1 مركز القدس العربي للدراسات 2005، ص144.

[3] سمير الزبن، المرجع السابق، ص 146.

التنسيق مع الجانب الفلسطيني وذلك أواخر صيف عام 2005، ويأتي ذلك كمحاولة من حكومته في رسم حدود دولة إسرائيل من طرف واحد وتنكره لحقوق الفلسطينيين والاتفاقيات الموقعة، ودعم ومسانده أمريكية وضعف عربي عام[1].

- ومن التغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية انطلاق الحوار بين حركتي فتح وحماس، في شهر 2002/12 وفي كانون الثاني 2003 وكانون الأول عام2004 وفي آذار عام 2005 بمشاركة كافة الفصائل وقبول حركة حماس بالتهدئة بعد إجراء الحوار بين السلطة وفصائل المقاومة وكان ذلك مقابل إيقاف العمليات المسلحة ضد إسرائيل وامتناع إسرائيل عن اجتياح المناطق ووقف سياسة الاغتيالات ضد المقاومة، وقد تم ذلك فيما عرف بتفاهمات شرم الشيخ، وقبول حماس لمبدأ المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية بشكل خاص وأن يتم إصلاح (م ت ف) وفق أسس تمكن الجميع من الانضمام إليها[2].

- من أهم التغيرات التي حدثت على الساحة الفلسطينية استمرار حالة الصراع بين حركة فتح وحركة حماس وحالة الاقتتال الدموي والتي انتهت بالسيطرة على قطاع غزة بالقوة العسكرية من قبل حركة حماس، والاستيلاء على مقرات السلطة الوطنية، والذي شكل المشكلة الأبرز في تاريخ النظام السياسي الفلسطيني بوجود حكومتين لشعب واحد[3].

مؤشرات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

بالرغم من الحالة الخاصة التي يعيشها النظام السياسي في فلسطين، ووجود مؤشرات على بداية التحول الديمقراطي في فلسطين، وبعد تتبع مراحل تطور التجربة الديمقراطية هناك متطلبات مسبقة للتحول نحو الديمقراطية، بالإضافة إلى شروط للتحول الديمقراطي في فلسطين، وكذلك أركان أساسية للديمقراطية، والتي يجب أن تتوفر في أي نظام سياسي في أي دولة، والتي بدونها لا يمكن أن يوصف النظام بأنه ديمقراطي.

---

[1] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سابق، ص279

[2] عبد الغني سلامة، ***إشكالية العلاقة بين فتح وحماس***، **مجلة تسامح**، العدد 27/كانون الأول **2009**/ص 45.

[3] عبد الحكيم أبو جاموس، ***الاستقطاب الحاد ونزعة إقصاء الأخر*** **مجلة تسامح**، العدد16 آذار 2007/ص37

يرى العلماء والمفكرون أن النمو الاجتماعي والاقتصادي والقيم السياسية تعتبر من أهم المؤشرات على إمكانية تقبل مبادئ الديمقراطية من قبل المجتمع، بمعنى أن بروز طبقة وسطى قوية، ووجود حالة من الاستقرار، وإعادة توزيع الثروة، والانتقال إلى المدن، ومعدلات الأمية المنخفضة هي شروط مسبقة للتحول الديمقراطي في أي مجتمع وبالنظر إلى المجتمع الفلسطيني يمكن ملاحظة مستوى التحضر، وانخفاض مستوى الأمية والتي أصبحت من اقل النسب في العالم العربي، وإن كان الوضع في الضفة الغربية أكثر عما هو في قطاع غزة من النواحي التي ذكرناها[1].

وقد أظهرت العديد من الاستطلاعات للرأي العام التي تبين تزايداً لتأييد نظام ديمقراطي برلماني في فلسطين، حيث شارك في الانتخابات الأولى 80% من السكان، وأن الأكثر تعليماً هم الأكثر اهتماماً وتأييداً لإجراء الانتخابات[2]، وما يزيد عن 88%في الانتخابات الثانية، وأن هذه النسبة قد تم التعبير عنها أكثر وضوحاً عندما شاركت حركة حماس واليسار مؤخراً في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2006م[3].

لم يعد مقبولا اليوم أن تنتظر الديمقراطية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث هناك تداخل بين المنظرين إلى أن الديمقراطية تتطلب نمط اقتصاد السوق، أو الاقتصاد المعتمد على سيادة القطاع الخاص وملكيته لوسائل الإنتاج، وهنا يجدر الإشارة إلى أنه ليس صحيحا أن كل خطوة نحو الملكية العامة بالضرورة أن تؤدي إلى التقريب من الحكم الاستبدادي التسلطي، وأن الديمقراطية لا تتحقق مع امتلاك الدول كل شيء، وهنا يمكن القول إن الرأسمالية وحدها لا تكفي وليست شرطا حتميا للديمقراطية، وأن هناك دولا مثل الهند ويوغسلافيا حققت تقدماً اقتصادياً كبيراً في الخمسينات دون أن تكون نظمها ديمقراطية كالتي تعرف الآن، وأيضا ليس قضية مسلم بها أن يقترن ارتفاع الدخل والتطور الاقتصادي السريع بنمو النزوح نحو التعددية

---

[1] خليل الشقاقي، **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين "عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات"**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996، ص23.

[2] خليل الشقاقي، المرجع السابق، ص27.

[3] مركز القدس للإعلام والاتصال، وحدة استطلاعات الرأي العام، استطلاع رقم 56 15-16 كانون الثاني 2006، حول انتخابات المجلس التشريعي ونية المشاركة.
http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/95/p20a2.html

الديمقراطية ومعاداة الحكم المطلق والاقتناع بأهمية الحريات السياسية والمدنية، رغم عدم انتفاء مساعدة ذلك في بعض الأحيان، وهناك معطيات أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي قد يصب في خانة القوى اللا ديمقراطية ذات النزعة المتطرفة والبعيدة عن التسامح، وهذا ما يفسد النظام كله[1]

وليس بعيداً عنا المجتمع الإسرائيلي الحالي الذي يميل إلى النزعة المتطرفة والبعيدة عن التسامح، وهذا ما أظهرته نتائج الانتخابات الأخيرة التي عززت من اليمين واليمين المتطرف بأغلبية مقاعد الكنيست الإسرائيلي.

وبما أن الحديث يتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني، أصبح هناك إدراك بأن الشروط الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لنشوء النظام الديمقراطي ليست موضع اتفاق، وهناك العديد من الدراسات والشهادات وكذلك التقارير السنوية والمؤشرات التي صدرت من الهيئات المحلية والدولية التي تشير وتؤكد، إلى اتجاه النظام السياسي الفلسطيني نحو التحول الديمقراطي إن الخطوات الكبيرة التي خطاها الشعب الفلسطيني نحو الديمقراطية، ومنها الانتخابات التي تمت بصورة سلمية ولم تشهد تجاوزات مميزة يمكن تسجيلها[2].

لقد أصدر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية المتخصص في قياس أوضاع التحول الديمقراطي وظروفه في فلسطين في ظل السلطة الوطنية، والذي تم تأسيسه في عام 1996م، حيث صدر تقرير في عام 2004 -2005 يبين مقياس الديمقراطية للنظام السياسي بالحصول على علامة 509 والتي تشير حسب المقياس إلى ان النظام السياسي لم يعد نظاماً سلطوياً، ولكنه لم يصبح ديمقراطياً[3].

---

[1] محمد خالد الأزعر، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص59 -60.

[2] محسن أبو رمضان، **التحول الديمقراطي في فلسطين"أسباب التراجع ومعوقات التقدم"** ط1 مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008 ص42.

[3] خليل الشقاقي، **مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2004 -2005** رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006، ص31.

كما تشير نتائج مقياس الديمقراطية لمرصد الإصلاح العربي المتخـصص فـي رصـد التحولات في المجتمع المدني العربي لعام 2008، إلى وجود بوادر للتحول الديمقراطي في عدد من الدول التي تم انتقاؤها للتدقيق بأوضاعها وهي مصر والأردن والسعودية ولبنـان والـيمن والمغرب والجزائر ، ومنها فلسطين بوجود ممارسات ديمقراطية رغم محـدوديتها، وأن هنـاك تقدم حاصل في الإطار الدستوري والقانوني، وقد حصلت فلسطين على علامة كاملة في المؤشر فيما يخص سيادة القانون ووجود مؤسسات عامة وقوية[1].

لقد شهد عام 2006م مجموعة من المؤشرات الإيجابية والسلبية، حيث كان مـن أبـرز المؤشرات الإيجابية هو حصول الانتخابات البلدية والتشريعية، وذلك بمشاركة جميع الفـصائل والتنظيمات الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي وحزب التحرير، حيـث تعتبـر المـرة الأولى التي تشارك فيها بعض قوى المعارضة مثل حركة حماس والجبهـة الـشعبية والجبهـة الديمقراطية،[2].

إن الوضع الفلسطيني اليوم يختلف كليا عن النظام السابق، وذلك حين أصبح هناك التزام من القيادة السياسية بالديمقراطية وهذا ما رسمته الوقائع على الأرض عندما توصـل الـرئيس محمود عباس إلى اتفاق مع حركة حماس في اتفاق القاهرة عام 2005م بمشاركتها بالانتخابـات التشريعية، وبالفعل التزم بموعدها وشاركت حركة حماس وباقي الفصائل باستثناء حركة الجهاد الإسلامي، وكانت نتائج الانتخابات فوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي 74 مقعداً من أصل 132. في حين حصلت فتح على 45 مقعداً، والقوى الأخرى والمستقلين 13 مقعـداً. كما ان ملاحظة وجود مساحة لا بأس بها من حرية التعبير والرأي والتعددية وإصدار القـوانين الخاصة بالانتخابات واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة ، وزيـادة فـي دور مؤسـسات المجتمع المدني، وارتفاع مستوى التعليم وانخفاض نسبة الأمية في المجتمع الفلـسطيني تنـدرج تحت عنوان المؤشرات الايجابية .

---

[1] خليل الشقاقي، في **دور المؤشرات الكمية في عملية التحول الديمقراطي، في مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية** وقائع ورشة عمل، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 139 -140.

[2] خليل الشقاقي، **مقياس الديمقراطية في فلسطين، تقرير عام 2006 -2007** رام الله: المركـز الفلـسطيني للبحـوث السياسية والمسحية، 2007، ص9 -10.

يرى عدد من الكتاب أن النظام السياسي الفلسطيني كان أمام فرصة حقيقية لبناء مؤسسات تحتكم للقانون والمؤسسة الشرعية بعد اتفاق القاهرة عام 2005 واتفاق مكة 2007 والتي يمكن بناؤه من خلال الانتخابات إلا أن عملية السيطرة العسكرية على غزة والتي قامت بها حركة حماس قد قوضت تلك الفرصة وأثرت بشكل سلبي على العملية الديمقراطية [1].

العوامل المؤثرة في الديمقراطية الفلسطينية:

عند الحديث عن الديمقراطية في الحالة الفلسطينية نلاحظ أن هناك جملة من العوامل المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي، مع الأخذ بعين الاعتبار_حين النظر إلى النظام السياسي الفلسطيني_ ما زال أمامه الكثير من أجل الوصول إلى مرحلة يتم الاعتراف به كنظام يقوم على الديمقراطية، وأنه ما زال في طور التحول نحو الديمقراطية، وأهمها:.

الثقافة السياسية الفلسطينية:

هناك شبه إجماع على أن الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي هي تلك التي تحتوي على أفكار المساواة والحرية، وعدالة التوزيع، والأولوية للقيادات السياسية، والولاء للمجتمع، والاستعداد للمشاركة، والقبول والثقة بالآخرين، والإيمان بالتعددية الفكرية والسياسية، والميل للتسامح والمصالحة مع أبناء الوطن بغض النظر عن اتجاهاتهم، والرفض لشخصنة السلطة، والشعور بالجدارة السياسية[2].

والثقافة السياسية لأي مجتمع إما أن تكون سلبية محبطة وإما أن تكون داعمة للعملية الديمقراطية، مع أنه لا يمكن اعتبارها شرطا محوريا للتحول الديمقراطي بالرغم من أهميتها وضرورتها كأرضية ومناخ يجري في إطاره هذا التحول[3].

---

[1] جورج جقمان ***النظام السياسي الفلسطيني، ومستقبل القضية والحاجة إلى انقلاب في التفكير*** **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد73 شتاء 2008/ص51.

[2] محمد خالد الأزعر، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996، ص44.

[3] جمال منصور، **التحول الديمقراطي الفلسطيني"وجهة نظر إسلامية"**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، 1999، ص62.

إن الثقافة السياسية الفلسطينية إذا ما تم مقارنتها بالثقافة السياسية النموذجية فقد تكون النتيجة غير إيجابية ولكن ليست سلبية، مع أنها لا تخلو من عناصر سلبية ما زالت تتركز في غياب المكونات الديمقراطية للفرد، بمعنى استمرار الولاءات للعائلة والحمولة والعشيرة وضعف روح التسامح والشخصانية البارزة في إدارة الأمور، وكذلك وجود تحديد للعلاقة بناء على المستوى الاجتماعي[1].

لقد تركت ممارسات الاحتلال أثراً كبيراً على الثقافة السياسية الفلسطينية وما خلفه من ضعف وتشويه لمختلف جوانب الحياة، وولد لديهم الشعور بالإهانة والإحباط والذي ألقى بظلاله على سلوكهم السياسي[2]. كما شكل التراث الثقافي السياسي للفلسطينيين بعض التوجهات التي تبتعد ولا تساعد على التحول الديمقراطي، وذلك لطبيعة الوضع الخاص الذي عاشه الفلسطينيون تحت الاحتلال وسياساته الهدامة، مما خلق لديهم شعور بعدم الثقة بأنفسهم وشعور بعصيان للقوانين والأنظمة الصادرة عن الاحتلال والذي اعتبر لدى الفلسطينيين جزءاً من نضالهم ضد الاحتلال[3].

إن تطوير الثقافة السياسية يكون عنصراً مؤثراً لإحداث التحول الديمقراطي على اعتبار أن الثقافة عاملاً مساعداً وليس شرطاً لازماً، وأن هناك من المؤشرات التي تسهم في الاستمرار بعملية التحول الديمقراطي هي القناعات التي تولدت لدى أفراد المجتمع، وكذلك استطلاعات الرأي العام التي تشير إلى إيمان الشعب ورغبته في العمل الديمقراطي بنسبة 80%، وهذا يتماشى مع نص المادة رقم (5) من القانون الأساسي التي تشير إلى طبيعة نظام الحكم في فلسطين ديمقراطي رئاسي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة انتخاباً مباشراً من قبل الشعب[4].

---

[1] جمال منصور، المرجع السابق، ص63.

[2] باسم الزبيدي ، **الثقافة السياسية الفلسطينية**، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003، ص 25.

[3] ميرفت يعقوب حسن، ***إشكالية التحول الديمقراطي في فلسطين*** **مجلة تسامح السنة الأولى ، تموز 2003**، ص89 - 090

[4] جميل هلال وآخرون، **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، ط2، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2004، ص33.

ولكن بعد مرور خمسة عشر عاماً على تكوين سلطة فلسطينية، فقد ظهـرت بـوادر إيجابيـة ومشجعة على وجود تحول، حيث ازداد عدد مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير جداً ليـصل إلى 1500 مؤسسة حسب الإحصائيات الأخيرة، ووجود تعددية وأحزاب سياسية، وإعداد قوانين خاصة بالأحزاب للمصادقة عليها من قبل المجلس التشريعي، وانخراط حركة حمـاس ومعظـم اليسار والمشاركة بالانتخابات الأخيرة الرئاسية والتشريعية والبلدية الأخيرة والمشاركة النسوية في الحياة السياسية التي تطورت بشكل ملحوظ،

إن تطور الوعي الثقافي والتعليمي للمجتمع الفلسطيني أصبح مميزاً، حيث بلغت نـسبة حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا على ما يزيد عن7.5% من سن15 -29 ، وانخفاض نسبة الأمية لأقل من 1%[1]،في حين النسبة بشكل عام أقل من 3.5% للـذكور و12% للإنـاث وذلك حسب إحصائيات مركز الإحصاء الفلسطيني.

وأن سيادة روح التسامح والتعاون والاعتراف بالآخر من خلال التنسيق والتعاون بـين الأحزاب والفصائل، ظهرت بشكل بارز في الانتفاضة الثانية في مواجهة الاحتلال الإسـرائيلي وعمليات الاجتياح للأراضي الفلسطينية، واستمرار التعاون مع السلطة أحيانا في عملية البنـاء والتحرر الوطني. ومن بعض المظاهر الايجابية وتحديداً في السنوات الأخيـرة وجـود رقابـة عملية، وفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، ومحاربة الفساد والفلتان الأمني وفرض القانون وتحديدا بعد عام 2005م، ووجود خطة واضحة بالإصلاح الـسياسي مـن أعلـى المـستويات السياسية.

بالرغم من كل ما ذكر سابقا ما زالت الثقافة السياسية في إطار العمل المؤسسي تعـاني من الرمزية والشكلية، وبحاجة إلى احترام القانون والتخصص والوضوح وصناعة القرار فـي العملية السياسية، ووجود قانون للأحزاب ينظم العمل السياسي، والإيمان بالتـسامح والتعدديـة السياسية في المجتمع الفلسطيني.

بعد التعرف على معنى الديمقراطية وشروطها وأركانها وآليات ممارستها نجد أنـه لا قيمة لذلك إذا لم نكن نؤمن بها، وإذا لم نؤسس لها من خلال عمل مستمر من أجل بناء إنـسان

[1] زياد عثمان، **المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ظلال الماضي تحاصر المستقبل**،مرجع سابق ،2008 ص23

ديمقراطي في مراحله الأولى في الاسرة والمؤسسات التربوية والحياة العملية وصــولا للحيــاة السياسية والممارسة العملية والتوعية الشاملة لبناء مجتمع ديمقراطي متعــاون مــستعداً لقبــول الآخر، وبذلك نكون قد أسسنا لثقافة ديمقراطية في الوقت الذي أصبحت مطلباً شــعبياً وعالميــاً لدى كل الشعوب، وكذلك الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني يجــب عليــة فهــم أســس العمــل الديمقراطي والتي تتطلب احترام نتائج الانتخابات كما تتطلب استلام الأكثرية للحكــم والعمــل حسب الوضع الدستوري واحترام حقوق الأقلية[1].

التعددية السياسية والحزبية

عندما نشير إلى التعددية السياسية فإننا لا نقصد بذلك التنوع في الأطــر الأيديولوجيــة والممارسات الاجتماعية فقط، على اعتبار أنه ليس فقط الأحزاب والتنظيمــات الــسياسية هــي المؤشر على وجود التعددية السياسية بل يتعدى ذلك إلى وجود مؤســسات المجتمــع المــدني كالمنظمات والجمعيات المعنية بحقوق الإنسان والمرأة والبيئة والثقافة والتي تعتبر أساسية مــن أجل قيام الديمقراطية[2].

عند الإشارة إلى التعددية في المجتمع الفلسطيني يلاحظ أنها في السابق حملت الــسمات الوراثية والاجتماعية التي تقترب من العشائرية والجهوية والفئوية، ولم تخترق البيئة الاجتماعية والاقتصادية أو بما يعرف "بحالة الالتحام الوطني" - والتــي لا تعنــي إلغــاء الفــوارق فــي التوجهات لأنها تتعارض مع التعددية الديمقراطية - ، بل أن يكون الولاء للوطن دون سواه مــن المجموعات الأولية التي سبق ذكرها من عشائرية وجهوية.

عند النظر إلى تاريخ الأحزاب الفلسطينية يلاحظ أنها في السابق كانــت عبــارة عــن تشكيلات وليس هناك انخراط فيما بينها وبين الجماهير، وكان الرئيس للحزب يتم التعامل معــه على أنه رأس العشيرة، وقد يستدل على هذا القول عند النظر إلى أن معظم الفصائل والتنظيمات لم تتم إجراء انتخابات لأمنائها العامين على مدى التاريخ إلا في حالات استثنائية، وكــان يــتم انتخابهم أو تعينهم بالتوافق.

---

[1] وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مرجع سابق ص 220- 221.

[2] محمد خالد الأزعر، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص50.

لقد شهدت التجربة الديمقراطية الحزبية في الحالة الفلسطينية العديد من الثغرات ابتــداء بالشكوى المستمرة من دور المؤسسات في صناعة القرار ولاسيما المؤسسة التشريعية والمجلس الوطني إلى انتشار الخلافات والانشقاقات بين الفصائل، مما غيب المعالجــة الديمقراطيــة فــي العملية السياسية وصولا إلى غياب الاحتكام إلى الضوابط التنظيمية وعدم اللجوء إلــى الحــوار السلمي وروح التنافس، مما فسح المجال لوجود حالة الاقتتال الداخلي داخل بعض التنظيمات كما حصل في عام 1983م، وبين بعض التنظيمات مع بعضها البعض[1].

كما الحالة التي نعيشها وجوهر الدراسة التي تناولها الباحث فيما يخص الخلاف بــين حركتي فتح وحماس. وان ما شهدته الساحة الفلسطينية في السنوات الأخيرة من حالة الاقتتــال والصدام المسلح الدامي بين حركتي فتح وحماس يؤكد على ما يتم الحديث عنه، وأيضا انتــشار حالة الفلتان والفوضى الأمنية التي سبقت حالة الصدام، والتي حصدت العديد من الأرواح، حيث نشرت إحصائية تشير على مقتل ما يزيد عن ألف شخص جراء حالة الفلتان الأمني والاقتتــال الداخلي في غزة تحديدا [2].

تعاني التعددية الديمقراطية من إهمال للأسس واللوائح التنظيميــة الداخليــة للفــصائل، وجمود عملية التداول للسلطة، وطغيان الشللية على أساس فتاوي الانشقاقات المتتاليــة كــسبيل لحسم الخلاف، وصولا إلى الاحتراب العنيف وعدم انتظام في المؤتمرات العامة، وعدم الخبــرة والكفاءة في عملية التجنيد والاستقطاب، وذلك على حسابات الــولاءات الشخــصية والجهويــة والعائلية[3].

يتضح مما سبق أن هناك ضموراً في البعد الديمقراطي في التعددية السياسية الفلسطينية، ويعود ذلك لأسباب ذاتية كثيرة منها عدم نضوج الثقافة السياسية وخلل في التنــشئة الــسياسية والحزبية المتطرفة التي لا تؤمن بتقبل الأخر، وعدم وجود الإطار الاجتماعي الذي يمكنه مــن

---

[1] محمد خالد الأزعر، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص53 -54.

[2] حسب التقارير الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن في تقريرها السنوي الثاني عــشر والثالــث عــشر 2006 و2007 على التوالي، الذي يشير إلى مقتل 176 مواطن في 2005، و345 مواطن في 2006، و585 مــواطن فــي 2007، وغالبيتها من جراء الاقتتال بين حركة فتح وحماس، وأكثر من 500 حالة اختطاف، إضافة لتدمير العديد مــن المؤسسات والأملاك العامة وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة بما فيها حرية التعبير والصحافة...الخ.

[3] محمد خالد الأزعر، **التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص54.

مراقبة الأداء وعقاب المخالفين عن طريق الانتخابات، وكذلك غياب الدولة بالفعل، ومساهمة بعض الدول العربية وتدخلها التي ساهمت في حدوث انشقاقات وتفكيك المناعة الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني، وغلبة النمط العسكري للنظام السياسي وضعف تأثير مؤسسات المجتمع المدني.

إن القبول بمبدأ التعددية الفلسطينية أصبح في الوقت الحاضر مقبولا، ويعود ذلك إلى وجود أكثر من مؤشر، ومنها القبول المبدئي من كل القوى الفلسطينية بهذه الحقيقية، والحث عليها في مواثيق (م.ت.ف)، ووثيقة إعلان الاستقلال، والمواثيق الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، ،[1].

يرى الباحث ان التطورات التي حصلت على القانون الأساسي المعدل لعام 2003م وبعض القوانين الخاصة بالجمعيات والإصلاحات وفي جهاز القضاء والمحكمة الدستورية جميعها تندرج تحت إطار الإصلاح السياسي إضافة إلى التنوع الذي حصل في الانتخابات التشريعية الأخيرة للأحزاب والحركات والفصائل المختلفة، ومن أجل الوصول إلى مرحلة متطورة في التعدية السياسية لابد من الإقرار والمصادقة على قانون الأحزاب والعودة عن القرارات التي اتخذت من قبل طرفي الانقسام بخصوص حل الجمعيات والتدخلات في عملها وكذلك إجراءات الحكومة المقالة في غزة في تعين مجلس القضاء الأعلى والذي يهدد الإصلاحات التي حصلت في الجهاز القضائي ومس وتهديد في العملية الديمقراطية بمجملها .

النمط الاقتصادي والاجتماعي

هناك وجهة نظر حول عدم وجود أرضية سياسية واقتصادية في فلسطين تؤهلها للتوجه الديمقراطي، ويبرز ذلك من عدم نمو الاقتصاد الفلسطيني وبقائه تحت الاحتلال، واعتماده على المساعدات الأجنبية وخاصة من الدول الأوربية ولكن بالنظر إلى المجتمعات الغربية التي قطعت شوطا كبيرا في اعتماد الديمقراطية، يلاحظ أنها قامت بتوفير دخل قومي وتقدم اقتصادي

---

[1] الفقرة (5) من القانون الأساسي والتي تشير إلى أن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي برلماني، للمزيد انظر لمسودة الدستور الفلسطيني " القانون الأساسي" المعدل 2003.

ملحوظ، وكذلك تقدم كبير في المجال العلمي والتعليمي، مع أنها ليست من شروط تحقيق الديمقراطية وإنما تعتبر عناصر مساعدة ومؤثرة على وجود الديمقراطية[1].

إن وجود نظام ديمقراطي يقتضي بعض المقدمات كوجود مستوى معين من التطور الاجتماعي والاقتصادي والمصاحب لمستوى عالٍ من التعليم، وارث ديمقراطية أو قيادة ملتزمة بالديمقراطية يتم فرضها بشكل عمودي "من أسفل إلى أعلى"وتجعلها نمطا سياسيا معاشا، حيث يرى الدكتور زياد أبو عمرو بأنه غير متوفر في المجتمع الفلسطيني الراهن لعدم تداول السلطة والمحاسبة، مع الاعتراف بوجود حرية التعبير، ونشاط ملحوظ لمؤسسات المجتمع المدني[2].

لا يتفق الباحث مع ما سبق ذكره، كون التطورات التي حصلت مؤخرا بالنسبة للقوانين الفلسطينية، وتعديل الدستور وصلاحيات رئاسة الوزراء والمشاركة السياسية الواسعة بالانتخابات ومشاركة حركة حماس، والتطور الاجتماعي وارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية وعملية تسليم السلطة بشكل سلمي ورسمي للمعارضة، تبين ان المجتمع الفلسطيني يسير باتجاه الديمقراطية، بالرغم من الذي حدث من قبل حركة حماس وانقلابها على الديمقراطية والذي يبين ان هناك ضعف في ثقافة الديمقراطية لدى حماس واتخاذها كوسيلة للوصول إلى السلطة.

قيادات النخب في المجتمع الفلسطيني.

كان للباحثين الإيطاليين موسكا وباريتو الأثر الكبير في ذيوع هذا المفهوم؛ من خلال دراساتهم الاجتماعية في بداية القرن العشرين، فقد أكدا معا على أن المجتمعات تنقسم عادة إلى طبقتين أو جماعتين الأولى حاكمة والثانية محكومة، وإذا كان موسكا قد فضل استعمال مصطلح الطبقة السياسية ليعبر به عن الفئة الأولى، فإن باريتو فضل مصطلح الطبقة الحاكمة للتعبير عنه والنخبة من منظورهما هي: مجموعة قليلة من الأشخاص الذين توافرت لديهم شروط موضوعية (الثروة والقدرة..) وأخرى ذاتية (المواهب..) بالشكل الذي يجعلها متميزة عن باقي أفراد المجتمع[3].

---

[1] جمال منصور، **التحول الديمقراطي الفلسطيني وجهة نظر إسلامية**، مرجع سابق، ص65 -66.

[2] زياد أبو عمرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين** مرجع سابق، ص105 -106.

[3]ا إدريس لكريني لنخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية ،الركن الخضر http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=10747 2008/1/18

وبعبارات بسيطة فان النخبة هم: أهل الحل والعقد، وهم متخذو القرارات أو الـذين يمارسـون نفوذا على عملية اتخاذ القرارات تتجاوز حدود المصلحة الفردية إلى المصلحة العامـة، وهـم أشخاص يتمتعون بمكانة اجتماعية معنوية أو سياسية أو اقتصادية أو يملكون أدوات الـسيطرة مثل الجيش أو المليشيات أو يمثلون طوائف دينية أو جماعات عرقية أو قبلية معينـة وهـذه الأشياء مجتمعة أو فرادى تؤهلهم لادعاء تمثيل المصلحة العامة - رغم ما يحمله هذا المـصطلح من إشكالية في التعريف، ولكن بشكل عام تعتمد النخبة على وجود شرطين أساسين هما: اتخـاذ القرارات أو التاثير عليها بطريقة فعالة، والمكانة الاجتماعية، ولا يمكن ان نـصف أي جماعـة من الناس بالنخبة دون توفر الشرطين السابقين[1].

تشكل قيادات النخبة في أي مجتمع أهمية كبرى باعتبارها تسهم بشكل كبير فـي فهـم وتفسير السلطة السياسية داخل الدولة، فداخل أي مجتمع نجد هناك فئة محدودة حاكمة تحتكـر أهم المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتلعب أدواراً أساسية وتملـك سـلطات علـى مستوى اتخاذ القرارات أو التأثير في صياغتها في أقل الأحوال، وأخرى واسـعة محكومـة ولا تملك نفس الإمكانيات فيما يخص صناعة هذه القرارات.

لقد نمت وتطورت قيادات النخبة في المجتمع الفلسطيني في بداية القرن العشرين تبعـاً للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، حيث كانت النخبة قبل النكبة تسيطر علـى القرارات السياسية وامتلاكها لأكثر من 30% من الأراضي وغياب للريف، وسيطرت عليهـا التنافسية العائلية والعشائرية[2]، في حين تطورت النخبة لطبقات المجتمع الوسطى بعد تـشكيل م ت ف وكانت من الذين تلقوا تعليمهم في الداخل والخارج، وقد برزت نخب تمثل السلطة الوطنية وكذلك نخب تنتمي للتيارات الإسلامية واليسارية والمؤسسات الحكومية والنقابات والاتحـادات، إضافة إلى بروز قيادات العمل الأهلي والمجتمع المدني التي أصبحت مطلـة علـى متطلبـات المجمع المدني والتحول الديمقراطي كما توفرت لها مصادر دخل مرتفعة نسبياً ودخلت أنمـاط جديدة على سلوك أفرادها ومعارفهم وخبراتهم،وهناك رأى لإدوارد سعيد الذي يطـرح تخوفـاً

[1] حسن خضر، **خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية** ط 1، رام الله: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلام،2003، ص11.

[2] جميل هلال، **تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**، رام الله: ط 1، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، 2002، ص 24- 25.

مشروعاً عما إذا كانت فئة المهنيين التي تمد النخبة الفلسطينية بالضباط والمدرسين والأطباء والمهندسين والمحامين وخبراء الاقتصاد قد تهادنت عملياً مع الوضع الحالي بتأثير الممولين الأجانب[1].

وبشكل عام فان تأثير قيادات النخبة في المجتمع الفلسطيني يشكل عنصراً هاماً في التحول نحو الديمقراطية ويبقى عاملاً مؤثراً، وخاصة في ظل التطور الحاصل لدى النخب في مستوى تعليمها المرتفع وفي مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية وما زال يوجد ضعف في تأثير قيادات النخبة في المجتمع الفلسطيني والأهلي علي تغير أنماط السلوك لإفراد المجتمع من اجل التحول الديمقراطي، ومن إحداث تغير في ثقافتها السياسية، وبالتالي عدم قدرتها في التاثير على صناع القرار، وأن الانقسام الحاصل يعتبر أحد المحكات التي يمكن أن نقيس عليها ومدى القدرة على إنهاءه.

التحديات والمعوقات لعملية التحول الديمقراطي

أولاً: الإحتلال الإسرائيلي

رغم أن اتفاقية أوسلو الأولى لعام 1993 دعت في البند الثالث إلى "تمكين الشعب الفلسطيني من حكم نفسه بنفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية وإجراء انتخابات مباشرة واحدة وعامة". وأكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عن التزامها بالديمقراطية، إلا أن إسرائيل أرادت أن تبقى، كما كانت تدعي باستمرار، إنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ولهذا فإنها لا تريد أن تنجح التجربة الديمقراطية الفلسطينية، لأنها لا تستطيع أن تظهر الفلسطينيين للرأي العام العالمي، بأنهم لا يستحقون الاستقلال وأنهم غير جديرين به، إذا كانت لديهم ديمقراطية ناجحة[2].

---

[1] تيسير محيسن التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني
http://www.saaid.net/Anshatah/dole/66.htm

[2] أحمد سعيد نوفل، **تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي** موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، بتاريخ 2007/8/5
http://www.dctcrs.org/s2636.htm

يعتبر الاحتلال الإسرائيلي من أكثر العوامل المؤثرة سلباً على الديمقراطية الفلسطينية، وذلك لاستمرار احتلاله للأراضي الفلسطينية، وعدم احترامه لحقوق الإنسان الفلسطيني، وكذلك القرارات الصادرة عن المجتمع الدولي رغم ادعاء إسرائيل بأنها تريد التفاوض مع المجتمعات العربية التي تتمتع بالديمقراطية وكذلك الفلسطينية، ولقد أثبتت التجربة عدم صحة هذا الادعاء حين قامت إسرائيل بأعاقة عمل لجنة الانتخابات المركزية وأدائها لمهامها وصلاحياتها، بوضع العراقيل أمام تنقل موظفي اللجنة بين مراكز التسجيل والاقتراع . مما أعاق نقل المواد التثقيفية وتوزيعها على جمهور الناخبين وتوزيع المواد الانتخابية على تلك المراكز مثل الصناديق وبيانات الاقتراع[1].

ولهذا فقد حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إفشال عملية الانتخابات الفلسطينية ، عن طريق إقامة الحواجز العسكرية ، لمنع حرية الحركة والتنقل في الأراضي الفلسطينية للمرشحين والناخبين. لأن وجود 600 حاجز عسكري حد من تنقل الناخبين والمرشحين بين القرى والمدن والمخيمات. خاصة فيما يتعلق بحرية الوصول إلى مدينة القدس أو التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يحول بينهم وبين ممارسة الدعاية الانتخابية بهدف التعرف ببرامجهم وكسب التأييد الشعبي لهم.

قامت إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري بطول 750 كم، الذي أدى إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية ، وتحويلها إلى جزر سكانية معزولة عن بعضها تتحكم في مداخلها ومخارجها الحواجز الإسرائيلية، والبوابات المقامة في الجدار. وأدى الجدار إلى حصار الفلسطينيون في أماكن سكناهم، وإعاقة تنقلاتهم، واختلاق الذرائع والحجج لممارساتها.

واجه المجلس التشريعي ومنذ اللحظات الأولى لتوليه مهام عمله ضغوطات إسرائيلية ، عندما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال 40 نائباً من نوابه ، منهم 36 من حماس من بينهم رئيس المجلس ، و3 من فتح، ونائب واحد من الشعبية. وعدم انعقاد المجلس بكامل أعضائه في قاعة واحدة منذ انتخابه ، بسبب منع قوات الاحتلال تنقل النواب ما بين الضفة

---

[1] لجنة الانتخابات المركزية فلسطين، **تقرير الانتخابات التشريعية الثانية** 25 كانون الثاني 2006.رام الله:31/ أيار/ 2006.

الغربية وقطاع غزة، وداخل مدن الضفة الغربية نفسها، وبذلك يتضح مدى المأزق الذي يعيش به الفلسطينيون من جراء ممارسات الاحتلال اليومية والذي يعتبر من أكثر الأطراف الخارجية تأثيراً على النظام الفلسطيني، ومعيقاً لعملية الديمقراطية الفلسطينية وقيامه بفرض الحصار على الشعب الفلسطيني عندما فازت حركة حماس في عام 2006م[1].

ثانياً: العامل الدولي

إن تدخل عدد من الأطراف الدولية في الوضع الفلسطيني كان له تأثير كبير على سير الحياة الديمقراطية، وظهر جليا بالقرارات الصادرة عن اللجنة الرباعية الدولية التي تقف خلفها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كانت بوادر ذلك التدخل عندما تم استحداث منصب رئيس الوزراء عام 2003م تحت مبررات الإصلاح والشفافية والحكم الصالح، وذلك من أجل الضغط على الرئيس الراحل ياسر عرفات وإعطاء صلاحيات أوسع لرئيس الوزراء، من هنا يتضح مدى قدرة المجتمع الدولي على التدخل في صناعة القرار الفلسطيني، واستخدامه العديد من الأوراق لممارسة تلك الضغوط سواءً كانت مالية أو دبلوماسية أو غيرها، وذلك على اعتبار أن السلطة تعتمد بشكل كبير على المساعدات المالية الخارجية وتحديداً من الولايات المتحدة والأوروبيين والمجتمع الدولي بشكل عام[2].

منذ تأسيت السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على الاتفاقيات السياسية والاقتصادية جعلها ملزمة في قراراتها وفق شروط اتفاقية أوسلو سياسياً وكذلك المواثيق الاقتصادية وخاصة اتفاقية باريس أو برتوكول باريس الموقع في 1994/4/29[3] وبالتالي فان اعتمادها على المساعدات المقدمة من الدول الخارجية ومن الدول المانحة وارتباط تطور اقتصادها على الخارج ومنها إسرائيل يؤثر بطبيعة الحال على الاقتصاد الوطني والاستقلال الاقتصادي.

---

[1] أحمد سعيد نوفل، **تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، مرجع سابق، www.arabrenewal.org/articles

[2] محسن أبو رمضان، **التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"**، مرجع سابق ص58.

[3] سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية ، قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، ط 1، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص 130.

وقد برز وضوح الموقف الدولي أكثر حين ظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيـــرة والتي جرت في عام 2006م، وقيام العديد من دول العالم بمقاطعة الحكومة العاشـــرة لحركـــة حماس التي شكلت في 2006/3/28 ووضعه العراقيل والشروط للاعتراف بهـــذه الحكومـــة وتوقف الدعم والمساعدات المالية الدولية[1]، واستمرار الحصار على قطاع غزة فيما بعد وتأييده للموقف الإسرائيلي يبين مدى الازدواجية في المعايير التي يمارسها المجتمع الـــدولي، وكيـــف أصبح يقف ضد الانتخابات من ناحية عملية، وحتى بعد تشكيل الحكومة الحادية عـــشرة وهـــي حكومة الوحدة الوطنية بعد إبرام اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس القائمة على وثيقة الوفـــاق الوطني، استمر توقف الدعم الدولي، في حين دعم الموقف الإسرائيلي الذي قام بحجزه أمـــوال السلطة وإغلاق أسواق العمل أمام الفلسطينيين، إضافة لممارسته اليومية ضد الشعب الفلسطيني بأكمله[2].

إن التدخل الخارجي السلبي عبر عن نفسه في غياب الردع والمساءلة الدولية لممارســـات إسرائيل الإحتلاليه وغير القانونية، وإن تدخل أطراف دولية وقيامها بالضغط مباشرة من أجـــل إجراء تعديلات وتغييرات على النظام السياسي والقانون الأساسي، بناء على أولويات خارجيـــة من ناحية ومعتمدا على الشخصنة من ناحية أخرى، واتضح ذلك في فترة وجود الرئيس الراحل ياسر عرفات والذي يعتبر ضربة قاسمة لمصداقية الديمقراطية.

من هنا يرى لباحث أن ان التحديات والمعوقات كانت متعددة المجالات ومتعـــددة الأطـــراف، فهناك حصار مالي واقتصادي، وحصار سياسي، وأطراف الحصار متعـــددون علـــى رأســـهم إسرائيل وأمريكا ودول أوروبية وغض النظر من دول عربية أخرى، التي كان لها مـــساهمات سابقة في حدوث انشقاقات داخل الصف الفلسطيني والذي ترك تأثيره على الحالـــة الفلـــسطينية، إضافة إلى ارتباط المساعدات المالية المقدمة للسلطة في الأوضاع الـــسياسية وكـــذلك اعتمـــاد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة بترك أثر سلبي على عملية التحول الديمقراطي بعد ان كانت الانتخابات عملية ناجحة وشهد لها العالم لها من حيث النزاهـــة والشفافية.

---

[1] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن **وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006** التقرير السنوي رقم 12 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2006، ص III.

[2] محسن أبو رمضان، **التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"**، مرجع سابق، ص58 -59.

ثالثاً: التحديات الداخلية

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من إرث صعب وذلك للعديد من الأسباب نجملها[1]:

- إن التحول من عقلية وممارسات الثورة إلى بناء الدولة واجه عقبات ذاتية وخارجية أثر سلباً على نشوء السلطة الوطنية وأدائها في مختلف المجالات.

- إن وجود الشخصية التاريخية الرمزية في المرحلة السابقة الرئيس الراحل ياسر عرفات - أدى إلى دمج وتداخل بين السلطات، وتعدى ذلك إلى سيطرة على الإعلام والحريات والحقوق العامة.

- كون وجود النظام المختلط قائماً فإن الإشكالية سابقاً وحالياً في العلاقة بين الرئيس ورئيس الوزراء موجودة، ووجود ازدواجية ومنافسة واستقطاب أضعفت النظام السياسي بشكل عام والمساءلة.

وهناك إشكالية ما زالت قائمة في النظام السياسي الفلسطيني حول العلاقة بين السلطات الثلاث وذلك بسبب الغموض في النصوص وعدم الوضوح في توزيع الصلاحيات أسهم في تحول الصراع على الصلاحيات داخل السلطات الثلاث، وذلك بالصراع الحقيقي بين فتح وحماس بعد الانتخابات الأخيرة، حيث سيطرت حماس على مجلس الوزراء وسيطرت فتح على مؤسسة الرئاسة، والذي أصبح يشكل خطراً على المجتمع الفلسطيني وعلى فكرة النظام السياسي الديمقراطي القائم على التعددية والتي يطمح لها هذا المجتمع[2].

وتأسيساً لما سبق الإشارة إليه بأن الاحتلال الإسرائيلي يعتبر من أهم العوائق أمام الديمقراطية الفلسطينية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أسباب أخرى تتعلق بالحالة الفلسطينية الداخلية، والتي يمكن أن نعزوها إلى عدد من العوامل والأسباب، وإن كان أهمها ضعف ثقافة الديمقراطية، والاختلاف حول الثوابت والمرجعيات، ولعل حالة الاقتتال والانقسام الداخلي التي حصلت بين حركتي فتح وحماس في منتصف عام 2007م تعتبر من أكبر العوائق.

---

[1] تقرير مؤتمر أمان السنوي الثالث، **صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية**، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، رام الله وغزة، بتاريخ 2007/3/4، ص6 -7.

[2] تقرير مؤتمر أمان السنوي الثالث، **صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية**، لمرجع سابق، ص25.

ضعف ثقافة الديمقراطية:

بما أن الديمقراطية نظام للحكم والحياة على حد سواء، فإن وجود نظام حكم ديمقراطي مستقر وقابل إلى الاستمرار يحتاج إلى ثقافة سياسية مجتمعية تسانده، وكل مجتمع بالتالي يعبر عن نظام الحكم الذي يقبل به، وعندما يكون المجتمع ديمقراطياً ولديه القناعات والقيم والتوجهات الأساسية سوف يقود ذلك إلى نجاح نظام الحكم الديمقراطي ودعمه واستقراره [1].

مع أن الانتخابات آلية من آليات الممارسة الديمقراطية، إلا أن الانتخابات وحدها لا تؤسس نظاماً أو نهجا ديمقراطيا إذا لم يكن هناك تلازم مع ثقافة الديمقراطية، والتخلص من العقلية القبلية. وإن أهم عناصر ثقافة الديمقراطية هي الاعتراف بالآخر، والاختلاف في إطار الوحدة، بمعنى وجود ثوابت للعمل الوطني لا يجوز الاختلاف عليها، والمشاركة في صنع القرار السياسي، ونبذ الفكر الاقصائي، والتداول السلمي للسلطة، كما أن الانتخابات كآلية للممارسة الديمقراطية تسمح بوجود أحزاب وقوى سياسية جديدة بالدخول لمركز صنع القرار من خلال التعاون والمشاركة في القرار حسب النظام الانتخابي، والذي لا يتناقض مع ثوابت أسس النظام السياسي الفلسطيني[2].

إن ثقافة الديمقراطية تكون حين يؤمن غالبية المجتمع بعدم وجود حقيقة مطلقة وثابتة ونهائية، لأنه يغلق الباب أمام اختلاف الآراء وتحديد المعرفة في اتجاه واحد فقط، من هنا يجب الإيمان بالتعددية والاختلاف وتوفر الحرية، وتوجد الديمقراطية حين يكون المجتمع يؤمن بقيمة التسامح، والذي يعني قبول الآخر كما هو، وهو حق وواجب، فإذا طلبنا من الآخرين أن يقبلونا كما نحن وهذا حق لنا، علينا أن نقبلهم كما هم، وهذا واجب علينا، والتسامح يعني قبول الآخرين والفعل المشترك والذي يدل على الملاينة والموافقة وتقبل الآخر في طريقة تفكيره، كما يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الغني لثقافات عالمنا، وأن التسامح مسؤولية تشكل عماد حقوق الإنسان والتعددية بما فيها التعددية الثقافية والديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ الاستبداد والعنف[3].

---

[1] علي الجرباوي، **البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مرجع سابق، ص32.

[2] إبراهيم أبراش، **الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية**، بتاريخ 2007/5/22 http://www.palnation.net/vb/showthread.php?t=182

[3] مركز رام الله لحقوق الإنسان، **التسامح والحق في الاعتقاد "دليل تدريبي"**، رام الله، 2008، ص10-11.

الاختلاف حول الثوابت والمرجعيات

إن الديمقراطية ومستلزماتها التعددية الحزبية والثقافية والانتخابات والمجتمع المدني والتداول على السلطة والمواطنة، لا بد أن تكون ثوابت ومرجعيات لا تتغير وتتبدل، بل هي مرجعيات وطنية واستراتيجيات العمل الوطني على قاعدة مفهوم المواطنة، وحين يحدث الخلل كما حصل في حالتنا الفلسطينية فإنه بطبيعة الحال ليس الخلل بالديمقراطية أو بالقوى والأحزاب الوطنية، ولكن الخلل في عدم وجود إطار من الثوابت المشتركة والمرجعيات الوطنية، وأن يتم التوافق عليها قبل ممارسة الديمقراطية[1].

من هنا لا بد من الاتفاق على الأسس والمرجعيات وذلك من خلال الحوار الذي ينطلق من تلك المبادئ، وأن يكون لدى المتحاورين حسن نية وإيمان بثقافة الديمقراطية التي تعتبر أساسا لنجاح الحوار.

حالة الاقتتال والانقسام الداخلي:

من خلال تتبع الخطاب السياسي لغالبية الفصائل الفلسطينية وتحديداً لدى حركة فتح وحركة حماس نلاحظ ضعف الثقافة الديمقراطية، وذلك من خلال فعالياتها وشعاراتها وتحديداً المناكفات الإعلامية بين الحركتين، والتي تحاول كل منهما إقصاء الآخر، ووجود عبارات ومصطلحات كانت غائبة عن المجتمع الفلسطيني بالتشهير والتخوين والتشكيك بالوطنية والتكفير وانتصار الحق على الباطل...، والتي وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة بين حركتي فتح وحماس والذي أودى بحياة المئات من الضحايا وتدمير الممتلكات...

إن كل ما جرى ويجري على الساحة الفلسطينية باستمرار حالة الانقسام والسيطرة العسكرية على قطاع غزة من قبل حركة حماس، والسلطة الفلسطينية على الضفة الغربية يبين ضعف ثقافة الديمقراطية السائدة، وعدم الاتفاق على مبادئ وثوابت وطنية قبل ممارسة

---

[1] إبراهيم أبراش، **الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية**، بتاريخ 2007/5/22
http://www.palnation.net/vb/showthread.php?t=182

الديمقراطية والانتخابات ويبين مدى التمسك بثقافة الحزب الواحد، وأن اختلاف الاستراتيجيات والبرامج يعزز الاختلاف ولا يسهم في عملية الانتقال السلس للسلطة والتداول السلمي وشيوع حالة نوع من الثأر والانتقام بين أفراد المجتمع وتحديداً بعد حالة الصدام الدموي التي حصلت بين الحركتين وخاصة في غزة.

بما أن الديمقراطية ليست عقيدة جامدة، بل هي نظام حكم يقوم على مبادئ أهمها تجسيد إرادة الأمة والتنافس الحر والنزيه على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية تحمل أهداف برامج مختلفة، وخلق دولة المؤسسات والقانون، لا بد كذلك من وجود الحرية بمعنى الحرية للوطن والمواطن، وبمعنى أن الاستعمار والاحتلال نقيض الحرية، فلا يمكن أن تكون الديمقراطية بالمعنى المراد لها إلا إذا تم التعامل حسب نظرية (هنري لوفيفر) تجاوز الصراعات، والتي تعني أنه عندما يكون الشعب محتلاً وخاضعاً للاحتلال تتوقف كل الصراعات الطبقية، وكل الصراعات حول السلطة لصالح جبهة وطنية متحدة لمواجهة الاحتلال، وهذا ما طبق زمن الاحتلال النازي لفرنسا، وهنا تكمن الحاجة بالنسبة للحالة الفلسطينية[1].

---

[1] إبراهيم أبراش، **الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية**، بتاريخ 2007/5/22، مرجع سابق http://www.palnation.net/vb/showthread.php?t=182

الفصل الثالث

إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس

الفصل الثالث

إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس

مقدمة

لقد شكلت فلسطين مساحة للصراع والحرب على مدى تاريخها الحديث بعد نشوء الحركة الصهيونية ووعد بلفور وصولا لإقامة دولة إسرائيل على أراضي عام 1948، ومن بعدها احتلال الضفة وقطاع غزة حيث تمثل الصراع العربي والفلسطيني من جهة والاحتلال الإسرائيلي من الجهة الأخرى، وقد يكون هذا انطلاقاً من طبيعة الأشياء بمقاومتها لكل جسم غريب يحاول التغلغل بها ويهدده وذلك حفاظا على البقاء والنوع حيث ينطبق ذلك على الإنسان والحيوان والنبات.

لكن ما لا يمكن فهمه هو استمرار هذا الصراع والتنافس والتنازع والاقتتال الخ من مسميات بين فصائل فلسطينية مازالت تحت الاحتلال ويعتدى عليها يومياً، مم جعلها تغفل للخطر الخارجي الذي يتهددهم جميعا، وتحديدا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واستمرار عملية تهويد القدس.

لقد شهدت الساحة الفلسطينية أحداثا تفاوتت ما بين الشد والجذب والمد والجزر بين معظم الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية، ولكن الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية " قطاع غزة والضفة الغربية" بين حركتي فتح وحماس في السنوات الأخيرة كان لها الأثر الأبرز على الشعب الفلسطيني وتاريخه، وتحديداً لنوع العلاقة التي سادت بين الفصيلين على اعتبار أنهما الأكبر والأبرز على الساحة الفلسطينية ولهما تأثير مباشر على النظام السياسي والحياة الديمقراطية، ولعل ما حدث من اقتتال في عام 2006 ووصوله إلى الذروة في عام 2007 يجعلنا نقف أمام هذه التطورات المحزنة وأثرها على مجمل الحياة العامة وعلى عملية التحول الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.

وتنبع أهمية هذا الفصل في محاولة التعرف على مبادئ وأهداف حركتي فتح وحماس، والتتبـــع لجذور وتاريخ العلاقة القائمة بين الحركتين الكبيرتين على الـــساحة الفلـــسطينية، والمتمثلـــين بحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وحركة المقاومة الإسلامية حماس والمتصارعتين على الساحة الفلسطينية، حيث يدلُّ هذا التصارع القائم بينهما على وجود خلاف بينهما سواء كان في الفكر وأيدولوجية كل منهما، أو بالتنازع على السلطة، وفي هذا الفصل ســيتم تنـــاول بعـــض الجوانب المتعلقة بالفكر السياسي لكلى الحركتين مع التتبع لمسار العلاقة بين الحركتين، ونبحث في الأسس والمنطلقات لكل منهما، نتطرق في هذا الفصل إلى قضايا نظرية، كموقع الإسلام في فكر كل منهما، ونظرتهما للصراع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي.

كما سيتم تناول العلاقة ما بين حركة حماس ومنظمة التحرير ومـــا تخلـــل ذلـــك مـــن اتصالات، وحصول إشكالية في العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس منذ السنوات الأولى والتي ظهرت في الانتفاضة الأولى التي صاحبت انطلاق حركة حماس، وسيتم تناول علاقة التنـــسيق والتعاون بين الحركتين مروراً بحالات التوتر والصدام والنزاع وما صاحب ذلك من محطـــات ومراحل للحوار بينهما، وصولا إلى المرحلة الأخطر في تاريخ الشعب الفلسطيني والحـــركتين تحديدا، والتي تمثلت في النزاع المسلح العنيف وسقوط الضحايا بعد عملية السيطرة العـــسكرية لحركة حماس على قطاع غزة.

وسنحاول في نهاية هذا الفصل التحدث عن أسباب الخلاف بين الحركتين وتاريخ هـــذا الخلاف ومن ثم الحديث عن السبل والآلية المقترحة لحل هذا الإشكال أو التعـــايش معـــه دون الاعتداء على الحريات العامة وحرية التعبير والآراء والأفكار والتوجهات لكل منهما، والعمـــل معا من خلال الاتفاق على برنامج وطني من أجل إنهاء الاحتلال وإقامـــة الدولـــة الفلـــسطينية المستقلة والتعبير عن مظاهر المعارضة من خلال الالتزام بمبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

حركة فتح النشأة والمبادئ:

تأسست حركة فتح وهي رمز لحركة التحرير الفلسطينية "حتف"، - وإذا ما قلبت كانت "فتح" - في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات إثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 واحتلال إسرائيل قطاع غزة، إذ أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم في مقاومة إسرائيل. فتأسست خلايا هذا التيار سراً في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات في سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي حيث يعمل الفلسطينيون وجرى أول لقاء لهذه المجموعات عام 1957 في الكويت بقيادة الراحل ياسر عرفات، والذي يعد اللقاء الذي رسم طريق حركة فتح من أجل فلسطين وتجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة.[1]

لقد قامت حركة فتح بإصدار مجلة شهرية باسم "فلسطيننا" عام 1959 دعت إلى كيان فلسطيني مستقل عن الأنظمة العربية ورفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني، نافية أن يكون الكيان الخاص شرذمة للعمل العربي ومؤكدة أنه تعبئة لشعب فلسطين المشتت.[2]

ويرجع أساس فكرة إنشاء الحركة، كما يقول أحد قادتها، إلى تجربة "جبهة المقاومة الشعبية" والعلاقة التي جمعت الإخوان المسلمين مع الناصرين فيما عرف بكتيبة الفدائيين أبان اجتياح الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والعدوان الثلاثي على مصر عام1956، ومن ثم ظهرت بعض القيادات مثل خليل الوزير، وصلاح خلف، وياسر عرفات رئيس اتحاد طلبة فلسطين، وشكلت هذه النواة الأولى عن وضع جنين الحركة، وذلك بعد أن اجتمع نحو 12 شخصا من أعضاء جبهة المقاومة الشعبية في غزة ووضعوا خطة لتنظيم جبهة في فلسطين كانت فتح هي صورته النهائية عام 1961 وذلك بعد توحيد معظم المنظمات الفلسطينية التي كانت قد نشأت في الكويت واندماجها في منظمة كانت قائمة في كل من قطر والسعودية ويقودها الرئيس محمود عباس "أبو مازن" ومحمد يوسف النجار وكمال عدوان الذين أصبحوا أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وقد قتل الأخيران في عملية الفردان على يد قوة إسرائيلية في بيروت عام 1973.[3]

---

[1] علي بدوان، **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة، النشأة والمصائر**، مرجع سابق .ص43

[2] الموسوعة الفلسطينية،المجلد الثاني ج-ش الطبعة الأولى، دمشق، 1984، ص204 - 205

[3] علي بدوان، **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة، النشأة والمصائر**، مرجع سابق، ص44 - 45.

شرعت فتح تنشئ قواعدها في الجزائر عام 1962، وفي سوريا عام 1964، حتى استكملت جناحها العسكري "العاصفة" وتوسعت إلى مئات الخلايا على أطراف دولة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وفي مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان، بل في الأمريكتين. بدأت الحركة كفاحها المسلح في 1/1 / 1965 في عملية عسكرية تمثلت بنسف أنبوب المياه القطري في عيلبون داخل أراضي 1948 واستمرت في نشاطها العسكري على الرغم من الطوق الذي كانت تفرضه عليها الدول المجاورة لإسرائيل.[1] لقد كانت حركة فتح بداية لثورة شعبية شاملة تطال مختلف جوانب حياة الشعب الفلسطيني سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وتربوياً، وثقافياً، وروحياً ، من أجل تحرير فلسطين بالكفاح المسلح[2]

وفي نهاية عام 1966 ومطلع عام 1967 ازدادت العمليات العسكرية التي كانت تنفذها العاصفة الجناح العسكري **للحركة،** الأمر الذي دفع وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك إلى الاعتراف بشدة عمليات حركة فتح العسكرية. واضطلع الراحل ياسر عرفات بتدعيم جهاز فتح السري وتوسيعه وبناء الخلايا العسكرية الجديدة في الضفة الغربية في 30 /1967/6. وزاد التأييد للحركة من خلال المساعدات العسكرية والمادية بعد حرب الكرامة من الدول العربية والأجنبية ولقيت التأييد في مؤتمر القمة العربي الخامس المنعقد في الرباط عام 1969.

نتيجة لظهور حركة فتح وتوسعها اندمج فيها العديد من التنظيمات الفلسطينية الصغيرة مثل: منظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين فرقة خالد بن الوليد في 7 /9/ 1968، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني في 13 /9/ 1968، وجبهة ثوار فلسطين في 25 /11/ 1968 وقوات الجهاد المقدس في 12 /6/ 1969. وأصبحت جميع هذه المنظمات تمثلها قوات "العاصفة".[3]

---

[1] علي بدوان، المرجع السابق،ص 47- 48.

[2] حلمي إبراهيم عنقاوي، **المراحل الأولى للمسيرة**، ط1، رام الله: مطبعة الغد 1995، ص 19

[3] علي بدوان، **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة، النشأة والمصائر**، مرجع سابق، ،ص48- 49.

منذ انطلاق حركة فتح فعليا عبر بيانها الأول في 1964/12/31 تبني مشروع الكفاح المسلح والعمل العسكري من أجل تحرير كامل فلسطين، قامت بوضع مبادئ الحركة ونظامها الداخلي، **وأهم مبادئ** الحركة هي:

1. إن فلسطين جزء من الوطن العربي، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها.

2. الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة، وصاحب الحق في تقرير مصيره، وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.

3. الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين.

4. نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال المشترك لشعوب العالم في مواجهة الصهيونية والاستعمار والإمبريالية العالمية.

5. معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية.

6. المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو أي دولة منفردة في شأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة.

7. الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.

8. الوجود الإسرائيلي في فلسطين غزو صهيوني عدواني قاعدته استعمارية توسعية، وهو حليف طبيعي للاستعمار والإمبريالية العالمية.

9. تحرير فلسطين والدفاع عن مقدساتها واجب عربي وديني وإنساني.

10. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حركة وطنية ثورية مستقلة، وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

11. الجماهير الثائرة التي تضطلع بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين.[1]

أهداف حركة فتح

عملت حركة فتح على مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والنفسية لتحقيق جملة من الغايات والأهداف وهي أهداف بمجملها مجتمعية عامة لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني ، وتحت شعار (فلسطين حرة عربية) . وكان لها جملة من الأهداف والغايات التي حددتها ومن أهم هذه الأهداف والغايات ما يلي [2]:

1. تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً .

2. إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على التراب الفلسطيني تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية على أسس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة ، وتكون القدس عاصمة لها .

3. بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين .

4. المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية وبناء المجتمع العربي الموحد .

5. مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها في تحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

---

[1] موقع الجزيرة،المعرفة **ملفات خاصة بحركة فتح**، موقع الجزيرة ، بتاريخ 2006/5/17
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2285940-B3C2-4324-B4B9-3E01EB66F37A.htm

[2] المعرفة **ملفات خاصة بحركة فتح**، موقع الجزيرة ، مرجع سابق.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2285940-B3C2-4324-B4B9-3E01EB66F37A.htm

6. وتؤمن الحركة بضرورة الحياد في طريقها ، لن تنحاز لأي جبهة ضـد الأخـرى ولكنهـا ستكون بالمرصاد لأية جبهة تضر بمصالح القضية الفلـسطينية ، وهـي مـستقبل الـشعب . وستمضي في طريقها مستنيرة بآراء المخلصين من دنيا العرب غير تابعـة ، ولا خاضـعة أو موجهة بل مدفوعة بقوة الشعب العربي في كل مكان [1].

ان جملة الأهداف الوطنية العامة التي وضعتها حركة فتح ساهمت في التفاف عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين وبعض أبناء الأمة العربية حولها كأعـضاء وأنـصار ومؤيـدين ، وتمكنت هذه الحركة من الجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية من إسلامي ومـسيحي وقـومي، وعربي وأجنبي للدخول في صفوفها . وبعد تطورات حرب عام 1967 واحتلال ما تبقى مـن فلسطين واستمرار تغير موازين القوى لصالح الاحتلال الإسرائيلي، اضطرت حركة فتح لطرح جديد تمثل بالخطة المرحلية، والذي يطرح تحرير فلسطين (الضفة الغربية بمـا فيهـا القـدس الشرقية وقطاع غزة) نظرا للضغوط والتغيرات الدولية.

نظرة حركة فتح للصراع مع الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي

لا يظهر في بيان "هيكل البناء الثوري" أو "بيان الحركة" لحركة فتح أي تعبيرات عـن مدى صلة الحركة بالإسلام، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال صـلة بعـض أعـضاء الحركة بالإخوان المسلمين، ك محمد يوسف النجار وسليم الزعنون وفتحي البلعاوي، حيث انضم هؤلاء إلى جماعة الإخوان المسلمين عندما أسَّست فرعها في فلسطين 1946، أي قبل تأسيس تنظيم فتح، وقد ظهر تيار في العالم العربي ينادي بضرورة جمع عدد من القيادات ودفعهم إلـى تشكيل إطار يقود الشعب الفلسطيني، وهذا ما كتب بشأنه خليل الوزير أبو جهاد إلـى جماعـة الإخوان المسلمين؛ حيث دعاهم إلى تشكيل تنظيم خاص إلى جانب تنظيمهم لا يبدو إسلامياً فـي ظاهره، ويرفع شعار تحرير فلسطين بالكفاح المسلح، لكن جماعة الإخوان المسلمين لم تتجاوب لهذا المطلب[2].

---

[1] المعرفة **ملفات خاصة بحركة فتح** المرجع السابق.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2285940-B3C2-4324-B4B9-3E01EB66F37A.htm

[2] محمود أبو شرف، ***دليل الفصائل الفلسطينية*** **مجلة تسامح** العدد27 2009/ص160

ويمكننا القول إن هذا كان أحد الأسباب التي فرقّت جماعة فتح عن جماعة الإخوان المسلمين، حيث سحبت فتح عدد من قيادات الإخوان إلى صفوفها مثل صلاح خلف وأسعد الصفطاوي وخليل الوزير، ولكن لا يمكن القول بأن فتح قطعت صلتها بالإسلام، لأن مؤسسيها هم من قادة الإخوان المسلمين، وهم نتاج مجتمع إسلامي يقوم على العقيدة والمرجعية الدينية، ولم تخلو فتح يوماً من التيار الإسلامي داخلها، ولكن لم تأخذ الإسلام كمنهج في كل شيء كحماس، لكنه بقي حاضراً في فكرها[1].

لقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية الخيار العلماني أي فصل الدين عن الدولة، وإن حركة فتح وكقائد لمنظمة التحرير، فهي لم تتبنى أيدولوجيا خاصة كون الايدولوجيا هي نسق فكري معين يفسر نظرة الحزب للكون والحياة والإنسان والمجتمع ...ولم تأخذ حركة فتح الإسلام كمنهج للسياسة ولا حتى للحياة، وفضلت الحركة ان لا تكون أسيرة لأي فلسفة حزبية وعدم التقيد بأي فكر أيدولوجي محدد، وأن كل الفلسفات النظرية ليست ضرورية في هذه المرحلة.

كانت فتح كذلك تؤمن بفكرة اجتثاث الكيان الصهيوني أو كما اصطلحت عليه دولة ومجتمع الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، وهدفت حركة فتح إلى تدمير إسرائيل ككيان اقتصادي وسياسي وعسكري، وإلى إعادة فلسطين إلى وضعها الراسخ في عقول معظم الفلسطينيين، أي وطنهم كما كان قبل النكبة عام 1948[2].

وكانت فكرتا الثورة والكفاح المسلح وحرب الشعب طويلة الأمد حجر الأساس للحركة في إطار رويتها لحل الصراع وهو ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل فتح، وكان العمل العسكري السبيل الوحيد لتعبئة الجمهور الفلسطيني، ولتأكيد الهوية ولتحقيق وحدته الوطنية، ولفرض استقلاله الذاتي حتى على الحكومات العربية[3] وقد نظر مؤسسو فتح إلى العنف الثوري على أنه عامل محرِّض سيمكن من إنهاء إذعان اللاجئين للأمر الواقع وفي نفس

---

[1] علي بدوان، **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة، النشأة والمصائر**، مرجع سابق، ص40.

[2] عبد الغني سلامة، خلود بدر، **فتح من كسب التاريخ حتى خسارة الانتخابات**، ط 1، رام الله: دار البيارق للنشر والتوزيع، 2009، ص 59.

[3] **مجد ميشيل البهو، مقارنة بين الفكر السياسي لحركتي"فتح" و"حماس" الحوار المتمدن - العدد: 2840 - 26 / 11 / 2009**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=193020

الوقت اعتبار العمل العسكري وسيلة لا غاية بحد ذاتها تتكامل مع الوسائل الأخرى التي لا تقل أهمية عنها ممثلة بالعمل السياسي والنقابي والاجتماعي والجماهيري والإعلامي[1].

إن النظام الداخلي لفتح تحدث عن النقيض المركزي ممثلا بالمشروع الامبريالي الصهيوني والتوسع الاستعماري، فقد جاء في المادة الثامنة "الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدته استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والامبريالية العالمية"، هذا يدلّنا على وعي تاريخي كان لدى حركة فتح بالمشاريع التوسعية والاستعمارية الامبريالية، والتي تعد الحركة الصهيونية من أدواتها في هذا العصر وقد دعت إلي توحيد كل الطاقات والبنادق والوحدة الوطنية والقوى، وتغليب التناقض الرئيسي على كل التناقضات الثانوية[2] .

بعد استعرضنا لبعض نقاط الفكر السياسي لكل من فتح و حماس يظهر لنا نقاط الاختلاف والالتقاء بينهما، فقد اتفق الحزبان على مقاومة الاحتلال ودحره وتحرير كامل الأرض الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة، واختلفا في الكثير من القضايا؛ كموضوع الدين الذي اتخذته حركة المقاومة الإسلامية حماس منهجاً لكل شيء وتطبيق الشريعة الإسلامية على الدولة المنشودة، في حين تبنَّت فتح الفكرة العلمانية، وموضوع القومية العربية التي رفضتها حماس، والتصقت بها فتح رغم اختلافها مع بعض الأنظمة العربية، والتي حاولت طمس الهوية الفلسطينية والقضاء عليها، والقضاء على الثورة الفلسطينية المسلحة في بداياتها.

العلاقة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس

إن الخلاف بين حركة فتح وحماس ليس جديداً ووليد الانتخابات الأخيرة التي حصلت، لا يمكن وضع القارئ بصورة دقيقة إلا من خلال العودة لتاريخ نشأة كلا الحركتين وما صاحب تلك الفترة من أحداث كان لها الأثر الأبرز ومؤشراً على الأحداث الأخيرة، ولا يمكن الحديث

---

[1] عبد الغني سلامة، خلود بدر، **فتح من كسب التاريخ حتى خسارة الانتخابات** ، مرجع سابق ص 62.

[2] عبد الغني سلامة، خلود بدر، **فتح من كسب التاريخ حتى خسارة الانتخابات** ، مرجع سابق ص 63.

عن الفترة الحالية دون الرجوع إلى المحطات المهمة في تاريخ تشكيل كلا الحركتين ووجـــود تطورات إقليمية ودولية كان لها تأثيراً على مجرى الأحداث، ولكن نحاول التركيز على الفتـــرة المحددة في الدراسة والاعتماد على المراجع التي تناولت موضـــوع الدراســـة حـــديثاً بحياديـــة وموضوعية.

كون فلسطين جزء من العالم العربي والإسلامي فقد كانـــت البدايـــة الأولـــى لحركـــة الإخوان المسلمين في فلسطين في أواسط الثلاثينيات على اعتبار انه لا يوجد تاريخ محدد لنشاط الإخوان المسلمين في فلسطين وكانت البداية الأولى في الزيارة التي قام بها شقيق حسن ألبنـــا عبد الرحمن ألبنا، ومن ثم زيارة حسن ألبنا المرشد العام للإخوان المـــسلمين لفلـــسطين فـــي الأربعينيات وظهر الاهتمام بها بعد ما أصبحت تعاني من خطر المشاريع الصهيونية واغتصاب فلسطين[1].

لقد تم تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وكانت على ارتباط مع الحركة الأم في مصر ووجود ولاء شبه مطلق للإخوان في فلسطين للإخوان في مصر مع وجود تباين في التبعية حيث كان قطاع غزة يتبع مصر والإخوان في الضفة الغربية يتبعـــون الأردن والتـــي كانت تحظى بدعم من الملك عبد الله في ذلك الوقت للحد من انتشار الشيوعية[2].

بعد حرب حزيران عام 1967م واحتلال الضفة الغربية وقطاع غـــزة ظهـــر التيـــار الإسلامي من جديد واتجه للعمل العسكري المحدود وذلك تحت مظلة حركة فتح وتحت شـــعار الكفاح المسلح وقد برز بعض قياداتها من خلال وجود المعسكرات التابعة لهم في الشيوخ عـــام 1968 وعام 1970م في غور الأردن وبعد ذلك كانت التوجهات للحركة الإســـلامية الممثلـــة بالإخوان المسلمين بالبروز على الساحة الفلسطينية، وتحديـــدا فـــي نهايـــة الـــستينيات وبدايـــة السبعينيات وقامت بالتعبئة للجيل الجديد وتعميق العقيدة لـــدى أفـــراده وتأســـيس الجمعيـــات

---

[1] عبد العاطي محمد احمد **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي** مرجع سابق، ص 45.

[2] إياد البرغوثي **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** ط1، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث 1990، ص 10-11 .

الخيرية ومنها جمعية باسم الجمعية الإسلامية للبر والتقوى وروابط أم القرى والتي حصلت على ترخيص بمزاولة نشاطها آنذاك[1].

وبذلك لم يكن لحركة الإخوان المسلمين في فترة السبعينات بروز سياسي أو عسكري فاعل في الساحة الفلسطينية وذلك لتأثر الحركة الإسلامية إلى حد ما بالضربة التي تلقتها جماعة الإخوان المسلمين في بعض البلدان العربية ومنها مصر وسوريا.. إضافة إلى عامل آخر لا يقل أهمية بما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة وهو بروز حركة فتح وتنامي دورها الذي شكل إرهاق لجماعة الإخوان المسلمين كون النواة الصلبة والمؤسسين الأوائل لحركة فتح كانوا من صلب الإخوان المسلمين ومنهم الشهداء: خليل الوزير صلاح خلف أبو يوسف النجار إضافة إلى سليم الزعنون الخ[2].

ظهور حركة حماس في فلسطين

لقد كان دور الحركة الإسلامية تحديدا الإخوان المسلمين بعد عامي 1967_1975 يقوم على الإعداد البنيوي للشباب والتعبئة في المساجد للجيل الجديد وتوجيهه، وقد برز الدور بشكل أكبر من خلال الجامعات والمعاهد والاتحادات النقابية للأطباء والمهندسين حيث أصبح التنافس بين الإخوان المسلمين والقائمة الوطنية أحياناً تكون في مقدمة الكتل وخاصة في جامعات غزة والقدس والخليل حيث يعتبر تأسيس المجمع الإسلامي في عام 1973م أولى الخطوات العملية التي ساعدت على تطور الحركة الإسلامية الذي اعتبر كواجهة علنية لجماعة الإخوان المسلمين[3].

يعتبر تأسيس الجامعة الإسلامية في غزة عام 1979 البداية الأولى لظهور التنافس بين أفراد الإخوان المسلمين وبين أفراد الحركة الوطنية وفي مقدمتهم حركة فتح وأي جهة كانت

---

[1]. جواد الحمد وآخرون **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس** مركز دراسات الشرق الأوسط عمان 1999 ص 32-33 .

[2]. جواد الحمد وآخرون المرجع السابق ص 33 -34.

[3] جواد الحمد وآخرون المرجع السابق ص 34.

تعارضهم حيث برز هذا التنافس والخلاف على رئاسة الجامعة الإسلامية بعد توسيعها من قبـــل الشيخ محمد عواد وعدد من الوجهاء وبعض الوجهاء احمد حسن الشوا يوسف الهندي سليمان الأسطل راغب مرتجى سيد بكر، وقد تم تسلم رئاسة الجامعة في البداية للدكتور يوسف عبـــد الحق وفي أواخر عام 1980 تم تعيين رياض الآغا بعد التوصية عليه من قبـــل الـــشيخ خيـــر الآغا أحد أقطاب الإخوان المسلمين على المستوى العالمي الذي يعتبر قريب للدكتور ريـــاض الآغا وبعد حصوله على إجازة الدكتوراه رغم انه لم يكن من مناصري الإخوان المـــسلمين أو المؤيدين[1].

في ظل هذه التطورات كان المجمع الإسلامي له نفوذ واسع على الجامعـــة الإســـلامية وخصوصا الشيخ أحمد ياسين والذي كان عمليا يتحكم بإدارة الجامعة وبعد قيام الدكتور رياض الآغا ببعض الممارسات التي لم تكن مقبولة من قادة المجمع الإسلامي، وعلى رأســـهم الـــشيخ أحمد ياسين وحصلت حينها الخلافات بعد أن حاول الإخوان المسلمين التخلص من رياض الآغا وإن استلامه منصب رئيس الجامعة اعتبر خطأ، وزاد على ذلك قيام رياض الآغا بالاســـتعانة ببعض عناصر الجهاد الإسلامي لاحقا الذين انشقوا عن الإخوان المسلمين، ومنهم الدكتور فتحي الشقاقي رمضان شلح عبد العزيز عودة والذي اعتبر جريمة وخطراً على الإخوان المسلمين[2].

أثناء هذه التطورات كانت المنظمة (م ت ف) مواكبة لما يحدث، فقامت بـــالتحرك مـــن أجل تكوين مجلس أمناء للجامعة وقد رشحت إحدى الشخصيات الوطنية المعروفة فـــي حينـــه وهو الدكتور حيدر عبد الشافي وتغيير اسم الجامعة إلى جامعة غزة عند ذلك قام الشيخ محمد عواد بتقديم استقالته احتجاجا على ذلك وكان بإيعاز من الشيخ أحمد ياسين لإحداث تغييراً آخر وهو رياض الآغا وبالفعل حصل ذلك عام 1982 حيث خرج أنصار المجمع الإســـلامي فـــي مظاهرات حاشدة في الشوارع وهاجموا بعض المؤسسات التابعة للحزب الـــشيوعي والهـــلال الأحمر وبعض دور السينما وحالوا الاعتداء على منزل الدكتور حيدر عبد الشافي وكانت هـــذه

---

[1] مهيب سليمان احمد النواتي **حماس من الداخل** ط1، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع ص 112

[2] مهيب النواتي المرجع السابق، ص 114.

الخطوة احتجاجا على تقديم الشيخ محمد عواد استقالته من الجامعة الإسلامية ولمنع (م ت ف) من تعيين مجلس أمناء من أنصارها[1].

بعد ازدياد عدد الطلاب في المجمع كون الجامعة توسعت وأصبح بها كليـــات لـــلآداب والتجارة بعد أن كانت مقتصرة على الشريعة والدعوة وأصول الدين وقد أصبح ذلــك يـــشكل بداية التنافس الفعلي لوجود الحركة الفلسطينية لفصائل (م ت ف) وعلى رأسهم فـــتح وكـــذلك انشقاق عناصر من الإخوان والتمرد بسبب الاختلاف حول قضية الجهاد والذي أصبح يمثـــل التيار الثوري الإسلامي وحركة الجهاد الإسلامي لاحقا وإن استمرار الزيادة في عدد الطلبة من كلا الطرفين وازدياد تيار الكتلة الإسلامية مما أدى إلى حدوث التوترات بـــين الطـــرفين فـــي بعض الأحيان وصلت إلى مرحلة المواجهة العنيفة والاقتتال وان تاريخ 4 يونيو -1983 مـــن أهم الأحداث حيث أدى صدام بين الكتلة الإسلامية وأنصار (م ت ف) وعلى رأسها حركة فـــتح لإصابة أكثر من 200 شخص بجروح من أنصار المنظمة (م ت ف) مـــن جـــراء مهـــاجمتهم بالجنازير والعصي والأسلحة الخفيفة والآلات الحادة، وقد انتقلت الأحداث إلى الضفة عندما تـــم الاعتداء على المدرس محمد حسن صوالحة في جامعة النجاح بتاريخ 1982/11/14، وتبعهـــا أحداث في معهد البولتكنك في الخليل[2].

لقد كانت المحطات السابقة لظهور التيارات لإسلامية ونشاطها بشكل ملحـــوظ مقدمـــة لولادة حركة حماس ولعل الحادث المعروف والذي كان احد الأسباب فـــي انـــدلاع الانتفاضـــة الأولى ساهم في انطلاق حركة حماس والذي تمثل في قيام سيارة شحن كبيرة إسرائيلية بصدم سيارة أخرى كانت تقل عدد من العمال الفلسطينيين مما أدى إلى استشهاد ســـبعة مـــنهم علـــى الفور وذلك في 1987/12/8، وبعد تشييع جنازات الشهداء في مخيم جباليا قامت الجمـــاهير الغاضبة بمهاجمة مركز للجيش الإسرائيلي مما أدى لحدوث العديد من الإصـــابات وتوالـــت الأحداث عند قيام احد الشبان بضرب زجاجة حارقة على إحدى الدوريات العسكرية وقام جنود الاحتلال بإطلاق النار عليه وسقوطه شهيداً حيث اعتبر حاتم السيسي أول شهيد للانتفاضة فـــي

---

[1] مهيب النواتي **حماس من الداخل** مرجع سابق ص 18- 20 .

[2] نعيم الأشهب، **حماس من الرفض إلى السلطة** ط1 رام الله، دار التنوير للنشر والتوزيع 2007 ص 52.

1987/12/9 والذي أصبح الذكرى الأولى للانتفاضة ويتم الاحتفال به من كافة الفصائل الوطنية والإسلامية وتوالت الأحداث وسقوط الشهَداء في خان يونس ومخيم بلاطة وبذلك كان اندلاع شرارة الانتفاضة الأولى في عام 1987 [1].

بعد استمرار وتوالي الأحداث قامت الحركة الإسلامية بإصدار بيانا بتوقيع حركة المقاومة الإسلامية حماس الذي كان رداً على استشهاد حاتم السيسي وكان تاريخ البيان في 1987/12/15 والذي اعتبر فيما بعد تاريخ انطلاقة الحركة وقد حصلت الاجتماعات الداخلية بين أفراد الحركة على مستوى قطاع غزة حيث كان الرأي السائد بضرورة الإحجام عن المشاركة الميدانية حتى لا تتعرض الحركة لمثل ما حدث في عام 1984 حيث تم كشف مجموعة من العسكريين التابعين لحركة الأخوان المسلمين، المجاهدين الفلسطينيين التي أدت إلى اعتقالهم وعلى رأسهم الشيخ احمد ياسين وتم كشف الجهاز الأمني والعسكري[2].

وقد توالت الأحداث بشكل متقطع إلى أن قررت الحركة في إنزال بيان آخر باسم حركة المقاومة الإسلامية ولكن بدون رقم للحث على الانتفاضة وان حماس يشير إلى اختصار حركة المقاومة الإسلامي حمس والذي أصبح فيما بعد حماس و ح م ا س اختصاراً له في حين قامت فصائل (م ت ف) وعلى رأسهم حركة فتح بإصدار بيانات عن هذا الحدث وقد نجحت في تشكيل ما عرف بالقيادة الوطنية الفلسطينية الموحدة[3].

مبادئ حركة حماس وأهدافها

انطلاقاً من الاسم الذي تحمله الحركة وهو حركة المقاومة الإسلامية؛ أي أنَّها بالدرجة الأولى حركة إسلامية؛ بل إنَّ جذورها تمتد إلى حركة الإخوان المسلمين التي أسَّسها المرشد العام للجماعة حسن ألبنا في مصر؛ والتي أصبحت فيما بعد حركة عالمية، لتصبح حماس هي الجناح للجماعة في فلسطين؛ كما جاء في الميثاق التأسيسي لحماس وفي مادته الثانية: "حركة

---

[1] عماد عبد الحميد الفالوجي **درب الأشواك حماس الانتفاضة السلطة** ط1 دار الشروق للنشر والتوزيع رام الله ص 18- 20.

[2] . علي بدوان **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، "التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة النشأة والمصائر"** ط1 سوريا: صفحات للدراسات والنشر، 2008 .ص201 - 202

[3] علي بدوان المرجع السابق ص 23- 24 .

المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة حركة الإخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث" [1] ولعل المتفحِّص في الميثاق التأسيسي لحركة حماس، يرى أنّه تضمنَ الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشعارات الدينية، والذي يدل على مدى التصاقه بالدين، والأخذ به كمنهج في الدين والسياسة، وبما أن حماس وكما أسلفنا هي أحد أجنحة الإخوان المسلمين، وهي الحركة التي أخذت الإسلام منهجاً لها، كما تبنى المؤتمر الثالث للجماعة آذار 1935 فقد جاء فيه: "أعتقد أن الأمر كله لله، وأنَّ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم رسلنا للناس كافة، وأنَّ الجزاء حق، وأنَّ القرآن كتاب الله، وأنَّ الإسلام قانون شامل لنظام الدنيا والآخرة"[2].

وهذا ما يدلِّل عليه ما جاء في المادة الخامسة من ميثاق حماس حيث تستطرد في تعريف البُعد الزماني للحركة بأنَّه: " بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني، باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فالله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها؛ وبعدها المكاني حيثما تواجد المسلمون"[3].

إن حركة حماس التي تأسست في فلسطين في 1987/12/14م تعتبر امتداداً للإخوان المسلمين باعتبار أن أهدافها لم تبتعد عن أهداف الإخوان، حيت تم تأكيد ذلك في ميثاق الحركة الذي صدر في 1988، ويقول إن حركة المقاومة الإسلامية هي حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزو الصهيوني تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين.... فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع لتحقيق وعد الله مهما طال الزمن[4].

إن حركة (حماس) حركة مقاومة إسلامية تتخذ من الإسلام منهجا ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، والحركة بذلك تحتكم إلى جملة من **المبادئ والثوابت** التي تشكل وفقا لها أهداف الحركة وبرامجها ، حيث اعتبرت هدفها الاستراتيجي تحرير فلسطين انطلاقا من رؤيتها الفكرية التي تنبع من العقيدة الإسلامية. وأن قضية التحرير يشترك فيها الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية ويعتبر ذلك واجبا عليهم جميعا من

---

[1] . ميثاق حماس 1988 المادة الثانية. ص5.

[2] نعيم الأشهب **حماس من الرفض للسلطة** مرجع سابق، ص14.

[3] ميثاق حركة حماس، المادة ص6

[4] ميثاق حركة حماس، المادة (7).

منطلق أن قتال الأعداء بهدف التحرير هو فرض عين على كل المسلمين، كما يتضح ذلك من المادة (32) من ميثاق الحركة والتي تعتبر فيها حركة حماس نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق[1].

ويعتبر الهدف العام الذي تتبناه حركة حماس يتمثل في إقامة الدولة الإسلامية، والهدف الاستراتيجي بالنسبة لها هو تحرير كامل التراب الفلسطيني، ومجموعة الأهداف المرحلية من تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أسلمة المجتمع الفلسطيني، وتأكيد مشروع المقاومة كحل أمثل للصراع مع المحتل، واستمرار الانتفاضة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وتفعيل العمق العربي والإسلامي، والحد من كل الممارسات القمعية للاحتلال الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

نظرة حركة حماس الصراع مع الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي

تطرَّق ميثاق حماس إلى الصهيونية ومحاربتها، وسبل تحرير الأرض الفلسطينية، كما جاء في المادة الرابعة عشرة "قضية فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث؛ الدائرة الفلسطينية؛ والدائرة العربية؛ والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية...ففلسطين أرض إسلامية...ولما كان الأمر كذلك؛ فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان وعلى هذا الأساس يجب أن يُنظَر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم"[2].

كما كانت حماس تؤمن بفكرة القضاء على الصهيونية بالكامل، وعدم التفريط بأي جزء من فلسطين، على أساس أنَّها أرض وقف إسلامي، كما جاء في مادة ميثاقها الحادية عشرة "تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أنَّ أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها"[3] أي أنه يمكننا القول أن حماس تؤمن باستعادة الأرض التاريخية لفلسطين والمحتلة عام 1948.

---

[1] جواد الحمد وآخرون **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، مرجع سابق، ص62.

[2] ميثاق حماس 1988 ص15 .

[3] ميثاق حماس 1988 ص 15.

وقد نظرت حماس إلى القضية الفلسطينية على أساس أنه ليس هناك من حل سوى الجهاد والكفاح، كما خلصت المادة الثالثة عشرة من الميثاق "ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والأطروحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت، وعبث من العبث"[1] .

لقد دعم الشيخ المؤسس أحمد ياسين هذه الفكرة في مقابلة نُشرت على موقع إسلام أون لاين بتاريخ 2003/12/08 حيث قال: "المقاومة والجهاد والاستشهاد ستبقى الخيار الوحيد للشعب الفلسطيني، وإن حماس "لن تجامل" طرف بتقديم تنازلات تمثل استسلاماً".

ولكن في نفس الوقت لم يتضمن ميثاق حماس من أي ذكر للامبريالية الأمريكية، السند الرئيسي وفي مختلف الميادين لإسرائيل، واكتفت بوصف الصهيونية على أنها منبع الشر في العالم، كما جاء في مادة الميثاق الثانية والعشرين "ولا تدور حرب هنا أو هناك إلا وأصابعهم في إشارة للصهيونية تلعب من خلفها..." [2]، ولكن كيف يكون هذا والامبريالية والحركات الاستعمارية وُلِدَت قبل مولد الصهيونية التي ما هي إلا نتاج لهذه الحركات وأداة لتحقيق مآربها؟ هنا تكمن المفارقة.

يتضح لنا مما تقدم أن فلسفة حركة حماس في إدارة الصراع تنطلق من خلال محاور عدة أهمها:

1- التركيز على اعتماد أحكام الشريعة الإسلامية كمرجعية للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تعليم الفرد وتربيته على الالتزام بمنهج الإسلام، وإن هذا الالتزام سيؤدي إلى زيادة تمسك الفرد بحقوقه وأرضه ومقدساته، والذي يؤدي في النهاية إلى أسلمه المجتمع.

2- تنطلق حماس في إستراتيجيتها لإدارة الصراع من تبني الجهاد في سبيل الله والمقاومة المسلحة كوسيلة لتحرير الأرض، ودحر المحتل الذي اغتصب الأرض عنوة وبدون وجه حق، وحسب هذا الاعتقاد هو واجب ديني وفرض عين على كل مسلم عندما تحتل أرض إسلامية،

---

[1] ميثاق حماس 1988 ص 14.

[2] ميثاق حماس 1988 ص 23 .

حيث يعبر ميثاقهم عن ذلك حين يقول: "يوم يغتصب الأعداء بعض أراضي المسلمين فالجهاد فرض عين على كل مسلم"[1].

3- اعتبار فلسطين أرض وقف إسلامية تم اغتصابها من قبل الصهاينة وواجب كل مسلم العمل لاستردادها، ولا يحق لأحد مهما كانت صفته الشخصية أو الاعتبارية أن يتنازل عن حبة من ترابها مهما كانت الظروف[2]. ويتضح من ذلك أن تحرير كامل فلسطين يعتبر هدفا استراتيجيا ومن يتخلى عن هذا الهدف يكون قد فرط بالحقوق الدينية المقدسة.

أما بخصوص الحلول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الدولية، حيث فيظهر ذلك في المادة (13) من ميثاقها حين تقول: "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة حماس، والتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين... وتكمل بقوله ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية فمضيعة للوقت وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله وحقه ومصيره"[3].

بعد قيام حركة حماس بوضع إستراتيجيتها وثوابتها فقد قامت بتبني أهداف تكتيكية من أجل خدمة الأهداف الإستراتيجية، والاتجاه نحو المرونة بالتعامل مع المتغيرات المختلفة، وعدم حصر أنفسهم في اعتماد أسلوب أو خيار جامد، بل يحاولون أن يسيروا على نهج الإخوان المسلمين باعتبار حركة حماس جناحاً من أجنحتها، حيث اعتمدت حركة حماس في عملها على التكتيك المرحلي بما يخدم بقاءها في الساحة السياسية وعدم عزلتها وخروجها عن ثوابتها وأهدافها الإستراتيجية، وقد رفضت حركة حماس اتفاقيات أوسلو، وما نتج عنها وحاولت عدم التصادم مع السلطة واعتماد أسلوب الحوار لحل المشاكل من أجل عدم جر الشعب الفلسطيني

---

[1] ميثاق حركة حماس، المادة (15).

[2] جواد الحمد وآخرون **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس** مرجع سابق، ص122 - 123 و ميثاق حركة حماس، المادة (11).

[3] ميثاق حركة حماس، المادة 13.

إلى حالة من الاقتتال وتشتيت طاقاته التي يجب أن تحشد ضد العــدو الــصهيوني والاحــتلال بالدرجة الأولى[1].

ولكن هنا تتضح لنا المفارقة على ارض الواقع وحدوث تغيرات في فكر حماس حتى لو لم تعلن ذلك، حيث إن الممارسة على أرض الواقع حاليا وتصريحات قادة الحركــة أصــبحت أكثر برغماتية من أي وقت مضى وخاصة بعد مشاركتها بالانتخابات البلدية والتشريعية الأخيرة والتي أجريت بناء على اتفاقيات أوسلو الذي عارضته بشده، إضافة إلى أن حماس لم تعد تــشدد على برنامجها الاستراتيجي بتحرير كامل فلسطين التاريخية[2].

ورداً على تبني حركة حماس الهدنة كحل مرحلي للقضية الفلسطينية، صــرح الــشيخ الشهيد أحمد ياسين عندما سأل عن شروط الهدنة: "لكن ليس على شــروط أوســلو ولا اتفــاق أوسلو، وعلى شرط أن لا يبقى أي أثر للاحتلال وأن لا يتدخل في شؤوننا، وأن يكون لنا كيــان مستقل ودولة مستقلة، والهدنة ليست معناها الاعتراف بالمحتل، الهدنة معناها وقــف الــصراع والقتال بين الطرفين[3].

وهناك وجهات نظر للعديد من الباحثين والمفكرين التي ترى أن مواقف حركة حمــاس من العملية السلمية يعتبر مناقضا لإستراتيجيتها الموثقة في بياناتها وميثاقها، والذي يعتبر تراجع في مواقف الحركة عن أيديولوجيتها، وقد اتضح بشكل كبير عندما كانــت معارضــة للــسلطة وشرعيتها وبرامجها، وعدم اعترافها بها بسبب تعارضها مع مبــادئ وأهــداف وإســتراتيجية الحركة، والذي يثير العديد من التساؤلات عندما دخلــت حركــة حمــاس الــسلطة وفــازت بالانتخابات التشريعية الأخيرة، والذي يضعها أمام العديد من التــساؤلات وتحديــداً موضــوع المقاومة والمؤتمرات والمبادرات الدولية، وكيفية توفيقها أو مواءمتها مــا بــين الإســتراتيجية والتكتيك، والمقاومة والسلطة.

---

[1] أحمد منصور، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، القاهرة: الدار العربي للعلوم ودار ابن حــزم، 2004 ص288.

[2] عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 ،ص29 - 30

[3] أحمد منصور، **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة** مرجع سابق، ص303.

إن بروز تصريحات لقادة حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الأخيرة يثير العديد من التساؤلات حول وجود تحولات في فكر حماس، وهذا ما عبر عنه الدكتور أحمد يوسف مستشار إسماعيل هنيه لصحيفة الشرق الأوسط السعودية والتي تصدر في لندن، وتم نشره في صحيفة القدس بتاريخ 2007/3/15 حين قال "إن فكر حماس قد يشهد تحولات ايدولوجية خلال الفترة المقبلة ...وقراءة المشهد السياسي قد تؤدي لتغير بعض من فكر الحركة...."[1].

انطلق فكر حركة حماس من المرجعية الفكرية الإسلامية للحركة وذلك في فهم لطبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، حيث تعتبر حركة حماس صراعها مع الصهيونية صراعاً حضارياً شاملاً ما بين العرب والمسلمين من ناحية، والغرب من ناحية أخرى. وذلك على اعتبار أن احتلال فلسطين لا يهدد الفلسطينيين فقط وإنما جميع العرب والمسلمين في دينهم وعقيدتهم وحضارتهم، ويحاول تمزيقهم وتفريقهم من أجل إقامة حضارته على أنقاض الحضارة الإسلامية[2].

العمل العسكري لدى حركة حماس

وقد كانت البداية الأولى **للعمل العسكري** في عام 1983 في تشكيل أول خلية من قبل الشيخ أحمد ياسين والتي علي أثرها اعتقل للإسرائيليين وحكم عليه لمدة 13 عام وقد أفرج عنه بعد عملية التبادل بين (م ت ف) وإسرائيل عام 1985، وبعد ذلك تم تشكيل الجهاز الأمني والجهاز العسكري واندماجها تحت اسم "حركة الجهاد والدعوة" مجدّ وخلايا عسكرية كان يترأسها الشيخ أحمد ياسين (وجماعة المجاهدون المرابطون) وقد اعتقل لدى الإسرائيليين وفي عام 1992/1991 تم تشكيل كتائب عز الدين القسام والذي كان من أبرز قياداته الشهيد إبراهيم المقادمه والشهيد صلاح شحاده[3].

---

[1] نعيم الأشهب، **إمارة حماس** ط1، رام الله: دار التنوير للنشر والتوزيع ، 2007 ص11.

[2] جواد الحمد وآخرون **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، مرجع سابق، ص117 -119.

[3] مهيب سليمان احمد النواتي **حماس من الداخل** مرجع سابق، ص 68- 74.

من هنا يمكن فهم دور العمل العسكري في مشروع حركة حماس، فالعمـــل العــسكري يشكل الوسيلة الإستراتيجية لدى الحركة من أجل مواجهة المشروع الصهيوني ويشكل وســيلة الشعب الفلسطيني الأساسية للإبقاء على جذوة الصراع متقدة في فلسطين المحتلة، والحيلولة دون المخططات الإسرائيلية الرامية لنقل بؤرة التوتر إلى أنحــاء مختلفــة مــن العــالمين العربــي والإسلامي.

كذلك فإن العمل العسكري يعتبر أداة ردع لمنع الصهاينة من الاستمرار في اســتهداف أمن الشعب الفلسطيني، وهو ما قامت به الحركة على مدى ســنوات الانتفاضــة فــي سلــسلة الهجمات التي نفذتها الحركة رداً على جرائم الاحتلال، كما إن من شأن مواصــلة هــذا الــنهج وتصعيده الضغط على الصهاينة لإرغامهم على وقف ممارساتهم المعادية لمصالح وحقوق أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

لقد احتل العمل العسكري موقعــا مركزيــا فــي فكــر حركــة حمــاس وممارســتها وإستراتيجيتها، حيث شكل تأسيس الجناح العسكري للحركة كتائب عز الدين القسام بعــد عــام 1992م مرحلة مهمة في زيادة الالتفاف الجماهيري حول الحركة، وقد جاء اهتمام حركة حماس بالعمل العسكري ترجمة لطبيعة رؤيا الحركــة وأســلوبها، وأدوات الــصراع مــع الاحــتلال الإسرائيلي، حيث عبر عن هذا الاهتمام بشكل واضح في ميثاق الحركة في المــادة 11والمــادة 13 حيث اعتبرت الجهاد المسلح والقوة الأسلوب الأساسي في تحرير فلسطين.

إن نمو حماس السريع وتوسعها في الاتجاهات السياسية والعامة إضافة إلى الــدروس المستمدة من الضربة الشاملة التي تلقتها الحركة عام 1989، جعلتها تفكر فــي إنــشاء جهــاز عسكري مستقل في تحركه وتنظيمه لكنه يرتبط بسياسات حماس ومواقفها حيــث كانــت أول عملية فعلية لهذه الكتائب هي اغتيال المستوطن ورون شوشان في مستوطنة كفــار داروم فــي غزة في أول يوم من أيام عام 1992، حيث ظهر لأول مرة إعلامياً.[2]

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس،بتاريخ 2008/10/17
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm#1

[2] علي بدوان، **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة، النشأة والمصائر**، مرجع سابق، ص 234.

توقف العمل العسكري تقريبا منذ بداية عام 1998 حتى قيام انتفاضة الأقـــصى فـــي أواخر عام 2000، فانطلق العمل العسكري مرة أخرى وشهد توسعا جغرافيا، وشـــاركت فيـــه أيضا حركة الجهاد وفتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية وقـــد شهدت هذه المرحلة تنسيق وعمليات مشتركة بين كتائب الأقصى التابعة لحركة فتح والفـــصائل المسلحة الأخرى[1].

إن العمل العسكري هو موضع خلاف تاريخي بين الحركة الإســـلامية وبـــين منظمـــة التحرير وحركة فتح، فحين كانت المنظمة تتبنى العمل العسكري كانت الحركة الإسلامية تـــسلك وسائل التربية والدعوة والعمل السلمي، وحين قننت المنظمة العمل العسكري ودخلت في عمليـــة التسوية قامت الحركة الإسلامية حماس بالتحول إلى ممارسة العمل العـــسكري بـــشكل ملفـــت للأنظار.

وفي بداية انتفاضة الأقصى برز العمل العسكري للحركة من خلال عملياها ضد قـــوات الاحتلال، والذي زاد من قاعدتها الجماهيرية في الوقت الذي كانت تقـــوم بـــه قـــوات الاحتلال بضرب مقرات ومؤسسات السلطة بعد كل عملية تقوم بهـــا حمـــاس، والـــذي يـــؤدي لإضعاف السلطة وسيطرة حركة فتح، وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة قامت بتقنـــين العمل العسكري بل ومعارضة قيام أي من الفصائل الأخرى بهذا العمل مما جعل الحركة تعيش أزمة في كيفية التوفيق بين المقاومة والعمل العسكري التي بنت عليها برنامجها، وبـــين قيـــادة السلطة التي أصبحت على رأسها في غزة.

تطورات العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس:

لقد كانت بداية العلاقة بين **فتح وحماس** على مستوى التنـــسيق مـــع القيـــادة الوطنيـــة الموحدة وكان أول البوادر هي التي قامت بها حركة فتح، بفتح حوار مع حركة حمـــاس وقـــد نجحت في تلك الفترة من التنسيق فيما يخص الفعاليات والعمل المشترك والذي من خلالـــه تـــم حل الكثير من الإشكاليات والمشاكل والوصول إلى قناعة لدى الطرفين بقدرة تجاوز الخلافـــات

[1] إبراهيم غرايبة حماس من الداخل، شبكة فلسطين للحوار، **2006/6/23**
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=69074

وقد وصل إلى قيام كل منهما بكتابة فعاليات الأخرى في بياناته وضرورة التزام الجهتين بهـا وقد تم التوصل عبر التنسيق من الاتفاق على عدد أيام الإضراب بعد أن كان هناك تضايق مـن قبل الجماهير من كثرة عدد أيام الإضراب وفي النهاية تم الاتفاق على أربع أيام إضراب فـي الشهر وهو يوم خاص للقيادة الوطنية الموحدة ويوم خاص لحماس ويوم مشترك وهو التاسع من مطلع كل شهر وهو ذكرى الانتفاضة ويوم آخر للمناسبات سواءً كانت دينية أو وطنية[1].

لقد نظم هذا الاتفاق العلاقة بين القيادة الوطنية الموحدة وحركة حماس من جهة والقيادة الوطنية وحماس مع الشارع الفلسطيني وتم المشاركة في مسيرات مشتركة وكذلك مواجهـات وفعاليات ضد قوات الاحتلال وقد كانت هذه الفترة هي من عام 1989 لغاية 1991 وقد سـادت العلاقة نوعا من الاتفاق أو على الأقل فترة من الهدوء دون توتر وخلافات بين الطرفين [2].

منذ نشأة حركة فتح وظهورها رسميا في عام 1965، باعتبارها قائدة للعمـل الـوطني والنضالي الفلسطيني وكبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عـام 1968، وحتـى قبولهـا بالقرارين 242 و338 ومتطلباتهما المعروفة للانخراط بعملية ومسيرة التسوية في أوسلو عـام 1993، تدرجت هذه الحركة في برنامجها النضالي والسياسي عبر مراحل تاريخية مرت بهـا، مع بداية وجودها في ستينيات القرن الماضي كانت الحركة تدعوا إلى تحريـر ارض فلـسطين التاريخية كاملة من بحرها إلى نهرها ثم تدرجت الحركة إلى برنامج آخر تحت إطـار الدولـة العلمانية الديمقراطية لجميع مواطنيها عربا ويهودا إلى أن وصلت الحركة إلى برنامجها الأخير المنادي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت عام 1967.

وفي سياق الدولة المستقلة أو حل الدولتين والحديث عن التسوية الفلسطينية الإسـرائيلية للصراع، كانت حركة المقاومة الإسلامية حماس قد برزت إلى الوجود عبـر انطلاقتهـا عـام 1987 مع اندلاع الانتفاضة الأولى، علما أن التمهيد للتسوية بقبول فكرة الدولة على الأراضـي المحتلة عام،1967 من قبل فتح وقيادة المنظمة كان في عام 1988،من خلال قبـول القـرارين

---

[1] . عماد الفالوجي **درب الأشواك حماس الانتفاضة السلطة** مرجع سابق، ص 51 -53.

[2] . عماد الفالوجي المرجع نفسه، ص 53

الصادرين عن مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338 لعامي 1967 و1973 على التوالي، وهذا يعني تزامناً حقيقياً لاختلاف الرؤية بين حماس وفتح، باعتبار أن الخلاف الحقيقي بين الحركتين مبعثه الموقف من التسوية قبولا أو رفضا.

لكن الخلاف في المرحلة الأولى التي كان على رأسها الراحل ياسر عرفات منذ أوسلو عام 1993 إلى رحيله في عام 2004، كان الخلاف فيها بين الحركتين الكبريين على الساحة الفلسطينية،مضبوطا بقيود وضوابط كتلك التي تعارف عليها تاريخ الحركات الوطنية، وان كان هناك اختلاف واسع بين الرؤيتين في التعامل مع القضية الوطنية الفلسطينية وإيجاد الحل لها، وكان هناك بعض الاحتكاكات الدموية المحدودة بين الجانبين على الأرض لاختلاف الرؤيتين[1].

وكانت الساحة الفلسطينية من مؤسسات ونقابات وجامعات دائما موضع نزاع وتنافس بين الحركة الإسلامية وفتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى. وقد تصاعدت الخلافات في فترات مختلفة ولكن ذلك لم يمنع قيام جولات من الحوار والإصلاح بين الطرفين، مثل محاولة المنظمة عام 1990 إشراك حماس في المجلس الوطني الفلسطيني.

وبعد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 تصاعد التوتر بين حماس وفتح، ووصل الأمر إلى الخطف والتهديد وإطلاق النار على المنازل. ثم طوق هذا الخلاف عام 1992 عبر لجنة مصالحة كبيرة، شاركت فيها شخصيات من الحركة الإسلامية في منطقة 1948 وأعضاء الكنيست العرب. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ظهر داخل حماس تياران، أحدهما يدعو إلى الحوار مع السلطة والمشاركة فيها، والآخر يدعو إلى مواجهتها والعمل على إفشالها وإحراجها[2].

من بين الشخصيات التي حاولت الانخراط في مؤسسات السلطة وقتها، عماد الفالوجي إسماعيل هنيه، خالد الهندي، سعيد النمروطي، وقد ترشحوا للانتخابات في 1996/1/20، ولكن

---

[1] عماد صلاح الدين، **مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية** الحوار المتمدن - العدد: 2433 2008/10/13 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010

[2] إبراهيم غرايبة حماس من الداخل، شبكة فلسطين للحوار،مرجع سابق، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=69074

انسحبوا جميعهم باستثناء عماد الفالوجي، بسبب غلبة الموقف المنادي بالمقاطعة علماً أن الدكتور محمود الزّهار كان مؤيد للمشاركة[1].

وجرى حوار بين الطرفين أواخر عام 1995، وقد بذلت السلطة في حينها جهوداً كبيرة لتشارك حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت أوائل عام 1996، ولكن حماس رفضت هذه المشاركة. وقد شارك في الحكومة التي تشكلت بعد هذه الانتخابات اثنان من قادة حماس السابقين، وهما عماد الفالوجي وطلال سدر.

من خلال ما تقدم ما نود الإشارة له انه كان هناك نوع من التفهم الخفي ومن وراء الكواليس للحركتين بقيادة الراحل الشيخ أحمد ياسين والراحل ياسر عرفات، فحماس كانت تفهم أن ذهاب ياسر عرفات إلى التسوية واستحقاقاتها، إنما هي تجربة ونوع من البرغماتية الموجودة في شخص ياسر عرفات وفكره، على أمل الوصول إلى الدولة المستقلة التي كان يتطلع إليها أبو عمار، وليست أيديولوجيا نهائية لا تسقط أبدا، ولذلك كانت حماس تتفهم ذلك، وأبو عمار نفسه كان يتفهم دور حماس في المقاومة المسلحة وبالأخص الاستشهادية منها في مواجهة إسرائيل كعامل ضاغط على إسرائيل في الاستجابة لذلك الحد المتعلق بحلم الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولذلك لم يصل الحد بان يفكر كل طرف بإزالة الآخر من الوجود السياسي على الساحة السياسية الفلسطينية، رغم أن الرؤيتين كانتا مختلفتين جداً، فمن ناحية حماس تقول في برنامجها المرحلي والتي تسميه واقعيا والذي جاء على لسان الشيخ أحمد ياسين بأنه انسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وأما المرحلة الثانية من الخلاف في الرؤية السياسية والعملية بين طرفي المعادلة السياسية الفلسطينية حماس وفتح فكانت بعد رحيل عرفات ومجيء القيادة الجديدة لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وحركة فتح، القيادة الجديدة التي يقودها الرئيس محمود عباس بعد

---

[1] محسن صالح، **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 - 2007**، ط 1 بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ، 2007 ص67 - 68.

عام 2004 تنادي: أن التفاوض خيار تاريخي واستراتيجي لحل النزاع الفلسطيني (الإسـرائيلي) وتأكيد الالتزام بالاعتراف ب(إسرائيل) ونبذ العنف والإرهاب والالتزام بالاتفاقات السابقة.

وأما موقف حماس فبقي على حاله كما هو من حيث عدم الاعتراف بإسـرائيل مـع الدعوة للحل الانتقالي والمرحلي بشأن الدولة المستقلة على جميع الأراضي المحتلة في حزيران عام 1967 وضمان حق العودة للاجئين.

وغلب على العلاقة بين الطرفين المواجهة والتوتر، ولكن بعد انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000، بدأت مرحلة جديدة يغلب عليها الحوار والتعـاون حتـى فـي المقاومـة والعمـل العسكري، وصل إلى تنفيذ عمليات مشتركة[1].

لقد أصبح الصراع مع حماس ومع رؤيتها صراعاً ظاهراً وليس فقط خلافا في المناهج يمكن التوفيق بينها، ولعل ما شهدنه الساحة الفلسطينية من خلاف بين فتح وحماس منذ انتخابات يناير كانون الثاني 2006، وحدوث القطيعة النهائية بسبب السيطرة العسكرية من حركة حماس في 14/6/ 2007، تبين إلى اى مدى تحول الصراع في المناهج والرؤى بين فـتح وحمـاس ووصوله إلى مستوى لم يسبق له مثيل على الساحة الفلسطينية[2].

العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس:

لقد تدرجت حركة فتح منذ نشأتها في عام 1965 ببرنامجها النضالي والسياسي وكونهـا كانت على قمة الهرم في م ت ف فقد كانت تدعو لتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهـر حتى وصولها إلى الاعتراف بقرار 242 عام 1967 وقرار 338 عام 1973 وذلك في اجتمـاع الجزائر عام 1988 والذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء يتم تحريره مـن ارض فلسطين التاريخية والدخول في عملية التسوية السياسية والمفاوضات، وقبول فكرة الدولة على الأراضي المحتلة عام 1967.

---

[1] إبراهيم غرايبة حماس من الداخل، شبكة فلسطين للحوار،مرجع سابق، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=69074

[2] عماد صلاح الدين، **مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية** الحوار المتمدن - العدد: 2433 2008/10/13 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010

في خضم هذا التطور انطلقت حركة حماس في عـــام 1987 بـــالتزامن مـــع انـــدلاع الانتفاضة الأولى وعبرت عن برنامجها وفيما بعد ميثاقها المكون من 33 مادة والـــذي يـــدعو لتحرير فلسطين من بحرها لنهرها وعدم القبول بالحل الجزئي أو مسارات التسوية والمفاوضات والذي بدوره أدى إلى الاختلاف بالرؤية بين حركتي فتح وحماس وعدم قبـــول مبـــدأ التـــسوية ورفضه [1].

يمكن القول أن الخلاف في المرحلة الأولى لانطلاق حركة حماس مع حركة فتح ظهـــر بشكل فعلي منذ عام 1993 لغاية 2004م وفي هذه المرحلة كان يترأس حركة فـــتح و م ت ف الرئيس الراحل أبو عمار، وقد اتسم الخلاف في هذه المرحلة بالخلاف السياسي إضـــافة إلـــى بعض المحطات الأخرى التي عمقت الخلاف بسبب إجراءات السلطة في ذلك الوقت لمنـــع أي حوادث من شانها أن تعرقل عملية التسوية التي كانت قد بدأت به ا بمعنـــى أن الخـــلاف كـــان مضبوطا نوعا ما ولم يظهر للعلن بشكل رسمي ويأخذ طابعا عنيفا بالرغم من الاخـــتلاف فـــي الرؤية لكلا الطرفين .

لقد سادت هذه المرحلة نوعا من التفاهم بين حركة فتح والتي تقود السلطة وبين حركـــة حماس وذلك من خلال التفاهم الذي كان قائما ما بين قيادة الحركتين الشهيد أبو عمار والـــشهيد احمد ياسين في تلك المرحلة، إضافة لتفهم حركة حماس موقف السلطة وفـــتح مـــن مـــشروع التسوية واستحقاقاته وكذلك تفهم حركة فتح ما تقوم به حركة حمـــاس مـــن مقاومـــة مـــسلحة وعمليات ضد إسرائيل من شانها أن تكون عاملاً ضاغطاً على إسرائيل للاستجابة للاســـتحقاقات الدولية وإقامة دولة فلسطينية، رغم أن الرؤية لحركة فتح وحماس مختلفتين، إلا أن تقديم حماس برنامجها المرحلي على لسان مؤسسها الشهيد أحمد ياسين وذلك بانسحاب من كامل الأراضـــي التي احتلت عام 1967 وضمان حق العودة للاجئين كان سببا آخر لبقاء العلاقة ما بين الحركتين ضمن المقبول وعدم وصول تفكير الطرفين إلى حد إزالة كل منهما للآخر من الوجود السياسي على الساحة الفلسطينية[2].

---

[1] عماد صلاح الدين، **مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية** الحوار المتمدن - العدد: 2433 2008/10/13 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010

[2] عماد صلاح الدين، **مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية** الحوار المتمدن - العدد: 2433 2008/10/13 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010

علاقة حركة حماس مع منظمة التحرير الفلسطينية

منذ قيام منظمة التحرير عام 1964، تم التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية، من حيث وجود قياد ومؤسسات ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني والقضاء الثوري ومؤسسات أخرى أهمها القوات المسلحة، كما حدد الميثاق الوطني، الإستراتيجية والهدف، فكانت بداية إستراتيجية الكفاح المسلح ثم بالتدريج ومن خلال صياغات تحويرية ومبطنة تم الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي، هذا التحول بالإستراتيجية كان نتيجة استعداد لتحوير الأهداف، من تحرير كل فلسطين إلى القبول بدولة على أساس الشرعية الدولية.

في تلك المرحلة كانت المنظمة بمثابة البيت لكل الفلسطينيين والنظام الذي يستوعب كل الفصائل والأحزاب والجمعيات بغض النظر عن إيديولوجيتها وسياستها ما دامت تلتزم بالإستراتيجية الوطنية وهي إستراتيجية المقاومة وهذا ما نصت عليه المادة 8 من الميثاق الوطني حيث جاء فيها: "المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية"[1].

لم تغلق المنظمة أبوابها أمام أي فلسطيني أو فصيل فلسطيني يسعى للنضال من اجل التحرير بل ذهب ميثاق المنظمة أبعد من ذلك معتبرا بان أي فلسطيني هو تلقائيا عضو في المنظمة (الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة) وان النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي

[1] الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، المادة رقم 8.
http://www.airssforum.com/f8/t20190.html

يضع سياسة المنظمة ومخططاتها... ويختص بكافة المسائل الدستورية والقانونية والسياسية العامة المتعلقة بالقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني وكل ما يتعلق بمصالحة الحيوية العليا)[1].

وبذلك تمكنت المنظمة من الحصول علي اعتراف عربي ودولي بها عام 1974 فأصبحت عضوا في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات الإقليمية وعضوا مراقبا في هيئة الأمم المتحدة وأصبح لها أكثر من مائة سفارة ومكتب تمثيل في العالم واعتراف أكثر من 150 دولة بها.

وجاء إعلان الاستقلال في دورة المجلس الوطني في الجزائر في نوفمبر 1988 ليؤكد على الصفة التمثيلية للمنظمة حيث بقيت منظمة التحرير رائدة النضال الوطني وممثلة الشعب الفلسطيني حتى ظهور حماس كقوة شعبية جهادية اثبتت وجوده خلال الانتفاضة الأولى 1987، ومع أنه يمكن إرجاع الوجود السياسي الفاعل لحماس إلى سنة 1979 حيث قررت إسرائيل السماح بترخيص (المجمع الإسلامي) الذي كان الواجهة التي تشتغل من خلفها الحركة إلا أنه تأكد حضورها كمنافس قوى والعمل كبديل للمنظمة عندما نشرت ميثاقها في أغسطس 1988 والذي تشابه كثيرا مع ميثاق منظمة التحرير مع إضفاء مسحة دينية عليه[2].

لقد قامت (م ت ف) بالعرض على حركة حماس من أجل الانضمام تحت إطارها وذلك عبر رسالة تم توجيهها إلى قيادة الحركة في الخارج عبر الشيخ عبد الحميد السائح الذي كان يترأس المجلس الوطني في الخارج آنذاك وقد تم توجيه الرسالة من قيادة حماس من الخارج إلى الداخل كون المكتب الإداري للحركة كان في الداخل وقد تفاجأت حماس بدعوة المنظمة وجرت حوارات ونقاشات واسعة في أواسط حركة حماس كادت أن تحدث خلافات فيما بين قياداتهم وقد برز رأيين داخل الحركة والرأي الأول بضرورة الدخول السريع تحت إطار المنظمة لتعاظم قوة حماس أما الرأي الآخر يدعو إلى عدم الدخول في إطار (م ت ف) للمحافظة على تميز الحركة وعدم الدمج بين منهجين متناقضين حسب تعبير حركة حماس

---

[1] إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، بتاريخ 2006/4/12. http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/40516.html

[2] إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، مرجع سابق، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/40516.html

المنهج الإسلامي والعلماني وكذلك عدم قدرة حماس على مواكبة حركة فتح والفصائل الأخـــرى في العمل السياسي[1].

نستطيع القول إن جذور العلاقة بين حركتي فتح وحماس تعود إلى الانتفاضة الأولى في عام 1987 حيث كانت العلاقة علاقة تنافسية ما بين الحركتين وخاصة أن كل منهما كان يـــري القيام بفعاليات ونشاطات مستقلة عبر البيانات ومحاولة استقطاب الجماهير الفلـــسطينية وقامـــت حركة حماس بنشر الميثاق الخاص بها في تاريخ 18/أغسطس/1988 والذي يتكون من 36 بند تدعو إلى قيم الإسلام ونظرتها المستقبلية لقيام الدولة الإسلامية في فلسطين والذي اعتبـــر انــــه تحدي وتنافس لحركة فتح في ذلك الوقت [2].

لم يتبلور موقف واضح لحماس من المنظمة حيث تفاوتت المواقـــف مـــا بـــين القبـــول المشروط بالمنظمة والرفض وبينهما مواقف غامضة كانت تحدد حسب العلاقات بين الطـــرفين. فميثاق حماس أشار للمنظمة بصورة غامضة عندما قال (بان المنظمة من اقرب المقربين إلـــى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك)[3].

ولكن يتضح الأمر عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول أننا لا نـــستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية... ويوم تتبنـــى المنظمـــة الاسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. وهكذا نلاحظ غياب الموقف الصريح من تمثيلية المنظمة للشعب الفلسطيني، وان حركة حماس تطرح نفسها كمنافس وتحاول ان تكون بديلا عن م ت ف، رغم أنها لم تطرح ذلك وان الغموض في العلاقة قد بقي على حالة بعد أكثر من عشرون عاما على تأسيس حركة حماس.

في مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين في السجن قال بان المنظمة تمثل فلسطينيي الخارج فقط ولا تمثل فلسطيني الداخل وفي نفس المقابلة قال (أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، السلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات). ولكن في 1990 تحدثت حماس بنغمة تصالحيه وذلك على لسان

---

[1] عماد الفالوجي درب الأشواك حماس الانتفاضة السلطة مرجع سابق، ص 56 -57 .

[2] جون ثان سكينزر إيمان العارف تحدي حماس لفتح]http://www.ahram.org.eg/acpss/1/1/2001jp

[3] ميثاق حركة حماس، المادة 27.

محمود الزهار الذي قال بان المنظمة تمثلنا جميعا وقامت حماس بتعيين ممثل غير رسمي لهـــا في المجلس المركزي للمنظمة، وطالبت 40% من المقاعد في المنظمة [1] في مـــذكرة وجهتهـــا حماس للمجلس الوطني في نيسان 1990 حددت حركة حماس الشروط التي على أساسها يمكـــن الدخول بالمجلس الوطني الفلسطيني وهي عشرة شروط أهمها اعتبار فلسطين وحدة واحدة مـــن البحر للنهر والتأكيد على الكفاح المسلح وشروط أخرى منصوص عليها في الميثـــاق الـــوطني ولكن عندما فكرت المنظمة بعقد اجتماع للمجلس الوطني في ربيع نفس السنة طالبـــت حمـــاس واشترطت إلغاء البرنامج السياسي ببيان إعلان الاستقلال لعام 1988 وردت فتح بقوة ففي مقال في مجلة فلسطين الثورة لشهر يوليو جاء أن المنظمة ليست حزبا من أحزاب الدولة وإنما هـــي الدولة[2].

مع مدريد تعمقت الخلافات بين الطرفين وانتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول 1991 وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد معتبرة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية تمثيل المنظمة وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في الخرطوم في يناير 1993 كما ذكرنا[3].

يتضح لنا أن الطرفان في علاقتهما انتهجا فلسفة خاصة لكل منهما، ولمـــا كانـــت هـــذه الفلسفة متباينة ومختلفة في طبيعتها الفكرية والعملية، حيث تبنت منظمة التحرير فكـــرة الدولـــة العلمانية واتخذت الكفاح المسلح وسيلة لمواجهة الاحتلال، بينما تبنى الإخوان النهج الإســـلامي كفكرة - الذي يختلف عن العلمانية كفكرة - واعتمد على التربية والإعداد للأجيال كوسيلة لبلوغ الاهداف.

---

[1] بيسان عدوان، ***حركة حماس بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي***. **مجلة سياسات** العدد1 شتاء/ 2007.ص 27 44.

[2] إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، مرجع سابق، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/40516.html

[3] إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، مرجع سابق، http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/40516.html

مع انطلاقة الانتفاضة الأولى ظهرت حالة التوتر بين حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي اتخذت لنفسها إطاراً جديداً هو (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة) حيث سعى كلا الجانبين من طرفه إلى تأكيد أسبقيته وأولويته في قيادة الانتفاضة من خلال البيانات التي كانت تصدر عن الجانبين.

منظمة التحرير الفلسطينية وفي محاولة لتوحيد الصف الفلسطيني وتجاوزاً للخلافات التي قد تحدث، دعت حماس للمشاركة في إطار القيادة الوطنية الموحدة، وكانت منظمة التحرير تسعى بكل جهدها إلى إدراج حماس ضمن صفوفها من أجل ترتيب البيت الفلسطيني وتوحيد الجهود لمواجهة الاحتلال، بدلاً من الدخول في خلافات وصراعات جانبية. وقد وجه في هذا السياق رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية لحركة حماس للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس مع بداية عام 1990، حيث كانت المنظمة تستعد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني في العام المقبل، حماس رفضت المشاركة في اللجنة وأرسلت عوضاً عن ذلك مذكرة بتاريخ 1990/4/7 تحدثت فيها عن شروط دخولها للمنظمة ومشاركتها في المجلس الوطني بـ "أن يتم انتخاب أعضاء المجلس لا تعيينهم، وفي حالة تعذر الانتخابات يتعين أن يعكس التشكيل الجديد للمجلس أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة وحددت وزنها من 40% إلى 50%" وان طرح قضية التمثيل من قبل حماس في ذلك الوقت كمحاولة للانفلات من الضغوط التي كانت تواجهها[1].

بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إثر اتفاق أوسلو كانت حماس قد بدأت مرحلة جديدة في علاقتها مع منظمة التحرير، حيث أصبحت الآن قيادة منظمة التحرير وعدد كبير من عناصرها موجودة داخل الأراضي الفلسطينية التي انسحبت منها إسرائيل، وحيث أن حماس كانت ترفض اتفاق أوسلو، ورفضت الدخول والمشاركة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وظلت ترفع خيار المقاومة ضد الاحتلال.[2]

---

[1] احمد غنيم وآخرون، **دخول حركة حماس إلى م ت ف الآفاق والتحديات**، في **النظام السياسي الفلسطيني ، مرحلة متحولة** ط1، رام الله: مركز البراق للبحوث والثقافة 2006 ص 8-10.

[2] معين الطناني، حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، بتاريخ 2007/2/26
http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_1.htm

ورغم أن العلاقة بين حماس والسلطة كان يسودها التوتر في معظم الأحيان، إلا أن هذا لم يمنع من وجود عناصر قيادية في حماس سعت مع عدد من شخـصيات الـسلطة الوطنيـة والمسئولين وعدد من قيادات حركة فتح إلى إيجاد قنوات مشتركة لتجاوز أي أحداث قد تطـرأ، بمعنى البحث عن نقاط الالتقاء وتعزيزها ومحاولة تجاوز نقاط الخلاف والابتعاد عنهـا، وقـد تطورات العلاقة إيجابياً بشكل كبير وبلغت حد التنسيق المشترك بين الطرفين في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي إثر اندلاع أحداث انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000[1].

فخلال أكثر من عشرين عاماً كانت العلاقة بين الطرفين هي علاقة المنافسة والندية، ولم تشهد هذه العلاقة تطوراً إيجابياً يدلل على التناغم والفهم والتقارب بين الطـرفين مثلمـا حـدث خلال انتفاضة الأقصى.

كان من المفارقات اللافتة أن العمل العسكري هو موضع خلاف تاريخي بـين الحركـة الإسلامية وبين منظمة التحرير وحركة فتح. فحين كانت المنظمة تتبنى العمل العسكري كانـت الحركة الإسلامية تسلك وسائل التربية والدعوة والعمل السلمي، وحين تخلت المنظمة عن العمل العسكري تحولت إليه الحركة الإسلامية حماس بقوة وإصرار.

التوتر والصدام بين حركتي فتح وحماس

قبل إصدار فعاليات ونشاطات حركة حماس تم دعوتها للمشاركة في القيـادة الوطنيـة الموحدة للانتفاضة لكنها رفضت العرض وقامت بإصدار فعاليات منفردة وذلك عنـدما دعـت لإعلان الإضراب في الشارع وقامت بمحاولات استقطاب في الشارع من أجل إثبـات قوتهـا، وهنا ظهر بداية النزاع والاختلاف حيث أصبح يأخذ أشكالاً غير مقبولة كما حدث بين حركـة حماس وأفراد الجبهة الشعبية وبين أفراد الجهاد الإسلامي أحيانا كون الجهاد الإسـلامي تعتبـر 1987/10/6، هو تاريخ بداية الانتفاضة والذي يعود إلى معركة الشجاعية التي قادهـا 6 مـن أفراد الجهاد الإسلامي الذين هربوا من سجن غزة المركزي والذين قادوا المعركة ضد جنـود

[1] معين الطناني، حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق.
http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_1.htm

الاحتلال من ذلك التاريخ حتى اندلاع الانتفاضة والذي كان يستفز حركة حماس أو بقية الفصائل الأخرى[1].

لقد كانت المنافسة شديدة بين حركة حماس والجهاد الإسلامي كون الفصيلين رفعوا نفس الشعارات والأهداف ذاتها ولكن التنافس كان على القاعدة الإسلامية نفسها مع افتقار الجهاد الإسلامي إلى عدد من الكوادر والقواعد والمؤسسات بعكس ما كانت عليه حركة حماس حيث كان يتوفر لها دعم خارجي بحكم امتدادها لحركة الإخوان المسلمين مما سهل من استغلال الأحداث لصالحهم.

إن ما حدث مع حركة الجهاد والجبهة الشعبية حدث مع القيادة الموحدة عند عدم إعلانها الإضراب في أحد بياناتها الذي شجع حركة حماس إلى إعلان إضراب شامل والذي يصادف ذكرى المولد النبوي الشريف وبعد حشد الطاقات كان الالتزام بالإضراب إلى حد كبير من أجل إثبات وجودها وقوتها الذي اعتبر بمثابة الشرارة الإعلانية في وسائل الإعلام لحركة حماس.

لقد كانت هناك العديد من المحاولات للحوار بين فتح والقيادة الموحدة مع حركة حماس من أجل الانضمام إلى القيادة الوطنية الموحدة ولكنها فشلت لعدة أسباب منها:

- إن حركة حماس لا تعترف ب (م ت ف) ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ولا تلتزم بقراراتها وان المنظمة احد الممثلين وان حماس جزءا من الشعب.

- إضافة إلى نظرة حماس إلى م ت ف بأنها علمانية التوجه وتتناقض مع إسلامية حماس.

- إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق برأي حماس بالمنظمة أو موضوع الحلول السياسية [2].

إن المتتبع لتاريخ العلاقة بين فتح وحماس يصل إلى نتيجة أن العلاقة اتسمت طوال الفترة الماضية بعد انطلاق حركة حماس هو التنافس والتوتر بل والتصادم أحيانا وهذا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة ومعظم الأماكن التي كانت ساحة لالتقاء الطرفين بشكل كبير

---

[1] جواد الحمد وآخرون **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس،** مرجع سابق ص 24 .

[2]. عماد الفالوجي **درب الأشواك حماس الانتفاضة السلطة** مرجع سابق ص 25-26.

سواء أكان في الجامعات أو النقابات المهنية وتحديدا في فترة الانتخابات والتنافس في المجال السياسي، حيث أصبح الشارع الفلسطيني إمام قوتين تقتربان من التساوي من حيث الامتداد التنظيمي والزخم الجماهيري حيث أصبحت الحركتان تحاولان السيطرة على الشارع وكل منهما بأسلوبه والذي لا يخلو من الاختلاف، وقد استند التنافس بين الحركتين إلى أساس تاريخي يعود أحيانا إلى بداية الستينيات عندما نشأت حركة فتح من داخل الإخوان المسلمين والذي شكل على حد تعبير الدكتور خالد الحروب المرارة في نفوس عناصر الإخوان بعد مشاهدتهم تنامي وتطور حركة فتح وقادتها، والذين تحفظوا على مشروعه بل ورفضه والتنديد به بسبب علمانيته، حيث كان الإخوان موضع إدانة من قبل التيارات الثورية بسبب عدم انخراطهم في المقاومة المباشرة ضد الاحتلال مما أدى إلى وجود الاتهامات بين الطرفين المتنافسين وتوتير الأجواء بصورة شبه دائمة إلى أن ظهرت الانتفاضة الأولى، والتي خلقت تغيرات على أرض الواقع ولكن لم تستطع تلطيف الأجواء المشحونة خاصة بعد دخول حركة حماس في مشروع المقاومة المباشر مع الاحتلال[1].

بعد انطلاق حركة حماس وصدور ميثاقها وتنامي بروزها على الساحة الفلسطينية بعد عام 1988 انتقل التنافس بين الحركتين على قيادة الشارع والمقاومة أحياناً وأحياناً أخرى الصدامات والاتهامات حيث اعتبرت حركة فتح حماس أنها تحاول خلق بديل ل (م ت ف) وشكل عدم اعتراف حركة فتح بحركة حماس سبباً أخر وخاصة في ما يخص المعتقلات والسجون التي كانت تحت سيطرة فصائل (م ت ف) حتى بعد مرور 4 سنوات من عمر الانتفاضة الأولى، الذي كان يجبر أفراد حماس بالانطواء تحت إطار فتح بصفتها الأقرب إليها من الناحية الفكرية.

لقد كانت تحدث خلافات داخل السجون بسبب عدم التزام أفراد التيارات الإسلامية بالتعليمات والتي أحياناً لا تتفق مع قناعاتهم، الذي بدوره أدى إلى انتقال حالة الصراع من داخل السجون إلى خارج السجون وتحديداً بعد عام 1991 -1992، التي شكلت أعواماً من الصراع

---

[1] خالد الحروب، **حماس الفكر والممارس السياسية** مرجع سابق، ص 129- 130

الفكري بين الحركتين في معظم المواقع، وكان لموقع طولكرم وقراها نصيب[1] من هذه الخلافات التي قادت إلى الاعتداء على بعض العناصر بالأدوات الحادة والسكاكين وإصابة العديد من أنصار فتح وقد بقيت الساحة الفلسطينية بتوتر وصراع حتى تم توقيع وثيقة شرف بين الحركتين في تموز عام 1992 والتي تنص على الاعتراف بحق حماس من تشكيل تنظيمها المستقل في السجون وأن تمثل في اللجنة النضالية في كل معتقل بعد أن كانت حركة فتح تهيمن في الداخل والخارج بفعل قوتها [2].

نستطيع القول بتعدد مظاهر التنافس بين حركتي فتح وحماس حيث كان التنافس السياسي على الساحة الخارجية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وكان التنافس الميداني في الساحة الداخلية سواء من خلال تصعيد الانتفاضة وقيادة الشارع الفلسطيني وفرض نفوذها الميداني والمؤسسي أو العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي.[3]

من خلال استعراض الباحث لمحطات العلاقة بين حركتي فتح وحماس، تبين أن خطاب حركة حماس مر بمراحل مختلفة من الرفض للدخول في منظمة التحرير ومعارضة خطة التسوية، إلى مرحلة التعايش مع السلطة رغم عمليات الشد والجذب بينهما، وتحديدا موقف حماس من المشاركة بالانتخابات الأولى إلى التعبير عن مواقف متشددة في بداية انتفاضة الأقصى إلى التغير في خطابها تدريجيا بعد عام 2001 وبسبب التغيرات على الساحة الدولية إلى القبول بالمشاركة في الانتخابات وعرض برنامجها الانتخابي الذي لم يتناول القضايا السياسية وركز على الجوانب الحياتية .

الحوار بين حركتي فتح وحماس:

بالرغم من حالات التوتر والصدام بين حركتي فتح وحماس التي كانت سائدة على مدى تاريخهما فانه لا يعني ذلك غياب أي تنسيق أو مشاريع بين الطرفين لمحاولة الالتقاء أو الاتفاق،

---

[1] لقد شهدت بعض قرى محافظة طولكرم جزء من هذه الأحداث وقد شهد الباحث تلك اللحظات في عام 1991 في قرية صيدا ومنطقة الشعراوية .

[2] . خالد الحروب، **حماس الفكر والممارس السياسية** المرجع السابق، ص 131

[3]. جواد الحمد **الفكر السياسي لحركة الإخوان المسلمين** مرجع سابق ص268 - 269

فقد كان يتم التنسيق بين الحركتين لمحاولة تطويق الخلافات وعدم اتساعها والتوقيع على وثيقة شرف بين الطرفين تجنبهم الصدام، سواء أكان ذلك داخل الوطن أم في الخارج أثناء سنوات الانتفاضة ،وقد بدأت الحوارات حين دعت حركة فتح حركة حماس بالانضمام إلى القيادة الوطنية الموحدة، والذي قوبل برفض حماس بسبب موقفها من العملية السلمية وكان هناك تباين واضح بينهم كون حركة فتح تسير في مشروع التسوية، واشترطت حماس وقف العملية السلمية المطروحة، والتي تتناقض مع تحرير كامل فلسطين، وقد فشلت تلك الحوارات من التوصل إلى الصيغة التوافقية بخصوص المواقف السياسية والتنسيق للجهود التنظيمية[1].

هناك العديد من المحطات التي تشير إلى حدوث الحوار بين حركتي فتح وحماس، حيث كانت بداية الحوار في عام 1988، حيث عرضت حركة فتح من خلال (م ت ف) على حركة حماس بالمشاركة في أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ورفضت حماس عندما وضعت شروطاً لم يتم قبولها من المنظمة، وفي عام 1991 عقد لقاء بين فتح وحماس في الخرطوم في السودان، وذلك بهدف انضمام حماس ل (م ت ف).

إن أكبر المحطات التي يمكن الإشارة إليها،هو بداية الحوار في الخرطوم في كانون الثاني عام 1993، الذي كان تحت رعاية حسن الترابي الأمين العام للمؤتمر الشعبي الإسلامي، وتنبع أهميته من العناصر المشاركة حيث شارك الرئيس الراحل ياسر عرفات وسليم الزعنون عن حركة فتح والدكتور موسى أبو مرزوق، وإبراهيم غوشه على رأس وفد حماس.

وفي الفترة من 18 -1995/12/21 عقد حوار بين السلطة وحماس والذي يعتبر الأول من نوعه الذي يتم بين الجانبين منذ توقيع اتفاق أوسلو منذ 1993/9/13، وضم ممثلين من الداخل والخارج وعرف إعلاميا بحوار القاهرة حيث بحث موضوع الوحدة الوطنية وسبل تعزيزها وحمايتها، من أجل حث حركة حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة، وقد رفضت حركة حماس وقاطعت الانتخابات التشريعية الأولى في عام 1996 ولم تحاول إفشالها[2].

بالرغم من وجود التوتر بين حماس وفتح من خلال القيادة الوطنية الموحدة، وكذلك مع السلطة الفلسطينية، ومن قبلها فصائل (م ت ف)، إلا أن هناك محطات ونقاط كان يتم الاتفاق

[1] خالد الحروب، **حماس الفكر والممارسة الساسية**، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996 ص 31- 32 .

[2] جواد الحمد وآخرون **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس**، مرجع سابق، ص 248.

عليها حتى في ظل الاختلاف والمواجهة كما ذكرنا سابقا، وقد ظهر ذلك في بداية أحداث انتفاضة الأقصى بعد عام 2000، وذلك من خلال المواجهة للاحتلال والذي شكل قاسم مشتركة بين الحركتين من خلال الاشتراك في تنفيذ عمليات عسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومشاركة حركة حماس في لجنة المتابعة الوطنية الإسلامية، وقد تم تناول هذا الوضع في وسائل الإعلام الإسرائيلية حيث تحدثت عن تعاون ميداني متزايد بين نشطاء فتح وحماس حيث ذكرت مصادر في الهيئة الأمنية الإسرائيلية أن أجهزة الاستخبارات التابعة لها رصدت في الآونة الأخيرة تعاونا متزايداً بين نشطاء حماس وفتح في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وأيضا تناقلت الأخبار في جريدة هآرتس تحت عنوان اتفاق بين حماس وشبيبة فتح لتنفيذ عمليات ضد المستوطنين، وقد تطورت العلاقة بالفعل بعد عام 2000، حتى وصلت لحد التنسيق المشترك بين الطرفين بعد أن كانت العلاقة تتسم بالمنافسة والمواجهة [1].

بعد اندلاع انتفاضة (الأقصى) وظهور المقاومة المسلحة لجميع الفصائل برزت حركة حماس من خلال عمليات المقاومة، الذي زاد من تأثيرها واتساع شعبيتها لدى الشارع الفلسطيني، ولكن بعد سنتين من الانتفاضة تم عقد عدة حوارات بين الحركتين منها الذي عقد في الفترة من 10 -2002/11/13، وكذلك في كانون الثاني 2003 وأيضا من 4 -7 كانون الأول 2003 بمشاركة كافة الفصائل وفي 15 -2005/3/17، حيث انعقدت جلسات الحوار في القاهرة ومشاركة باقي الفصائل وتم تبني برنامج فلسطيني موحد ينص على حق المقاومة للاحتلال والإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام، كما تم الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية وعلى القيام بإعادة تنظيم (م ت ف) وإصلاحها وفق أسس تمكن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام لها، وتم تشكيل لجان من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية ل (م ت ف) والأمناء العامين لجميع الفصائل إضافة إلى عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة[2].

يرى الباحث أن ما عرف باتفاق القاهرة عام 2005 وكذلك الحوار الذي جرى على وثيقة التوافق الوطني(وثيقة الأسرى) كان من أبرز محطات الحوار بين الحركتين وأكثرها

---

[1] مهيب احمد النواتي ، **حماس من الداخل** مرجع سابق، ص 183 -185.

[2] عبد الغني سلامة، ***إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحماس***، **مجلة تسامح** العدد 27 كانون الأول 2009 ص 45 .

جدية ونجاحاً، حيث شاركت جميع الفصائل بهذا الحوار والذي خلق نوع من الوحـــدة الوطنيـــة والتحلي بالمسؤولية من قبل جميع الأطراف وقد أدى إلى المشاركة السياسية الفاعلـــة وإجـــراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جـــرت فـــي 2006/1/25 فقـــد عقدت عدة جلسات من الحوار بهدف التغلب على العقبات التي تبعت تشكيل الحكومة العاشـــرة (حكومة حماس) وفرض الحصار عليها من العالم الغربي وإسرائيل، فقد تم تـــشكيل حكومـــة تقوم على أساس وثيقة الوفاق الوطني، وثيقة الأسرى وما تبعها في اتفاق مكة الذي حصل بعـــد تدهور الأوضاع وحصول عمليات اقتتال بين الطرفين[1].

الصدام المسلح والانقسام بين الحركتين

إن الانقسام في الحركة السياسية الفلسطينية ليس جديداً ووليد الانتخابات الأخيـــرة ومـــشاركة حركة حماس بها، وإنما نتيجة تحولات وأحداث محلية وإقليمية ودولية خلال العقدين الماضـــيين والتي تقاطعت مع الأحداث الراهنة وأدت إلى تزايد في الاحتقـــان وحـــدوث الـــصدام المـــسلح وحدوث الانقسام بين حركتي فتح وحماس والذي كان له مقدمات ومؤشرات[2].

لقد أعلن الرئيس أبو مازن في 11/16/ 2006 مرسوما بـــإعلان الانتخابـــات والـــذي رفضته حركة حماس وأعلنت الاستنفار وقامت بمسيرات أدت إلى الاحتكاك مع الأجهزة الأمنية وتطورت إلى ما بين المجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح والأجهزة الأمنية من جهة، وكتائب القسام والقوة التنفيذية التابعة لحركة حماس من جهة أخرى، وقد شكلت هذه المواجهـــات بدايـــة المرحلة الأولى من جولات المواجهات بين الطرفين والتي استمرت 52 يومـــا أســـفرت عـــن مقتل117 شخصا وإصابة 655 شخصا واستهداف عدد من المؤســـسات الحكوميـــة والأهليـــة

---

[1] محسن صالح، تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة، بتاريخ 2008/6/19.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8518609-168D-49AE-A26F-E421CC9E75AB.htm#0

[2] جميل هلا *في الذكرى الستين للنكبة: الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني* **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 73 شتاء 2008.ص

والدولية والخاصة، بلغت 39 مؤسسة منها 15 مؤسسة حكومية و6 أهلية وواحدة دولية والباقي خاصة. وقد تصاعدت الاشتباكات حتى توقيع اتفاق مكة في شباط 2007 وتم الاتفــاق علــى تشكيل حكومة وحدة وطنية، بتاريخ 2007/3/17 تم تشكيل حكومة الوحــدة الوطنيــة برئاســة إسماعيل هنية والتي لم تعمر طويلاً وتجددت الاشتباكات في بداية شــهر أيــار ولــم تــصمد الاتفاقيات بين فتح وحماس إلا أيام، وقد تصاعدت حدة الاشتباكات في 2007/6/7 وزاد عــدد القتلى والجرحى من الطرفين[1].

رغم كل محطات الحوار بين الطرفين فقد حدث الصدام المسلح بين الطرفين وحصلت ذروته عندما قامت حركة حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة في 2007/6/14 الــذي اعتبر إلغاءاً وعودة عن طريق الحوار والديمقراطية كسبيل لحل الخلافــات والاخــتلاف فــي وجهات النظر وتمت السيطرة بالقوة العسكرية على كافة مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية في قطاع غزة والذي ترك أثره على مجمل الحياة العامة لسكان القطاع وعلى مــستقبل القــضية الفلسطينية والمشروع الوطني وإقامة الدولة وإنهاء الاحتلال[2].

وتم قطع الاتصالات والحوارات بين الطرفين ووصلت إلى طريق مسدود، حتى تجدده في دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس للحوار بين فتح وحماس وبقي الوضع حتى حــدوث الحرب الأخيرة على قطاع غزة من قبل قوات الاحتلال في تاريخ 12/27/ 2008 وما زالــت الدعوات مستمرة لمواصلة الحوار بين الحركتين لإنهاء حالة الانقسام السياسي والجغرافي بــين الضفة وغزة وقد تم تجدد الدعوة للحوار بين الطرفين حيث تم عقد حوار في القاهرة ضــم 13 فصيلاً فلسطينياً، وبعد 10 أيام تم الاتفاق على تشكيل خمس لجان لمتابعة الحوار حتى صــدور الوثيقة المصرية كحل بين هذه الفصائل، وما زالت حتى الآن قيد التوقيــع لوجــود عــدد مــن التحفظات عليها من حركة حماس مع العلم أن حركة فتح قامت بالتوقيع عليها.

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم 1 كانون ثاني/ 12/31/ 2007، رام الله، أيار 2008 ص 7.

[2] احمد مصلح، ***السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة الآثار والمخاطر***، **مجلة سياسات** العدد 3 صيف حزيران 2007/ ص 89.

أسباب الخلاف بين الحركتين:

ازدادت التحليلات حول سبب الخلاف بين الحركتين، وذلك بعد وصوله إلى الاقتتال واستخدام السلاح لحل هذا الخلاف، كما حدث في غزة بتاريخ 2007/6/14، عندما لجأت حماس إلى أسلوب القوة العسكرية المسلحة، والاستيلاء على مقرات الأجهزة الأمنية، ومن ثم السيطرة على قطاع غزة .

هناك من يقول أن السبب وراء ذلك هو اختلاف بين برنامجين، وآخر يصفه بأنه صراع سياسي على السلطة، وآخر من يذهب إلى غير ذلك من أسباب، خاصة بعد أن شاركت حماس للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية عام 2006 وحصولها على أغلبية من مقاعد المجلس التشريعي، والذي أدخلها في مؤسسات السلطة الوطنية لأول مرة، وجعلها تشكّل أول حكومة من بين أعضائها، ومن بعدها حكومة الوحدة الوطنية.

بعد أن تناولنا بعض المحطات لتاريخ العلاقة بين حركتي فتح وحماس ، نجد أنفسنا أمام تاريخ طويل من التعقيد والتجاذبات التي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن حتى وصلنا إلى ما نحن عليه، وبعد تتبع تاريخ الخلاف الحاصل بين الحركتين على مدى تاريخهما نجد أن جذوره بدأت مع انطلاق حركة فتح والإخوان المسلمين فإننا نستطيع القول إن البعد الشخصي لبعض القيادات لكلا الفصيلين قد ترك أثراً سلبياً وزاد من حدة الإشكالية وتعميقها بين الطرفين، وأن التعصب الحزبي لأبناء التنظيمين قد زاد من حدة الخلاف واستمراره، وفي حقيقة الأمر إن التعصب كان نتيجة، وأن الشخصنة والتعصب هي الشكل الظاهري للخلاف ولكن هناك ما هو أعمق [1].

إن الخلاف الآيدولوجي يأتي في مقدمة الأسباب وإذا كانت الايدولوجيا هي نسق علمي يفسر الكون والحياة والإنسان ومن ثم صياغة نظام سياسي واقتصادي لمجموعة من الناس تلتقي على الفهم المشترك، وان عملية التقاء المصالح موجودة لجميع الايدولوجات في العالم وقيامها بعملية الاستقطاب والتنظير من أجل الوصول للحكم والسلطة في النهاية، وبما أن حركة حماس

[1] عبد الغني سلامة، ***إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحماس***، **مجلة تسامح** العدد 27/ كانون الأول 2009 ص 30 .

تحمل ايدولوجيا دينية وإنها تمثل الدين فإن ممارساتها على الواقع سوف تنطلق من هذا المنطلق وان كل ما يصدر عنها يمثل الصواب وكل من يخالفه يعتبر خارجا عن الجماعة وعن شرع الله[1].

منذ انطلاق حركة حماس في 1987/12/14 حتى توقيع اتفاق أوسلو كان الخلاف بين الحركتين ضمن الإطار السياسي والتنافس بين تيارين سياسيين، لكنه بقي تحت السيطرة ومضبوطا حتى بعد قيام السلطة الوطنية عام 1994[2]، وإن وجود برنامجين مختلفين لكلا الحركتين كون برنامج حركة فتح ومنظمة التحرير يستند أساساً إلى خطة التسوية عبر المفاوضات والعمل على اقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، وتمثل ذلك من خلال اتفاق أوسلو عام1993، والبرنامج الآخر لحركة حماس الذي يستندً إلى خط المقاومة وعدم جدوى المفاوضات ورفض اتفاق أوسلو وتبعاته . وإذا كان ثمة حديث عن أزمات فهو في حقيقته تعبيرٌ عن عملية إدارة كلّ منهما لبرنامجه ضمن الظروف المتاحة، وما يواجه كل برنامج من عقبات وتحديات[3].

السبب الثاني للخلاف يتمثل رفض حركة حماس الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ورفض الانضمام إليها بحجة علمانيتها وأسباب عقائدية، وإن عدم وجود مرجعية مؤسسية يحتكم إليها الطرفان، تضبط آليات اتخاذ القرار الوطني، كما تضبط آليات التداول السلمي للسلطة، وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني كانت من أسباب استمرار الخلاف والصراع بين الحركتين وفق برامج سياسية مختلفة ومتضاربة ومتعارضة[4]. ،وأن تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها كيان سياسي ومعنوي، وسيطرة حركة فتح عليها منذ أكثر من 40 عاماً والتداخ لمؤسساتها مع السلطة زاد من حدة الإشكالية إضافة لعدم قدرة م. ت. ف على تشكيل مجلس وطني فلسطيني منتخب شعبيا ويمثل كافة الشرائح المختلفة

---

[1] عبد الغني سلامة، المرجع السابق، ص 30 - 31.

[2] محسن صالح ، **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 -2007** مرجع سابق، ص 68.

[3] محسن صالح أزمة فتح وأزمة ؟ موقع الجزيرة بتاريخ2006/10/25
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5E1A5CCE-626A-4FC0-8BEA-7EB1383D32CD.htm

[4] محسن صالح، تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة؟ موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2008/9/6.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8518609-168D-49AE-A26F-E421CC9E75AB.htm#0

للفلسطينيين، فضلا عن فقدان هذا المجلس فعاليته ودوره منذ سنوات طويلة، ولم يتم انتخاب مجلس جديد ولجنة تنفيذية جديدة منذ 1996 [1].

محاولة حركة حماس تشكيل قوة موازية للسلطة الفلسطينية وتحديداً في غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي عام 2005 وكذلك عدم التوصل لاتفاق بين الطرفين على اقتراح حركة حماس إدارة شؤون القطاع ورفض حركة فتح لوجود السلطة و م.ت.ف كمرجعية عليا، وقد فشلت الحركتين في إدارة الأزمة بالطريقة والأسلوب الديمقراطي مما جعل الأمور تزداد تعقيداً في ظل غياب الأسلوب الديمقراطي وغياب فكرة قبول الآخر[2].

إن اختلاف البرامج السياسية لكلا الحركتين واستمرار الحصار الدولي ومنع المساعدات أديا إلى فشل حكومة الوحدة الوطنية، وتمت السيطرة العسكرية لتطلق الرصاصة الأخيرة على تلك الحكومة، مما أدى إلى إدخال الساحة الفلسطينية في أوضاع مأساوية من الفوضى والإرباك وحصول تجاذبات أدت في النهاية لحدوث الاقتتال بين الحركتين وانتهى بالسيطرة العسكرية لحركة حماس على قطاع غزة وسيطرة السلطة على الضفة الغربية، وحدث الانقسام السياسي والجغرافي والذي اعتبر الأسوأ في تاريخ الشعب الفلسطيني ونضاله عبر عدة عقود.

من بين الأسباب الأخرى للخلاف هو تفرد حركة فتح على السلطة، ودخول حركة حماس للانتخابات والسيطرة على السلطة وتشكيل حكومة منفردة في ظل اتفاق أوسلو الذي لا تعترف به أصلا وعدم اعتراف حركة حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى محاولات حماس ان تكون بديلاً عن المنظمة يبقى من بين أسباب الخلاف[3]. مما شكل بداية للتنازع على الصلاحيات بين الطرفين، وزيادة على ذلك قيام الاحتلال بفرض الحصار وتأييد المجتمع الدولي وتنكره لنتائج الانتخابات التي سبق وأن اعترف بنزهاتها، الذي أدي في النهاية إلى وقوع الحركتين في أخطاء كثيرة من قبيل الفعل ورد الفعل.

---

[1] محسن صالح الشرعية الفلسطينية المستباحة، بتاريخ 2008/10/8، موقع الزيتونة، http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029

[2] محسن صالح ، **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 -2007** بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1 2007 ص 68 -69 .

[3] ماجد كيالي، **الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل**: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2009 ص 15.

أما جوهر الخلاف فهو وجود تناقض بين مشروعين وما له علاقة بالمرجعية الايدولوجية لكلا الحركتين، واستناد كل منها إلى منطلقات أيديولوجية وفكرية متضاربة ومتباعدة، فمنها من ينطلق من أرضية دينية؛ بأن فلسطين من البحر إلى النهر أرض وقف إسلامي وان المرجعيات السياسية الدنيوية لا تعني لها شيئا ، وأخرى تبنّت حلول التسوية الداعية إلى خيار الدولتين في فلسطين التاريخية والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام شامل.

يتضح لنا مما تقدم وجود إشكالية وفجوة في العلاقة بين الطرفين أصبحت تضيق باتجاه ما هو سياسي خاصة بعد التصريحات المتتالية لقيادة حركة حماس بقبول إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967، كحل مرحلي وهدنة طويلة الأمد وعودة اللاجئين... وإن مشاركة حركة حماس في الانتخابات البلدية والتشريعية الأخيرة للسلطة التي أسست على اتفاق أوسلوا يشير إلى ما سبق. مما يعني اقتراب مطالب حركة حماس من مطالب فتح مع وجود تباين في الأسلوب وأهداف كل منهما.

وأخيراً لا يمكن استثناء عامل آخر لا يقل أهمية عن ما ذكر و هو تأثر الخلافات الفلسطينية بالخلافات العربية والإقليمية ووقوع الحركتين ضمن دائرة الاستقطاب الإقليمي لكلا الحركتين، ووجود معسكر الاعتدال والممانعة وتأيد كل طرف لأحد هما لعبت دوراً سلبياً في التاثير واستمرار الخلاف بين الحركتين والتسبب في إطالة أمد الانقسام بين حركتي فتح وحماس.

آلية حل الإشكال بين الحركتين:

لقد بات واضحا أن للمأزق الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني جذور وهي لا ترجع للحظة التي دخلنا فيها انتخابات تشريعية فقط بل ترجع الجذور إلى بنية مؤسساتية تفتقر للفكر والتفكير الاستراتيجي، وعدم الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة حيث إنه لا يمكن أن يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة.

من أجل حل هذا الإشكال لا بد من تغليب المصالح العليا للشعب الفلسطيني على المصلحة الحزبية والشخصية لجميع القوى السياسية وخاصة فتح وحماس وإذا ما عرفنا أن جوهر المشكلة هو الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من قتل وتدمير وسجن وحصار وتجويع لشعب فلسطين، ومن تهويد لأرضها، وبالتالي فإن التحدي الأكبر أمام الجميع هو في كيفية التخلص من الاحتلال وإنهائه.

تجارب الحوار بين فتح وحماس جميعها فشلت في الخروج باتفاق حتى اللحظة ولا بد لقادة كلا الطرفين بقبول الآخر الفلسطيني بعيداً عن سياسة التهميش والإقصاء، وكذلك لا بد لقيادة الحركتين أن تكونا جاهزتين لتوفير المناخ المناسب للحوار الوطني، من خلال وقف كل إشكال المضايقات والاعتقالات السياسية والقبول بالديمقراطية ونتائجها وأن التنازع على السلطة قد أضر بعملية التحرر والبناء الوطني.

تضافر الجهود العربية للمساهمة في حل الأزمة من خلال ممارسة ضغوطها على الأطراف الدولية التي فرضت الحصار وأوقفت الدعم المادي والسياسي وعلى الطرفين حشد الجهود من أجل إتمام المصالحة والالتفات للمصالح العليا ومستقبل القضية الفلسطينية والنظام السياسي والاحتكام لصناديق الاقتراع والمرجعية السياسية للخروج من الأزمة الحالية، ويجب على الجميع عدم الاحتكام للسلاح والعنف بكافة إشكاله لحسم الخلافات بين الطرفين وإدارة الاختلاف بالطرق السلمية والشرعية[1].

لا يمكن أن ينجح الحوار بدون تهيئة الأجواء المناسبة له من قبل الطرفين، وتنازل كل طرف عن مواقفه التي من الممكن أن تفشل الحوار، وبداية يجب أن يتفق الطرفان على وقف كافة مظاهر التحريض المعلن وغير المعلن، وعبر وسائل الإعلام المختلفة وفي أدبيات الحركتين، فالحوار عبر وسائل الإعلام يفجّر الأمور ويزيدها تصعيداً[2].

---

[1] ماجد كيالي، **الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل**: المرجع السابق ص 35 - 36.

[2] تيسير نصر الله فتح وحماس.. سيناريوهات محتملة موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2006/10/25
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/70C6CEEE-ABAD-47E2-90DB-B699EFF62A69.htm

الاتفاق على الثوابت الفلسطينية والبرامج التي تصل في النهاية التخلص من الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والمشاركة السياسية الفاعلة لجميع الفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية في وضع الأسس الجديدة لإصلاح م ت ف.

وضع آليات لتعزيز الوحدة الوطنية والإسلامية من خلال التغلب على تداعيات وأثار الانقسام والاقتتال مادياً ومعنوياً وتحمل المسؤوليات والتبعات عن كل ما خلفه الانقسام على الإفراد والمؤسسات ووضع برامج زمنية لتحقيق ما يتم الاتفاق علية.

قيام النخب من مفكرين وعلماء ورجال أعمال ورؤساء الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية والشبابية وأساتذة الجامعات والشخصيات المستقلة والأحزاب السياسية... بعقد اجتماعات من أجل تشكيل جماعات ضغط على الطرفين لإنهاء الانقسام.

وضع إستراتيجية وطنية تنسجم مع جميع الاتفاقيات السابقة والمتفق عليها كوثيقة الوفاق الوطني والقاهرة والاتفاق على إجراء الانتخابات والقبول بنتائجها وتداول السلطة بشكل سلمي والقبول بالممارسة الديمقراطية .

الاتفاق على مرجعية مؤسسية وبناء الثقة إلى جانب القضايا التفصيلية الأخرى والتي ظهرت نتيجة الانقسام كالأجهزة الأمنية والمحاصصة والحكومة والانتخابات والتي شكلت صراعا بين الحركتين. وان وجود مرجعية مؤسسية يحتكم إليها الطرفان تضبط آليات اتخاذ القرار الوطني، كما تضبط آليات التداول السلمي للسلطة، وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية التي وجدت قبل أكثر من 40 عاماً، مظلة مقبولة للطرفين. بعد أن يتم الاتفاق على إصلاحها ودخول جميع الفصائل تحت ظلها.

الاتفاق على رؤية وإستراتيجية شاملة وإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني استجابة للتغيرات وتلبية الأولويات والاحتياجات والرؤية المطلوبة تشمل المنظمة والسلطة والطابع الديمقراطي للنظام السياسي، والتحرك السياسي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأيضا

الاتفاق على مجمل القضايا التفصيلية فيما يخص هيكلة وبناء الأجهزة الأمنية والتي تهدف في النهاية لإنهاء الاحتلال.

ولا بد من المراجعة لسياساتهم وبرامجهم وتعزيز نقاط الالتقاء بينهم واللقاء على برنامج سياسي مقبول لجميع الأطراف كما عبر عن ذلك الدكتور غازي حمد في رسالته التي وجهها لقيادة حماس. وان الخلاف الجوهري يكمن في وجود تصورين رئيسين للمشكلة الفلسطينية، وطبيعة الخيارات المطلوب انتهاجها في التعاطي مع إسرائيل[1].

---

[1] الطيب بوعزه، في المصالحة بين قبيلتي فتح وحماس، موقع،المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث، بتاريخ **2008/12/16** http://www.paldsr.org/?page=details&newsID=101&cat=22

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BD84231E-1C84-414C-8FCC-A532FC2332D7.htm

الفصل الرابع

آثار الخلاف بين حركتي فتح وحماس على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

آثار الخلاف بين حركتي فتح وحماس على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين

مقدمة

إن المتتبع لتطورات الحياة السياسية الفلسطينية ، والمنظمات الفلسطينية الوطنية والإسلامية منذ تاريخ نشوؤها يلاحظ وجود عقبات كثيرة اعترضت مسيرتها النضالية، وحصول خلافات بين التنظيمات الفلسطينية سواءً على الساحة الفلسطينية الداخلية أو الخارجية، ومع بعض البلدان العربية أو أنظمة الحكم فيها، أو فيما بين هذه التنظيمات من وطنية وإسلامية ويسارية ...الخ، بل وصل الخلاف داخل التنظيم الواحد وأحيانا كان ينتهي بحصول انشقاق داخل التنظيم، وهذا ما حصل في حركة فتح والجبهة الشعبية والديمقراطية وحماس والإخوان المسلمين من قبل.

إن الخلاف بين التنظيمات والأحزاب ليس جديداً وقد يكون طبيعيا من الناحية السياسية في ما بين المعارضة والسلطة وبين الإسلامي واليساري، وهو موجود ومستمر منذ عشرات السنين وله جذور ممتدة لأكثر من ذلك، لكنه برز بشكل واضح منذ الثمانينات وأوائل التسعينات وبشكل أوضح منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، وظهر بشكل جلي في السنوات الأخيرة وبعد انتفاضة الأقصى ومشاركة حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 واستلامها السلطة رئاسة الحكومة ورئاسة المجلس التشريعي ثم السيطرة بالكامل على المؤسسات العاملة في قطاع غزة بالقوة العسكرية المسلحة.

بعد مضي ما يزيد عن ثلاثة أعوام على الانقسام بين حركتي فتح وحماس أصبح أمراً واقعاً يجري تكريسه على الأرض بل ويغرس جذوره في كافة المجالات، وما يتركه من آثار مدمرة على الك الفلسطيني الذي لم يعتاد سابقا على مثل ذلك، وأن إطالة أمد هذه الحالة التي تتكرس يوماً بعد يوم بكل قوة سيجعل من العودة عنها في فترات لاحقة أمراً صعب المنال وإن تحقق ذلك فسيكون بأثمان واستحقاقات باهظة يتحمل عبئها شعبنا الفلسطيني بالدرجة الأولى .

إن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة قد أوصلت الشعب بأكمله إلى حالة غير مسبوقة من اليأس والإحباط وإن ممارسات الطرفين في الضفة وغزة طالت الحريات العامة والخاصة والعملية الديمقراطية والتعددية السياسية واستمرار حملات الاعتقال السياسي في غزة والضفة أيضا، ويجري ذلك في ظل الإصرار على فرض سلطة الأمر الواقع وإقامة المجتمع الخاص بكافة أبعاده ومكوناته في القطاع.

إن استمرار الخلاف والانقسام ووصوله إلى مرحلة متقدمة وعدم وجود علاج للحالة الفلسطينية حتى اللحظة قد ترك آثاراً وانعكاسات وتداعيات على مجمل الحياة العامة للشعب الفلسطيني ومن مختلف الجوانب.

نحاول في هذا الفصل التعرف على آثار وانعكاسات الخلاف والانقسام بين حركتي فتح وحماس على مختلف الجوانب، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية،

كما نحاول التعرف على آثار الانقسام على القضية الفلسطينية والمشروع الوطني وعلى المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية وخاصة المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والحريات العامة وحرية التعبير والصحافة والتعددية والتداول السلمي للسلطة.

أولا: أثر الخلاف والانقسام بين حركتي فتح وحماس على الحياة العامة من مختلف الجوانب

الجوانب السياسية

إن التدهور الذي حصل في الضفة وقطاع غزة وزيادة حدة الانقسام بين حركتي فتح وحماس قد ألقى بظلاله على مختلف جوانب الحياة للشعب الفلسطيني، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والأخلاقية وكذلك على القضية الفلسطينية، والنظام السياسي بمجمله. ويمكن أن نلخص هذه الآثار من الناحية السياسية بما يلي:

لقد خلف الانقسام حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين إحداه تحت الاحتلال والأخرى تحت الحصار، مما يعتبر تدميراً للقضية الفلسطينية والمشروع التحرري بكل الأشكال الذي استمر على مدى عقود من التضحيات، والاتجاه إلى إضعاف وتهميش دور (م ت ف) التي طالما كانت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والتشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه، وإبطال قرارات الشرعية الدولية التي اعتبرت الضفة والقطاع وحدة واحدة، ومكن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان بالضفة وتهويد القدس بشكل غير مسبوق، كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية والتذرع بعدم وجود شريك فلسطيني، والتهرب من عملية السلام لضعف الموقف الفلسطيني[1].

ازدياد التدخلات الخارجية في صنع القرار الفلسطيني حيث فقد القرار كثيراً من الاستقلالية التي طالما حاول الفلسطينيين على مدى نضالهم الطويل التعبير عن حقهم بالحرية بتقرير المصير وعدم التدخل في شؤونهم انطلاقاً من حقهم في الاستقلال وأصبحت عدداً من القوى والفصائل الفلسطينية مرهونة بالقرارات الخارجية لبعض الدول والفصائل، وأصبحت مرتبطة بالنزعات الفكرية والايدولوجية والسياسية لمعظم الحركات في الخارج. وفتح الطريق أمام عودة بعض المقترحات من خلال الدعوة لعودة الوجود المصري في قطاع غزة، والخيار الأردني في

---

[1] إبراهيم أبراش، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني 08/06/ 2009
http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

الضفة وإن كان من خلال صيغة جديدة، والذي تدعمه دولة الاحتلال الإسرائيلي[1]. وقد برز بشكل واضح من خلال ما يسمى بمعسكر دول الممانعة وعلى رأسه سوريا وإيران وقطر وحزب الله ....، ومعسكر دول الاعتدال بقيادة مصر والسعودية والأردن...وتأثير العلاقات والمصالح الدولية على كل طرف من الأطراف الفلسطينية.

تراجع التأييد العربي والدولي لنضال الشعب الفلسطيني وذلك بسبب تدني المستوى الإعلامي الفلسطيني وقوته لدى الاحتلال الإسرائيلي وعلاقته الخارجية إضافة إلى تراجع تأثير حركات اليسار الدولية وتعاطفها التي اعتبرت دائما حليفاً ونصيراً للقضية الفلسطينية، بعد التشويش على عدالتها، عند رؤية أبناء الشعب الواحد يتصارعون فيما بينهم، إضافة إلى بروز الاهتمام الدولي بقضايا دولية أكثر أهمية ممثلة بمكافحة الإرهاب وقضية العراق وأفغانستان والملف النووي الإيراني[2]. وقد ظهرت بشكل أوضح عندما شنت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتي خلفت أكثر من 1500 شهيد، وآلاف الجرحى إضافة إلى تدمير البنية التحتية والمساكن واستمرار والحصار.

إن انشغال الفلسطينيين بالخلافات الداخلية فيما بينهم على حساب قضاياهم الوطنية وتأثير الانقسام على الشارع الفلسطيني وطغيانه على غيره من الإشكاليات وعدم الاهتمام بالقضايا الكبرى، مما شجع إسرائيل على الاستمرار بممارساتها في التهويد للقدس وبناء المستوطنات والجدار لعدم وجود موقف فلسطيني موحد وأي ضغط دولي بهذا الشأن[3].

وجود حالة من الإحباط واليأس وخيبة الأمل لدى الفلسطينيين في الداخل والخارج لما وصلت إليه الحالة الفلسطينية، وأصبح هناك تراجع وانحطاط في المستوى الأخلاقي بين الفصائل

---

[1] إبراهيم أبراش، الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني 08/06/ 2009
http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

[2] ماجد كيالي، **الصراع على السياسات والسلطة في الساحة الفلسطينية، المقدمات والتداعيات وما العمل؟**مرجع سابق ص 27.

[3] عاطف أبو سيف، ***النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير***، **مجلة سياسات**، العدد 8، ربيع 2009، ص 10 -11

وقيامهم بقتل بعضهم البعض بدم بارد ودون أي مبرر أو رادع ديني أو أخلاقي لما يتم القيام به، حيث وصلت أعداد القتلى إلى أرقام قياسية حسب تقارير حقوق الإنسان[1].

تغييب المصالح العليا لدى الشعب الفلسطيني على حساب القضايا اليومية والانهماك بها من معابر وحدود ومعونات وأعمار الخ، وتركيز الخطاب السياسي الفلسطيني على القضايا الفلسطينية والخلافات والتصريحات والمناكفات الإعلامية على حساب القضايا الأساسية والهم الفلسطيني العام ممثلا بالحقوق السياسية الفلسطينية.

تعثر عملية التسوية وتحقيق السلام وحلم اقامة الدولة لعدم قدرة النظام السياسي والقيادة السياسية على معالجة القضايا الداخلية، وبالتالي ضعف التأثير واحداث التغيرات الدولية والإقليمية لصالح القضية الفلسطينية أو زيادة الضغط على إسرائيل وتحقيق السلام أو مواجهتها العقاب حسب النصوص في القانون الدولي. وان الدعم المحدود المقدم من بعض الإطراف الدولية للقضية الفلسطينية يندرج تحت مصالح سياسية بالدرجة الأولى على حساب الهم الأكبر للفلسطينيين ودعم قضيتهم وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة.

- وجود خطورة ومشكلة كبرى في استمرار الوضع والخلاف والانقسام على النظام السياسي ومستقبل مشروع التحرر الذي يهدف إلى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ووجود إخفاقات كبيرة في فاعلية الحياة السياسية الفلسطينية والتي يقصد بها تحقيق غاياته وتطلعات مواطنيها،

---

[1] وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية مثير للقلق، ميرفت صادق الجزيرة نط 2009.
http://aljazeera.net/NR/exeres/D757C304-C705-4D1F-9A04,qu
للمزيد انظر تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 2007 و 2008 و 2009 على التوالي.
-أظهرت التقارير السنوية حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، أن 176 فلسطينيا قتلوا خلال العام 2005 منها 95 حالة وقعت في غزة ، 81، حالة في الضفة الغربية، كما أظهر تقرير سنوي حول وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية أن 345 فلسطينيا قتلوا خلال العام 2006، منها 65 حالة على خلفية الاقتتال الداخلي بين حماس وفتح، بالمقارنة مع عام 2007 فقد شهد 585 حالة، منها 503 حالة وقعت في غزة، 82 حالة في الضفة الغربية منها:346 حالة على خلفية الاقتتال الداخلي بين حماس وفتح. في حين أظهر التقرير السنوي لعام 2008 أن 191 فلسطينيا قتلوا، منهم 136 حالة في قطاع غزة 55 في الضفة الغربية، بينهم 16 طفلا و19 امرأة، وهذه الأرقام لا تشمل الشهداء الذين سقطوا على يد الاحتلال الإسرائيلي حيث استشهد بسبب الحرب الأخيرة على غزة أكثر من 1500 شهيد.

وان عجز النظام السياسي عن تحقيق مهامه المتعلقة بالاستقرار والمرونة والكفاءة والفاعلية، فلن يكون نظاماً ولن يستطيع الحفاظ على وجوده كما يقول هربرت سبيرو[1].

- إن استمرار الانقسام والتعطيل لمشروع المصالحة الفلسطينية والخروج من المأزق الحالي، يهدد النظام السياسي الفلسطيني ويخلق واقعا يصعب معالجته مع مرور الزمن وبالتالي سوف يكون لدينا نظامان سياسيان مختلفان.

لذا يجب تفعيل النظام السياسي من أجل مواجهة جميع التحديات والتحولات، ولا بد من إعادة النظر في مكونات النظام السياسي والبحث عن سبل تفعيله وتطويره من أجل مجابهة التحديات والتهديدات والمعيقات التي تعترضه.

- لقد كان تصعيد حركة حماس وسيطرتها بالقوة العسكرية على قطاع غزة تصعيدا امنيا وسياسيا وعسكريا، والذي قوبل بالرفض شعبياً، وإجراء من قبل الرئيس أبو مازن بإعلان حالة الطوارئ وإقالة الحكومة والذي أدى إلى قيام كل طرف من الأطراف بإحكام السيطرة على مناطق نفوذه.

انتقال حالة الصراع بين حركة حماس وفتح على الصلاحيات ضمن إطار السلطة الفلسطينية إلى خارج نظامها حيث أصبح هناك حكومتان كل منهما تصدر قراراتها وتعين وترقي وتقرر ولكل منهما إدارته على الأجهزة الأمنية مما أوجد انقساماً سياسياً وجغرافياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة [2].

لقد أصبح الخلاف الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس جوهر الخطاب الإعلامي الفلسطيني، وتراجع الاهتمام بقضايا الأسرى والجدار والمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني.

---

[1] عاطف أبو سيف، ***النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير*** **مجلة سياسات** العدد 8، ربيع/ 2009 ص 11 - 14.

[2] مريم عتياني، محسن محمد صالح، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006 - 2007** ط1 بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008 ص65.

ظهور النزعة التحريضية ضد المؤسسات الإعلامية من تلفزيــون وصــحف يوميــة وعمليات الاعتداء أساءت لصورة النضال الفلسطيني، وأضفت عليه صورة التنــاحر الحزبــي بعيدا عن المصلحة العليا، وبالتالي فقد أثر على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين وحصول انتكاسة بدل التقدم، وبروز النزاع السياسي والحزبية على مجال الحقوق والحريات العامة التي أصبحت مرتبطة في الانتماء السياسي والقيام بالاعتقالات السياسية والاحتجاز لدى الطرفين في الضفة وغزة،

الجوانب الاقتصادية

لقد خلفت انتفاضة الأقصى تراجعاً في الاقتصاد الفلسطيني في الــضفة وغــزة وتزايــد فــي معدلات البطالة والفقر نتيجة الحصار والإغلاق في الفترة الممتدة من عام2000 لغايــة2006 والذي نتج بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد ورفض السلطة القيام بدور سياسي وأمني حسب مــا تريده إسرائيل، وقامت بسياسة إضعاف السلطة من خلال القيود التي فرضت على السلطة فــي اتفاق أوسلو إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني إلــي الاقتــصاد الإســرائيلي والمــساعدات الدولية، مما جعل السلطة والمجتمع الفلسطيني عرضة للضغوط والابتزاز السياسي والذي حصل أكثر من مرة وخاصة بعد فرض الحصار الدولي سياسياً واقتصادياً علي الشعب الفلسطيني فــي الضفة وقطاع غزة بعد فوز حركة حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة[1].

أكد العديد من الخبراء والاقتصاديين من خلال ورشات عمل لرجال أعمال واقتصاديين وكذلك تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس في المراقب الاقتصادي والمراقب الاجتماعي أن المجتمع الفلسطيني يعاني من خطر التماسك في الضفة وغزة[2]، وأن الانقسام الفلسطيني يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، وقيام إسرائيل تحت ذرائع مختلفة بضرب واستهداف المنشآت الاقتصادية والصناعية في غزة، كذلك تزايد الحصار الذي وصل إلى أعلى مستوياته، وأعاق النمو الطبيعي لجميع القطاعات، وشعور

---

[1] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سابق، ص304.

[2] انظر تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية**: رام الله .من عام 2004 لغاية 2008.

رجال الأعمال بالعجز أمام حالة التدمير في غزة التي أعقبت الحرب في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009، حيث تم تدمير أكثر من 90 مصنعاً، وضياع مئات الملايين من الدولارات التي كانت يجب أن تذهب إلى خزينة الدولة تزايد حالات الفقر والبطالة بسبب فقدان العديد من المواطنين وظائفهم ومحلاتهم ومؤسساتهم التي كانوا يعملون بها، وارتفاع نسبة البطالة لأعلى نسبة تشهدها الأراضي الفلسطينية لما يزيد عن 65% [1].

لقد أدى استمرار الحصار والانقسام إلى حدوث انهيار في البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وتعطيل حرية الأفراد والسلع بين الضفة وغزة والخارج مما زاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الخارجية، وتدني قدراته الإنتاجية وتراجع معدلات الدخل المحلي والإجمالي[2] وقد اتضح أكثر في غزة، سواء بالنسبة للموارد المادية الضعيفة أصلا، أو بالنسبة للمنشات الصناعية التي توقف أكثر من 90% منها عن العمل، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الزراعة الذي توقف عن التصدير بصورة شبه كلياً، إلى جانب التدهور في قطاع الإنشاءات والتجارة والخدمات وذلك بسبب التراجع الحاد للواردات والصادرات بصورة غير مسبوقة، إلى جانب إفلاس العديد من الشركات في قطاع غزة حيث هبط عدد المؤسسات من 17796 مؤسسة عام 2007 إلى 15483 مؤسسة بنسبة انخفاض 13% وتم توقف جميع المصانع عن الإنتاج والتصدير لعدم وجود المواد الخام.

أيضاً مصانع الأدوية تضررت للسبب نفسه، وهجرة الكفاءات حصول تدهور عام في الأوضاع الاقتصادية وخاصة في القطاع الصحي والتعليمي، إضافة إلي القطاع الزراعي والسياحي والصيد البحري وسوء توزيع الدخل والاستهلاك وبروز شرائح جديدة من أثرياء الأنفاق وتجار السوق السوداء والتهريب [3].

هجرة رؤوس الأموال لعدم وجود بيئة مستقرة للاستثمار وخسائر القطاع السياحي بلغت 16 مليون دولار بطريق غير مباشر، و12 مليون نتيجة الحرب واستهداف الفنادق والمطاعم

---

[1] حصاد حكومة حماس في فلسطين، إحصائية لمركز الإحصاء الفلسطيني.
http://www.alshahed.free-forums.org/3-vt11011.html#axzz3cTXxEfVg

[2] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**، مرجع سابق، ص 279.

[3] غازي الصوراني الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة 26-08-2009
http://www.ajras.org/?page=show_details&table=studies&Id=94

واستمرار إغلاق المعابر، وصول الوضع إلى حالة من الشلل التام في الاقتصاد الفلسطيني والذي ينذر بخطر شديد والاستغناء عن الأيدي العاملة في القطاع السياحي من 2000 - إلى 600 عامل فقط[1].

الخسائر المباشرة في غزة وحدها تقدر بحوالي 48 مليون دولار شهرياً - منذ منتصف حزيران 2007 - و تتوزع على قطاع الصناعة بمعدل 16 مليون دولار بنسبة 33% و على قطاع الزراعة بمعدل 12 مليون دولار بنسبة 25% وعلى القطاعات الأخرى، التجارة والإنشاءات والخدمات والصيد بمعدل 20 مليون. أما الخسائر الناجمة عن الحرب التي شنها الاحتلال ضد قطاع غزة في 2008/12/27 وبداية عام 2009 فقد بلغت الخسائر حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1.9 مليار دولار[2].

اتساع حجم البطالة و الفقر، وارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة منتصف عام 2009 - تصل إلى 35.6% ، من مجموع القوى العاملة البالغة حوالي 348 ألف منهم (105000) في القطاع العام (منهم 75 ألفاً يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله، و 30 ألفاً من الحكومة المقالة في غزة) إلى جانب 119 ألف يعملون في القطاع الخاص منهم حوالي 20 ألف عامل في الانوروا والمؤسسات غير الحكومية، أما العاطلون عن العمل فيقدر عددهم بحوالي 124 ألف عاطل عن العمل، وهؤلاء المتعطلون يعيلون ما يقرب من 615 ألف نسمة ما يعادل 41% من مجموع سكان القطاع البالغ 1.5 مليون نسمة يعيشون تحت مستوى خط الفقر أو في حالة من الفقر[3].

الصناعات الأكثر تضررا في قطاع غزة هي صناعة الأثاث التي انخفضت منشآتها من 600 منشأة عام 2006 إلى نحو 120 منشأة في بداية النصف الثاني للعام 2007 ، وانخفض

---

[1] الانقسام أدى لتدهور الاقتصاد الفلسطيني، بتاريخ 2008/7/18 موقع هنا فلسطين
http://www.herepal.com/news.php?action=view&id=7284

[2] غازي الصوراني الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة 26-08-2009
http://www.ajras.org/?page=show_details&table=studies&Id=94

[3] غازي الصوراني الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة 26-08-2009
http://www.ajras.org/?page=show_details&table=studies&Id=94

عدد العاملين في صناعة الأثاث من 5500 إلى نحو 550 عامل فقط وكذلك الأمر في قطاع الصناعات الغذائية الذي انخفضت منشآته من 80 منشأة إلى نحو 28 منشأة ، وانخفض عدد العاملين فيه من 2500 عامل إلى نحو 300 عامل فقط ، في حين انخفضت أعداد المنشآت العاملة في قطاع صناعة الملابس والنسيج من 960 منشأة إلى نحو 48 منشأة فقط ، وانخفض عدد العاملين فيها من 16 ألف عامل إلى نحو 800 عامل في يوليو 2007 ، وكما هو معروف فقد انعدمت عمليات التصدير الخاصة بهذه الصناعات منذ تموز 2007[1] .

نستنتج أن الوضع الاقتصادي تدهور في العديد من جوانبه وقطاعاته وظهرت بشكل واضح في قطاع غزة أكثر من الضفة وارتفاع معدلات البطالة والفقر العالية تضعف من ترابط النسيج الاجتماعي بسبب ازدياد عمليات التهميش والإقصاء في الشرائح الفقيرة وانتقال أعداد كبيرة من العمال في القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم وانتقال منشآت عديدة إلى البلدان المجاورة، والاستثمار في الخارج، مما يشكل تراجعاً لمختلف جوانب الحياة وانتهاك للحريات العامة التي كفلتها القوانين الدولية وحقوق الإنسان.والذي ينعكس بطبعة الحال على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين وان التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة نسبة المتعلمين، وظهور عدد من المنظمات غير الحكومية التي تراقب الحكومات وتحاسبها، وكذلك زيادة نسبة المشاركة في العمل السياسي.

الجوانب الاجتماعية والثقافية

إن حصول الانقسام الفلسطيني الذي حدث في حزيران عام 2007 طال جميع جوانب المجتمع الفلسطيني ومنها الاجتماعية والثقافية، وترك آثاره على مختلف شرائحه ابتداء من الأسرة ومرورا بالطلبة وانتهاء بالنسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

---

[1] غازي الصوراني الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة 26-08-2009
http://www.ajras.org/?page=show_details&table=studies&Id=94

- لقد فقدت الأسرة الفلسطينية مناعتها الداخلية وأصبحت تعاني من التجاذبات السياسية والفصائلية، وحدث شرخ واضح في العلاقات الأسرية بين الزوج وزوجته والأب والأبناء، وصل أحيانا لحد القطيعة الأسرية، بسبب تغلغل الحقد والكراهية وقلة التزاور الاجتماعي في المناسبات الخاصة، إضافة لتزايد حالات الطلاق والتفسخ الاجتماعي، وازدياد ظاهرة العنف الأسري، والتسرب من المدارس والآثار النفسية من قلق وتوتر مستمر[1].

- أصبح الانقسام يفرق بين العائلة الواحدة حتى يمكن إن يطلق عليه بظهور جينات فتحاوية وجينات حمساوية وصل إلى انقسام العائلات إلى افخاد عكس ما كان عليه المجتمع وتجميع الانتماء للعائلات ثم للوطن[2].

- شكل الانقسام الداخلي تهديداً خطيراً على المرأة الفلسطينية وبنية المجتمع والوطن والمشروع الوطني والإنساني الذي تحمله إلى جانب الرجل والتي قدمت الآلاف من الشهداء وأكثر من 15 ألف أسيرة منذ عام 1967، وأصبح على المرأة عبئا إضافيا وزيادة في معاناتها من أجل تأمين لقمة العيش للأسرة وخاصة التي فقدت معيلها بسبب الحرب والاقتتال الداخلي.

- كما أثر الانقسام سلباً على نضال المرأة في مجال التشريعات والقوانين بسبب تعطل المجلس التشريعي وإعاقة سن العديد من القوانين والتشريعات ومن تحقيق الإنجازات في هذا المجال والتي تصب في صالح المرآة، وخاصة بعد أن حصلت النساء على 17 مقعداً في المجلس التشريعي 8 لحركة فتح و6 لحركة حماس واحدة أبوعلي مصطفى وواحدة فلسطين المستقلة وواحدة الطريق الثالث، في حين كان للمرأة 5 مقاعد فقط في المجلس السابق.

- لقد تسبب الانقسام في وقف نشاطات الكتل الطلابية وممارسة الحياة الديمقراطية في الجامعات باعتبارها موقع مهم في تشكيل الحياة الطلابية والذي يزيد عددهم عن 152.682 ألف طالب في الجامعات الفلسطينية في عام 2009 والذي يقدر أن يصل إلى ربع مليون في عام 2020م[3].

---

[1] خالد محمد صافي، الانقسام الفلسطيني الداخلي وأثره على المرآة الفلسطينية، بتاريخ 2010/4/21 _ http://www.blog.amin.org/khmtsafi/2010/04/21/%D8%A3%D8%A

[2] المرجع السابق، بتاريخ 2010/4/21 _ http://www.blog.amin.org/khmtsafi/2010/04/21/%D8%A3%D8%A

[3] ورقة عمل جبهة العمل الطلابي لمؤتم اثر الانقسام الداخلي على الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، بتاريخ 2009/1/6 http://www.pslfi.info/news.php.

- في أحدث استطلاع نفذه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة حول مدى تـأثير الانقسام على العائلة والحياة الأسرية في فلسطين أفاد 62% بـأن الانقسام والـصراع بـين الحركتين تسبب في ظهور مشاكل عائلية وأسرية، في حين ان 19.9% افادو بحـدوث العنـف والتهديد، وحول قياس تأثير الانقسام على الحياة الاجتماعية في قضية اختيار الزوجـات كانـت النتيجة ان 71.1% قد أفادو ان الانتماء السياسي لفتح أو حماس تأثير كبير في عملية اختيـار الزوجات في حين ان 25% أفادو بعدم وجود أثر و3.9% لا رأي لهم.

- وحول العلاقات بين طلاب المدارس أفاد 68.1%بحدوث ضرر في علاقـات الأطفـال مـع أصدقائهم وزملائهم بعد حدوث الانقسام. في أن الحدث الأبرز في نتائج الاستطلاع كان حـول الهجرة للخارج في حال سنحت الفرصة والظروف أفاد 47.8% أنهم يفضلون الهجرة في حـين أن 45% فضلوا البقاء و7.2% لا رأي لهم[1].

إن أخطر ما حصل من الانقسام هو تغييب وغياب الـدور الفاعـل للعلاقـة، بـين الـسياسي والاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والمؤسسات النقابية واللجان الشعبية والنقابـات والاتحادات[2].

من خلال هذا الاستطلاع يتضح مدى تأثير الانقسام على أهم بنيتين للمجتمع الفلسطيني ألا وهي الأسرة والمدرسة والتي تأثرت بشكل كبير وواضح، ولذلك فلا بد من إعـادة التنـشئة الاجتماعية للأسرة بعيداً عن التعصب الفئوي، من أجل بناء أسرة قوية متماسـكة ومـن أجـل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وبالتالي يكون مجتمعاً قادراً علـى مواصـلة مـشروعه الوطني والتحرري.

من خلال ما تقدم نجد أن هناك تداخل للحالة السياسية في الحالة الاجتماعية ولا يمكـن الفصل بينهما لتأثيرهما المتداخل، والذي يظهر لنا ما له علاقة بعلم الاجتماع السياسي الذي يقوم

[1] عياد احمد البطنيجي، الانقسام الفلسطيني: انقسام سياسي أم اجتماعي؟ بتاريخ 20/ مايو /2010 موقع منبر الحرية http://www.minbaralhurriyya.org

[2] إبراهيم عجوة، الانقسام الفلسطيني المنتج والتجليات، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، بتاريخ 2010/11/6 http://www.malaf.info

على عملية الربط بين الأحداث والوقائع السياسية مع بعضها البعض، ومن ثم ربطها بوقائع غير سياسية وتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والأخلاقية ، وذلك انطلاقا من التاثير المتبادل وهو تأثير حتمي على اعتبار أن الواقعة السياسية هي واقعة اجتماعية، وان المجتمع يتكون من مجموعة من العناصر التي يعتمد بعضها على البعض الأخر.

إن الواقع الفلسطيني ملئ بالإشكاليات والتي يعود سببها للاحتلال وممارساته في تدمير كل ما هو فلسطيني، ولكن ما يهمنا في هذا الجانب هو بروز وظهور انهيار قيمي وأخلاقي غير مسبوق، عندما يقدم الفلسطيني على قتل أخيه الفلسطيني بدم بارد ومع سبق إصرار والذي يبين مدى التعصب الحزبي الذي تجاوز وتخطى مجموع القيم والأخلاق والمعايير التي تربى عليها ابتداء من الأسرة والمدرسة ومروراً بالحزب والتنظيم.

إن انتشار الخلل في الجوانب التي تحدث عنها الباحث في بداية هذا الفصل وازدياد الفقر و البطالة تساهم في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما يسهل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم و فقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية والسبب في ذلك لا يعود إلى الحصار الإسرائيلي والدولي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية الناجمة عنه.

إن وصول الوضع الفلسطيني لهذه المرحلة من الانحطاط الفكري والقيمي والأخلاقي يعني وجود حالة من الخلل والترهل والاهتزاز في ثوابته وثقافة السياسية والذي بالتالي سوف يؤثر على حالة الانتماء للوطن، ولذلك لا بد من إعادة النظر من قبل المؤسسات والقيادات السياسية والمسئولين المباشرين وغير المباشرين عن هذه الحالة والعمل على إنهاءها عبر طرق الحوار والمصالح العليا للشعب ومن خلال إشاعة ثقافة سياسية جديدة مبنية قيم التسامح والتعددية وحرية الرأي والتعبير.

لقد أثر الانقسام السياسي الحاد في الأراضي الفلسطينية على النخب الفلسطينية وسيطرة نخبة حركة حماس على قطاع غزة، وسيطرة النخبة من حركة فتح على الضفة الغربيـــة، ممـــا يعني حدوث انقسام ما بين النخب سواء كان اجتماعياً أو عقائدياً[1].وتبقى المسؤولية على النخـــب في المجتمع المدني لإحداث التأثير المطلوب من أجل إنهاء الانقسام والالتفـــات إلـــى مـــستقبل القضية الفلسطينية وأن الصراع الحقيقي يجب أن يكون مع الاحتلال.

ومما تقدم يجب على كافة القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والوطنية المبادرة الجادة بالاستعانة بالقطاعات الشعبية والوطنية والمستقلين، للعمل على تشكيل جبهة موحدة للضغط على طرفي الصراع (فتح وحماس) ليتحملا مسئولياتهما الوطنية بإعادة الوحدة السياسية والمجتمعية بين قطاع غزة والضفة الغربية كمهمة أساسية في هذه المرحلة، من أجل البدء الفوري بالحوار لاستعادة وحدة مكونات النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني وفق وثيقتي القاهرة والوفاق الوطني والاتفاق على أسس وبرامج الرؤية الإستراتيجية الفلسطينية المطلوبة، من أجل تحقيق أهداف النضال الوطني والديمقراطي التعددي في هذه المرحلة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يؤدي إلى موقف دولي وعربي لوقف الحصار والإغلاق وتعزيز عوامل الصمود من أجل التحرر والديمقراطية والتنمية.

[1] سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية ، قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق ص 309.

ثانياً: أثر الخلاف والانقسام بين حركتي فتح وحماس على المؤسسات العامة(السلطات الثلاث).

مقدمة

إن استمرار حالة الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس وعدم تحقيق المصالحة حتى إعداد هذه الدراسة قد انعكس سلباً على النظام السياسي الفلسطيني والحياة السياسية، وظهر ذلك بشكل واضح على أداء مؤسسات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتعطيل دور المؤسسة التشريعية وعدم القيام بالمهام المنوطة بها وعدم وجود رقابة ومساءلة للمؤسسة التنفيذية.

إن عدم الاهتمام وإعطاء الأولويات للفصل بين السلطات في السنوات السابقة ومنذ تأسيس السلطة الوطنية قد ترك أثره على النظام السياسي والمؤسسات العامة، وان الانقسام الفلسطيني قد زاد في تفاقم الأمور، وإن وغياب دور فاعل للسلطة التشريعية أظهر مدى الحاجة والأهمية لتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وإن الغموض في النصوص وعدم الوضوح في توزيع الصلاحيات قد ساهم في ظهور الصراع على الصلاحيات داخل هذه المؤسسات وكذلك الصراع فيما بينها، وخاصة بعد الانتخابات التشريعية عام 2006، والذي بطبيعة الحال يترك أثره على مبدأ سيادة القانون والحقوق والحريات العامة وعلى العملية الديمقراطية خصوصاً.

إن استمرار حالة الانقسام الذي تشهده الأراضي الفلسطينية قد ترك أثره على المواطن الفلسطيني وعلى الحريات العامة وحصول مخالفات قانونية ودستورية، وتضارب في الصلاحيات وعدم الالتزام بما ينص علية القانون الأساسي للسلطة الوطنية كوحدة سياسية وقانونية بين الضفة وغزة.

ومن خلال الفصل الرابع والأخير لهذه الدراسة نحاول استعراض ما سبق ذكره من خلال التعرف على الدستور وسيادة القانون والفصل بين السلطات من أجل الوقوف على حقيقة ذلك في النظام السياسي الفلسطيني وأثرهما على الديمقراطية الفلسطينية.

الإطار الدستوري:

القانون الأساسي (الدستور الفلسطيني)

بعد جدل سياسي قامت السلطة الفلسطينية بإصدار القانون الأساسي الذي يمثل الدستور الفلسطيني وذلك خلال عام 2002 ، ولحين اقامة الدولة الفلسطينية يتولى القانون الاساسي تنظيم مسائل الحكم والحقوق والحريات العامة وضمن مبادئ الحكم الديمقراطي التمثيلي والتعددية السياسية وينص القانون الاساسي الذي خضع للتعديل مرتين في عامي 2003 و 2005 على تحكيم مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات [1]. ويعد القانون الأساسي المعدل (الدستور المؤقت) المحدد لشكل الحكم والسلطات وصلاحياتها، وقد تم المصادقة على القانون الأساسي عام 1997، من قبل المجلس التشريعي، وتم إقراره من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات في 2002، وبعد استحداث منصب رئيس الوزراء تم تعديله واعتماده كمرجعية دستورية للدولة الفلسطينية[2].

رغم كل ما ذكر وبعد حدوث التنازع على الصلاحيات بين فتح وحماس والاعتماد على تفسير كل منهم المختلف عن الأخر وظهور أزمة الصلاحيات وتعطل في الإدارات وحالة الفلتان الأمني، تبين أن القانون الأساسي المعدل ما زال يفتقر لعدم الوضوح والغموض أحيانا، وذلك بسبب إغفاله للكثير من الصلاحيات ومنها ما يتعلق بالنظام القضائي، وخاصة المحكمة العليا التي تعتبر مختصة في إصدار الحكم في حالة التنازع بين السلطات[3].

بعد حدوث الانقسام حصل الجدل بين الحركتين وتحديداً بين الخبراء في القانون حتى أصبح هناك تفسيرات مختلفة ومتباينة للدستور، وأحيانا وجود غموض وثغرات وعدم وضوح للنصوص في تفسيرها للعديد من القضايا التي ما زال مختلف عليها حتى الآن.

لقد ظهرت الأزمة بشكل واضح في النظام السياسي بعد رفض اللجنة التنفيذية بتاريخ 2006/3/23 برنامج الحكومة العاشرة والتي شكلتها حركة حماس برئاسة السيد إسماعيل هنية،

---

[1] رولاند فريدرك، **التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشان القطاع الأمني**، مركز جنيف للرقابة على الديمقراطية على القوات المسلحة، رام الله: 2008، ص22.

[2] مريم عتياني ، **محسن صالح، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق**، ص 11.

[3] مريم عتياني، المرجع السابق ص 20.

وذلك على اعتبار انه من غير الممكن ان تعترف المرجعية الأعلى بالمرجعية الأدنى والتـــي لا تعترف بها أصلاً ولا بالقانون الأساسي الذي اقر الانتخابات حيث أصبح للنظام السياسي ثلاثـــة رؤوس وهي: م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد حسب الميثـــاق الـــوطني والقـــانون الأساسي للسلطة إضافة للاعتراف الدولي والعربي، وأيضا رئيس للمنظمة والسلطة، ثم حكومة تترأسها أغلبية انتخبت من الشعب في الداخل فقط في ظل برنـــامج يتعـــارض مـــع برنـــامج المنظمة، ومن هنا بدأت الآثار السلبية للازمة تظهر لأنها تعتبر الـــسابقة الأولـــى فـــي تـــاريخ الأنظمة السياسية الديمقراطية أو البرلمانية التي يتم فيها إجراء الانتخابات ويتقدم الفائز ببرنامج حكومي يتعارض مع الدستور، ويمكن ان يحصل ان يكون رئيس الدولة مـــن حـــزب سياســـي والحكومة من حزب أخر، لكن ان تكون الحكومة وبرنامجها ضد الدستور فهذا يبين مدى أثـــر الانقسام على الدستور[1].

سيادة القانون

لا يمكن الحديث عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في ظل غياب حكم القـــانون أو سيادة القانون فهناك ارتباط وثيق الصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهـــة و ســـيادة القانون من جهة أخرى، فمجتمع الديمقراطية وحقوق الإنسان هو مجتمع ســـيادة القـــانون، مـــع التنويه إلى أن حكم وسيادة القانون لا يعني النص عليه فقط في الدساتير والتشريعات والقوانين والأنظمة، بل يتوجب ترجمه النص النظري إلى تطبيق عملي، لأنه إذا لم يجد النص النظـــري طريقة للممارسة العملية على أرض الواقع فلا قيمة للاثنين[2].

أن سيادة القانون أو حكم القانون هو احد دعائم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، لان دولة القانون تعني، خضوع الدولة لسيادة القانون العام أو الدستور الذي ينظم علاقـــة الحكومـــة بالشعب من جهة، وعلاقات السلطة التي تتولى تسيير وتنظيم مصالح الأفراد والمجموعات التي يتألف منها المجتمع، في ما بين بعضها البعض من جهة ثانية، وباعتباره التـــصميم الأساســـي

---

[1] إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، بتاريخ 2006/4/12.
http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

[2] محمد الطراونة سيادة القانون بين النظرية والتطبيق 20- 12 - 2009، موقع بوابة فلسطين القانونية.
http://www.pal-lp.org/v36.htm

لهيكل الدولة ولحقوق المواطنين واجباتهم، فان الدستور يمثل سيادة القانون، وتنبثق عنه جميع القوانين الأخرى، وهذا ما يدعو إليه المجتمع الدولي خصوصاً في ظل التنظيم الدولي الحديث، لإدراكه انه لا يمكن حماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، ويوفر الضمانات الكافية لها، إلا في ظل شيوع مبدأ سيادة القانون[1].

تعد الدساتير أو القوانين الأساسية الأساس الأول، لاحترام الدول لمبدأ سيادة القانون، وضمان خضوعها للقانون، ومن الركائز المهمة لسيادة القانون في الدولة، وإن وجود سلطة تشريعية تعمل على إيجاد وتطوير البيئة المناسبة والواجبة لرعاية كرامة الإنسان يعتبر ركن أساسي، سواء من خلال إقرار التشريعات الناظمة لحماية حقوق الأفراد أو من خلال ممارسة حقها في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني

لقد أكد القانون الأساسي الفلسطيني على مبدأ فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، حيث ينص في المادة الثانية على أن "الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في القانون الأساسي". كما أن المادة الخامسة منه تنص على أن " نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسئولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني[2].

إن الفصل بين السلطات الثلاث في النظام السياسي الفلسطيني، وفقا لأحكام القانون الأساسي، هو فصل مرن ونسبي وليس فصلا مطلقا. فالتشريع، بمراحله المختلفة، تشترك فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية، والجمع بين الوزارة وعضوية المجلس التشريعي ممكن

---

[1]. محمد الطراونة سيادة القانون بين النظرية والتطبيق 20- 12 - 2009 مرجع سابق.
http://www.pal-lp.org/v36.htm

[2] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005، المادة رقم 5 ، ص10

والمجلس التشريعي يعتمد بيان الحكومة ويمنح الثقة للحكومة، ومجلس الوزراء مسئول مسؤولية تضامنية أمام المجلس التشريعي، والمجلس يحق له حجب الثقة عن أي وزير أو عن مجلس الوزراء، ومجلس الوزراء يضع الموازنة العامة والمجلس التشريعي يصادق عليها[1].

في حين ينص القانون الأساسي على أن السلطة القضائية مستقلة، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وأن السلطة القضائية تتولى الرقابة على أعمال الإدارة العامة وقراراتها في حين أن السلطة التشريعية تقرُ القوانين والموازنات الخاصة بعمل السلطة التنفيذية والقضائية والرقابة العامة على أعمالها.

هذا الفصل بين السلطات يجعل النظام السياسي الفلسطيني يقترب من خصائص النظام البرلماني .لكن الانتخاب المباشر لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وهو رأس السلطة التنفيذية ومسئول عن جزء لا باس به من مهامها، ومنحه حق الاعتراض على مشاريع القوانين التي يقرها المجلس التشريعي، وحقه في إعلان حالة الطوارئ في حالات معينة بالرغم من عدم منحه سلطة حل المجلس التشريعي، تصبغه بملامح النظام السياسي الرئاسي. وبالتالي يمكن القول إن النظام السياسي الفلسطيني، استناداً إلى مفهوم مبدأ فصل السلطات والعلاقة بينها، ليس نظاماً برلمانياً خالصاً وليس نظاماً رئاسياً خالصاً، وإنما هو نظام سياسي مختلط (نصف رئاسي نصف برلماني) يجمع بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي[2].

إلا أن النظام السياسي الفلسطيني لم يستطع معالجة إشكاليات متعددة في موضوع العلاقة بين السلطات تمثلت في عدم وضوح صلاحية كل طرف في شأن من شؤون الحكم وعلاقة هذا الطرف مع الأطراف الأخرى بهذا الشأن وفي أحيان أخرى تتداخل الصلاحيات والاختصاصات فيما بينها، ووظف هذا التداخل في الصراع على السلطة في أعقاب الانتخابات

---

[1] الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة،امان، مبدأ فصل السلطات:حالة فلسطين السلطة التشريعية
http://www.aman-palestine.org/Documents/FreeAccess/SeprPowerLeg.doc

[2] احمد المصري مبدأ فصل السلطات:حالة فلسطين السلطة التشريعية بتاريخ، 2010/6/10
http://alqudslaw.com/vb/showthread.php?t=8889

التشريعية الثانية بتاريخ 2006/1/25 بعد أن حصلت حركة حماس على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتمكنت من تشكيل الحكومة العاشرة برئاسة السيد إسماعيل هنية، لتنتقل حركة فتح والتي كانت تشكل حزب السلطة إلى المعارضة لأول مرة.

ومما زاد من توظيف هذه الحالة في الصراع على السلطة والقيادة أن حركة فتح بقيت تتولى رئاسة السلطة الوطنية من خلال الرئيس محمود عباس حيث أصبح الصراع يدور بين حزبين وبرنامجين مختلفين أحدهما في رئاسة السلطة والآخر في رئاسة الحكومة ورئاسة المجلس التشريعي، وقد امتد الإشكال والخلاف إلى داخل السلطتين التشريعية والقضائية وفيما بينها وداخل الوزارات والمؤسسات العامة ذاتها.

إضافة إلى أسباب أخرى لهذا الصراع من قبيل التداخل في بعض الصلاحيات بين السلطات أو نتيجة لتجاوز إحداها لصلاحيات السلطة الأخرى في الممارسة العملية وانه بالرغم من انتقال السلطة من حركة فتح إلى حركة حماس هي عملية تبادل سلمي للسلطة إلا ان عدم التوازن في توزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث ومدى فعالية الرقابة المتبادلة بينها شكل بيئة عمل في القطاع العام سمحت للأحزاب الحاكمة باستخدام المواقع العامة لمصالح حزبية في غياب آليات مساءلة فعالة وإجراءات شفافة، وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى شل عمل بعض المؤسسات العامة بسبب الاحتقان وانقطاع العلاقات الطبيعية بين مختلف السلطات[1].

يتضح لنا مما تقدم غياب العديد من الأحكام المتعلقة بتنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية من القانون الأساسي إلى عدم وضوح الآليات والإجراءات المنظمة لهذه العلاقة ومس بمبدأ الفصل المتوازن بينهما،كما ان عدم إدخال تعديلان على النظام الداخلي للمجلس التشريعي من اجل مواكبة التطورات والتغييرات التي حدثت على القانون الأساسي خاصة تلك المتعلقة بنقل معظم الصلاحيات التنفيذية من رئيس السلطة الوطني إلى رئيس ومجلس الوزراء إلى التضارب وعدم والوضوح والغموض في آلية التعاون بين السلطات الثلاث.

[1] احمد المصري مبدأ فصل السلطات:حالة فلسطين السلطة التشريعية بتاريخ، 2010/6/10
!http://alqudslaw.com/vb/showthread.php?t=8889

من أجل إحداث تغير في وضع المسيرة الديمقراطية في فلسطين وتطوير مؤسسات السلطة الوطنية وتحين الأداء لا بد من الاستفادة من التجارب السابقة أين أصبنا وأين أخطئنا للتأسيس للحكم الرشيد. ومن أجل استمرار المسيرة الديمقراطية والحكم الرشيد يجب السير بخطوات نحو الإصلاح والتطور نحو الأفضل، وذلك من خلال البدء في الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، لوجود عملية التداخل بين السلطات رغم إقرار بعض القوانين بهذا الشأن، وقيام السلطة التنفيذية بادوار السلطة التشريعية أحياناً، وكذلك السلطة التنفيذية بدور القضاء ،من هنا يظهر مدى الحاجة للإصلاح السياسي وتطبق الحكم الرشيد الذي يعني التعاون والتفاعل بين المجتمع والسلطة وتستمر لتشمل المحاسبة والمسائلة[1].

- المؤسسات العامة:

المجلس التشريعي

تتكون السلطة التشريعية في النظام الديمقراطي من خلال الانتخاب المباشر من الشعب وتعبيراً عن إرادته، وإن مهمتها الأساسية هي سن القوانين والتشريعات التي تنظم حياة المجتمع، إضافة إلى المراقبة والمساءلة للسلطة التنفيذية والمتابعة لما تقوم به من مهام وكذلك المصادقة على الموازنة، ويمكن ان تسمى مسميات أخرى مثل البرلمان ومجلس الشعب والمجلس التشريعي[2].

هناك مجموعة من الأسس التي يقوم عليها مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الديمقراطي لأي دولة ولابد من الالتزام بها حتى نطلق علية بان مجتمع ديمقراطي، منها: ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وأن تتمتع كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات محددة في القانون الأساسي (الدستور)، وان تتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن السلطات الأخرى في عملها وفي آليات اتخاذ القرارات وبما يسند لها من صلاحيات[3].

---

[1] وليم نصار، **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، مرجع سابق ص 219- 220.

[2] مؤسسة الملتقى المدني، السلم الاهلي وسيادة القانون، رام الله:2007، ص 19

[3] مبدأ فصل السلطات:حالة فلسطين السلطة التشريعية، امان:

http://www.aman-palestine.org/Documents/FreeAccess/SeprPowerLeg.doc

كذلك لا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث السابقة بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام المسندة لها، بمعنى عدم استئثار للسلطة في أي مجال من المجالات، ولا بد من وجود رقابة متبادلة وفعالة بين السلطات الثلاث بحيث تمارس كل منها صلاحياتها تحت رقابة السلطات الأخرى أو رقابة أي جهة دستورية مفوضة عن الشعب لضمان التزام كل سلطة بحدودها.

إن الفصل المقصود بين السلطات في النظام الديمقراطي هو الفصل المتوازن في توزيع الصلاحيات والمسؤوليات مع وجود مساحة وقدر من التعاون فيما بينها لتنفيذ وظائفها في توافق وانسجام ويحد من هيمنة أي منها على الشأن العام، وان تحقيق الفصل المتوازن بين سلطات النظام السياسي الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتفعيل الرقابة المتبادلة بينها واحترام كل منها للاختصاصات الوظيفية المنوط بالسلطة الأخرى وفقا للقواعد الدستورية والقانونية والمعتمدة يساعد على بناء نظام وطني ونزيهه[1].

لقد احدث تعديل القانون الأساسي الفلسطيني عام 2003وعام 2005 تحولات هامة في بنية النظام السياسي حديث النشأة وذلك باتجاه الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث تم استحداث منصب رئيس الوزراء المسئول أمام رئيس السلطة الوطنية والمساءل في الوقت ذاته من قبل المجلس التشريعي، وتم نقل معظم السلطات التنفيذية ليد رئيس الوزراء والحكومة المساءلة أمام المجلس وبذلك تم تجاوز احد الإشكاليات الدستورية الناتجة عن تولي هذه السلطات من قبل رئيس السلطة المنتخب مباشرة من قبل الشعب وغير الخاضع لمساءلة أمام المجلس التشريعي[2].

يعتبر المجلس التشريعي بكل ما يمثله من رمز للديمقراطية والمساءلة أول السلطات التي تضررت بسبب الخلاف والانقسام وإصابة المجلس التشريعي بالشلل والتعطل لدوره، ونتيجة لذلك لم يجتمع المجلس التشريعي من أجل القيام بمسئولياته ومهامه وأكثر من ذلك، حين فشل المجلس في عقد جلسة عادية، ويعود هذا الفشل بالأساس لأسباب تتعلق بتوجهات لدى

---

[1] احمد المصري مبدأ فصل السلطات:حالة فلسطين السلطة التشريعية بتاريخ، 2010/6/10
http://alqudslaw.com/vb/showthread.php?t=8889

[2] مريم عتياني ، محسن صالح، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق**، ص 11.

الكتلتين الكبيرتين في المجلس (فتح وحماس) وخشية اتخاذ قرارات ضد توجهات أي منهما. وبكلمة أخرى، فإن الاستقطاب هو ما أحال المجلس التشريعي إلى هيكل بلا مضمون. وبناءً عليه، جاء أداء النواب متواضعاً جداً بل وكأنه غير موجود بكل ما يتعلق بالتشريع والمساءلة والمحاسبة. ولم يجتمع المجلس التشريعي بسبب عدم اكتمال النصاب إلا في جلسات رمزية وطارئة قبل حدوث الانقسام " خلال عام 2007 عقد المجلس التشريعي خمس جلسات جميعها بواسطة الفيديو كونفرانس بين مقري المجلس التشريعي في رام الله وغزة، جلسة طارئة في 2007/2/20، وجلسة عادية في 2007/3/17، وجلسة طارئة في 2007/4/17، وجلستان عاديتان في 2007/4/4، و 2007/4/24"[1] وان قيام الاحتلال باعتقال عدد من النواب وصل إلى ثلث الأعضاء أي حوالي 42 نائبا.

وعلى ضوء ما تقدم فقد كان وضع المجلس التشريعي في غاية التراجع ، فقد كانت عملية التشريع متواضعة جدا ولا تكاد تذكر باستثناء مناقشة اللجنة القانونية في الضفة مجموعة من مشاريع قوانين، وقد عقد المجلس التشريعي في غزة لقائمة الإصلاح والتغيير فيما عرف بنظام بالتوكيلات، وتم مناقشة عدد من القوانين وإصداره قرارات رغم عدم استكمال النصاب القانوني، حيث كانت القرارات ذات طابع سياسي لا يختلف عليها أحد، ومنها قانون حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وقانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس، وتم نشره في جريدة الوقائع، التي استحدثت في غزة[2]. وإن توقف عمل المجلس التشريعي، يعتبر أحد المظاهر التي توضح إلى أين وصلت عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، وسيبقى عام 2007 عام الأزمات بالنسبة للفلسطينيين باعتباره العام الذي شهد جمود في العملية الديمقراطية.

السلطة التنفيذية

إن وجود النصوص التشريعية التي تكفل حماية الأفراد من إساءة استعمال السلطة التنفيذية ومن تجاوزها لحدود ولايتها واختصاصها، ومن أجل سيادة القانون، بل لا بد من

---

[1] لهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 13 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2007 مرجع سابق ص 29.

[2] لهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 13 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2008 مرجع سابق ص 13.

وجود حكومة قادرة على فرض احترام القانون والنظام والعمل على إيجاد وتــوفير الــشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للمواطنين وحماية المجتمع ويجب على هذه الحكومة أثنــاء ممارستها لصلاحياتها لحماية نظام الحكم وتطوير البلاد اجتماعياً واقتصادياً أن تراعي و تحترم حقوق الأفراد والحريات العامة.

وبناء على ذلك يتوجب إيجاد نوع من الموازنة الدقيقة بين حرية الإدارة فــي العمــل وبين حقوق الأفراد على نحو تراعى فيه سيادة القانون ضمن ضوابط محددة وأن تقوم الــسلطة التنفيذية بتوفير الأصول والإجراءات، التي يتوجب على الإدارة مراعاتها في اتخــاذ قراراتهــا المتعلقة بمصالح الأفراد، بحيث تتناول الأسلوب الذي يتم بموجبه اتخاذ تلك القرارات، وأصــول تبليغها، والتظلم منها، والطعن فيها أمام السلطات الإدارية والقضائية.

وحتى يتحقق مبدأ سيادة القانون يتوجب إخضاع أعمــال الــسلطة التنفيذيــة للرقابــة خصوصاً الرقابة البرلمانية والرقابة القضائية التي يمكن أن يتولاها القضاء العادي أو الإداري، يتوجب على السلطة التنفيذية - حتى يتكرس مبدأ سيادة القانون -، أن تلتــزم بتعليــل وتبريــر قراراتها ونشرها وإبلاغها لأصحاب العلاقة.

نص القانون الأساسي للسلطة الوطنية على أن مجلس الوزراء (الحكومة) هــو بمثابــة الأداة التنفيذية والإدارية العليا التي تتولى المسؤولية عن وضع البرامج الــذي تقــره الــسلطة التشريعية، وتتشكل السلطة التنفيذية من رئيس للسلطة الذي يرأس السلطة التنفيذية وله بعــض الصلاحيات المباشرة ، ورئيس الوزراء الذي يتولى إدارة الصلاحيات التنفيذية المكلف بها مــن رئيس السلطة بواسطة وزراء لتقديم الخدمات للقطاعات المختلفة[1].

لقد تأثرت السلطة التنفيذية بالظروف السياسية بشكل مباشر من جراء الخــلاف بــين حركتي فتح وحماس وحدوث الانقسام السياسي والجغرافي خلال عام 2007 وذلك بسبب تغير الحكومات والذي أنتج جهتين تنفيذيتين الأولى في الضفة مكونة من رئيس السلطة وحكومــة

[1] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2005، المادة رقم 63 ، ص30.

تسيير الأعمال الدكتور سلام فياض ضمن برنامج موحد، والثانية في قطاع غزة الحكومة المقالة برئاسة السيد إسماعيل هينة، ولكل جهة سياستها وقراراتها المستقلة عن الأخرى[1] .

إن ازدياد التباين والاختلاف بين المستويات السياسية حول السياسات الأمنية والمالية والإدارية والتشريعية والانقسام بين السلطة التنفيذية، أدى ألي تضارب السياسات والقرارات والممارسات من الأجهزة التنفيذية من قبل الطرفين مما أدى إلى اندلاع الاشتباكات والاقتتال في 6/7/ 2007 وقيام (حماس) بالسيطرة على قطاع غزة 2007 أدى إلى إفراز جهازين أمنيين، واحد في الضفة، والآخر في غزة تحت سيطرة الحكومة المقالة.

إن جملة التغيرات السياسية التي حصلت منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية جعلت النظام السياسي الفلسطيني أمام منعطفات وتحديات تاريخية لم تشهدها الساحة الفلسطينية من قبل، وقد أصبح الانقسام السياسي واقعاً ملموساً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أصبحت تدار شؤون الفلسطينيين الحياتية والسياسية من قبل حكومتين لكل منهما برامجها وأجندها السياسية والاقتصادية وأجهزتها الإدارية إضافة لسلطاتها الأمنية والمدنية والذي أصبح تكريسا للانقسام السياسي والجغرافي شبيها بالأوضاع قبل الاحتلال الإسرائيلي.

بعد عملية السيطرة العسكرية لحركة حماس على غزة تم الإعلان عن تشكيل حكومة تسير الأعمال من قبل رئيس الوزراء سلام فياض ومن أجل استمرار عمل المرافق العامة والاستمرار في تقديم الخدمات فقد تابعت أعمالها كحكومة مؤقتة وبسبب عدم انعقاد المجلس التشريعي فقد أصبحت تمارس عملها كحكومة عادية، واتخذت صلاحيات بإعداد مشاريع قوانين ومناقشتها ضمن إطار السلطة التنفيذية وأصدرت قرارات بقوانين وذلك لعدم انعقاد المجلس التشريعي ووجود صلاحيات، والذي أدى للقيام بإصدار قرارات أثرت على الحريات العامة وحل بعض الجمعيات والتضييق على الحريات الإعلامية [2].

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 13 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2007، ص 33

[2] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**،التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول ، 2008، ص5- 7.

أما في قطاع غزة فقد استمرت الحكومة المقالة بإدارة شؤون القطاع حيث قامت بسلسلة من الإجراءات والقرارات تتنافى والقانون الأساسي والحريات العامة من خلال تشكيل مجلس العدل الأعلى بديلا عن القضاء الأعلى وإنشاء المجلس الأعلى للشرطة، واتخاذ جميع القرارات التي من شأنها السيطرة عل جميع المؤسسات والقطاعات الرسمية في مختلف المجالات . إضافة إلى ممارسات انتهاك حقوق الإنسان والحريات العامة والقيام باعتقالات ومحاكمات وإعدام وتعيين موظفين جدد في المؤسسات والوزارات المختلفة وإغلاق عدد من الجمعيات الأهلية مما شكل مخالفة لأحكام القانون الأساسي .

لقد دخلت السلطة الوطنية في عام 2009 مرحلة حرجة بسبب استمرار الانقسام وغياب الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية، وتوظيف أحكام القانون في الصراع الداخلي واستمرار التعرض لحقوق الإنسان من الطرفين، وتوقف المفاوضات بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني واستمرار الممارسات الإسرائيلية والحرب على غزة وسقوط أكثر من 1400 شهيد بعد الحرب على غزة [1]

لقد أصبحت القيادة الفلسطينية اليوم موزعة على مؤسسات ثلاثة هي: الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي والتي ينتمي كل منها إلى تيارات سياسية مختلفة، وتوجد بينهما تباينات وتناقضات سياسية وأيديولوجية وشخصية، لم تستطيع بعد تطوير قواعد واضحة ومتفق عليها للتعامل فيما بينها، ما دفع وفي أكثر من مرة بتلك التناقضات لعدم الاستقرار الأمني والاعتداء على الحريات العامة للمواطنين ومثال على ذلك ما حدث في أوائل أكتوبر 2006 من اشتباكات مسلحة في غزة بين مسلحي فتح وحماس وأودى بحياة المئات وانتهى بالسيطرة المسلحة لحركة حماس على القطاع في صيف 2007.

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية** التقرير السنوي رقم 15 1كانون ثاني 31 كانون أول ، 2009، ص19.

الجهاز القضائي

يعد القضاء الحارس الطبيعي للحقوق والحريات، وبالتالي يصبح مبدأ استقلال القضاء ضروري لقيام المجتمع على أساس سيادة القانون ويعني ذلك أن يكون القاضي في ممارسته لوظيفته القضائية حراً من أي تدخل من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وحتى يتكرس حكم القانون، يتوجب أن يتعامل القضاء مع الجميع وفقاً لحق المواطنة بغض النظر عن جنسه أو لونه أو دينه أو عرقه أو فيما إذا كان مواطن ينتمي للدولة بجنسيته، أو أجنبي مقيم فيها، أو إذا كان ينتمي إلى أقلية معينة، فالقضاء ومن خلال عمله وفقاً لمبدأ المساواة بين الجميع، فانه بذلك يكرس مبدأ سيادة القانون تكريساً عمليا وحتى يقوم القضاء بالعمل وفقاً لمبدأ سيادة القانون، يتوجب أن يكون قضاءً مستقلاً، محايداً، ناجزاً، فعالاً، وللجميع، وان يكون بمنأى عن أي تدخل من أي جهة كانت، وأن يكون القاضي متمتعاً بالحصانة اللازمة حتى يقوم بعمله وفقاً لمبادئ حكم القانون.

يعمل القضاء وفقاً لمبدأ المشروعية، بمعنى انه حتى يسود مبدأ سيادة القانون فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وأن يمارس القضاء دوره في الرقابة على أعمال السلطتين التشريعية أو التنفيذية، من خلال رقابة الامتناع عن تطبيق النص المخالف للدستور، أو رقابة إلغاء النص المخالف للدستور، أو من خلال الرقابة الإدارية على أعمال وقرارات السلطة التنفيذية ، وذلك من خلال وجود قضاء إداري متخصص وعلى درجتين، أو من خلال إلغاء أو شل آثار القرارات الإدارية التي تصدر عن السلطة التنفيذية إذا كانت تنطوي على التعسف أو إساءة استعمال السلطة أو إذا تجاوزت الإدارة حدود سلطتها التقديرية الممنوحة لها بموجب القانون[1]

يعتبر مجلس القضاء الأعلى هو الجهة المختصة بإدارة شؤون السلطة القضائية وفقا للقانون الأساسي وقانون السلطة القضائية، لقد واجهت السلطة القضائية تحديات على أدائها

---

[1] محمد الطراونة سيادة القانون بين النظرية والتطبيق 20- 12 - 2009 بوابة فلسطين القانونية، مرجع سابق، http://www.pal-lp.org/v36.htm

بسبب التطورات السياسية، فقد تزعزعت وحدة السلطة القـضائية وتعطـل حركـة الإصـلاح القضائي [1].

إن عدم الوصول إلى تعديلات على تشريعات القضاء شكل عائقا حقيقيا أمـام إصـلاح وتطوير السلطة القضائية إضافة إلي تراكم القضايا أمام القضاء بـسبب ممارسـات الاحـتلال الإسرائيلي، حتى وصلت إلى أكثر من 60 ألف قضية والذي ترافق مع النقص في عدد القضاة وعدم القدرة على الارتقاء بمستوى أدائه مما أدى إلى أضعاف ثقة المواطن الفلسطيني بجهاز القضاء[2]. إضافة إلى أن القضاء الفلسطيني يعاني من ثلاث إشكاليات كما تحدث تقرير المركـز الفلسطيني للبحوث والسياسات المسحية وهي: غياب تسلسل واضـح للـسلطة داخـل النظـام القضائي، وبينه وبين السلطة التنفيذية، وغياب القوانين والإجراءات الإدارية الموحدة بين الضفة وغزة، وكذلك النقص في العاملين والمؤهلين، والإمكانيات المادية والفنية والمباني[3].

لقد كان للمتغيرات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعيـة جملـة مـن النتـائج المباشرة، ومنها: تكريس حالة الانقسام التي نتج عنها نظامان سياسيان يملك كل منهما حكومـة خاصة به ولكل منهما أجهزة ومؤسسات وأنظمة ولوائح وسياسات مالية وإدارية تختلـف عـن الأخرى، حيث تم إصدار قرارات لها قوة القانون من قبل الـرئيس كونـه يمتلـك صـلاحيات تشريعية استثنائية مما أدت إلى قيام القضاء العسكري بممارسة اختصاص القضاء المدني والذي أدى إلى بعض الانتهاكات للحريات الشخصية التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني.

لم يكن الجهاز القضائي بعيداً عن حالة الاستقطاب التي يشهدها الوطن، حيـث اسـتمر تغييب الجهاز القضائي ودخوله في حالة التهميش إضافة إلى قيام الحكومة المقالـة فـي غـزة بإنشاء مجلس عدل أعلى واقتراح القوانين لتصدر بعد انعقاد أعضاء المجلس التـشريعي بمـا

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية** التقرير السنوي رقم 13 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2007 مرجع سابق، ص 47.

[2] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية** التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2008، ص 27.

[3] مريم عتياني ، محسن صالح، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس، مرجع سابق،** ص 19.

سمي (بنظام التوكيلات) وإنشاء جهاز قضاء عسكري وإقصاء العاملين في سلك النيابة وكل المحسوبين على حركة فتح مما أدى إلى تراجع خطير لواقع حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته العامة[1].

أدت حالة الانقسام السياسي في مناطق السلطة إلى زعزعة وحدة السلطة القضائية وخلق أجسام بديلة وإخضاع القضاء للتجاذبات السياسية والتناقضات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شكل مجلس العدل الأعلى الذي شكلته حماس في غزة ليحل محل مجلس القضاء الأعلى، وتم وقف عمل النائب العام وإجراء تعيينات في جسم النيابة العامة في غزة، وتعيينات في محاكم قطاع غزة ليحلوا محل أعضاء النيابة العامة والقضاة.

أدى تعطل عمل المجلس التشريعي إلى الحد من تطوير منظومة التشريعات القضائية وعلى رأسها تعديل قانون السلطة القضائية وقانوني الإجراءات الجزائية وأصول المحاكمات المدنية والتجارية.

وقد تعاملت جميع الأطراف الداخلية مع السلطة القضائية من ناحية سياسية مما مس جوهرياً بوحدة تلك السلطة وأدى إلى خلق أجسام قضائية بديلة وزعزعة بقوة نظام العدالة في فلسطين وفقد القضاء وحدته وتماسكه وقدرته على القيام بمهامه بفاعليه كسلطة ثالثة في حماية الحقوق والحريات الأساسية مما جعل السلطة القضائية تخضع للتجاذبات والصراعات السياسية كما حصل للسلطتين التشريعية والتنفيذية [2].

مما سبق يتبين مدى الحاجة للالتزام بالنظام والدستور في ممارسة العمل السياسي وأن يتم الالتزام بالطرق الديمقراطية كوسيلة لتحقيق الاستقرار، وأن يستمر العمل في تطوير النصوص الدستورية والقانونية لتحقيق الأمن والاستقرار والتطور في النظام السياسي، وضمان أكبر للحريات العامة والخاصة. وأن يتم احترام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية** التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2008 مرجع سابق، ص 15-17.

[2] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية،التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2008 مرجع سابق، ص 56-61

ثالثا: أثر الخلاف والانقسام بين حركتي فتح وحماس على عملية التحـــول الـــديمقراطي فـــي فلسطين.

عملية التحول الديمقراطي

إن عملية التحول الديمقراطي ترتبط بمستوى ومقدار الخدمات التي تقدمها المؤســسات العامة للجمهور، ومدى الرضا والقبول لما يتم تحقيقه من خدمات وذلك انطلاقا من أن هــدف الديمقراطية في النهاية هو تحقيق خدمات أفضل.

لقد كانت عملية التحول الديمقراطي في فلسطين تسير ببطء على اعتبـــار أن التجربـــة الديمقراطية ظهرت بشكل واضح في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 وبدأت مرحلـــة جديدة في بناء المؤسسات والتقدم بخطوات ايجابية اتجاه العملية الديمقراطية، وصولا إلى مرحلة اعتبرت من أهم المراحل تطورا عندما حدثت الانتخابات الرئاســـية والتـــشريعية الثانيـــة عـــام 2006 وشاركت بها معظم فصائل العمل الوطني بما فيها حركة حماس.

لقد تأثرت الحالة الديمقراطية في فلسطين بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي حـــصلت في السنوات الأخيرة، ونشير إلى أن منها ما كان ايجابياً ومنها ما كان سلبياً.

إن ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من احتلال استيطاني مترافق مع ممارســـات هـــي أقرب إلى جرائم الحرب منها إلى الإعمال العسكرية من جانب القوات الإســـرائيلية المحتلـــة تشكل عنصراً في غاية الأهمية يعيق فرص التطور الديمقراطي، بل إنه يعيق أيـــضا جوانـــب الحياة العادية، وقد اتضح عندما أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارا بمقاطعة السلطة الفلسطينية عندما فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية وتشكيل حكومة حماس في آذار 2006 وقيامها بفرض الحصار على قطاع غزة، وأيضا بإعلان الحرب على غزة في نهاية عام 2008 وبداية عام 2009.

لقد شهد عام 2007 انتكاسة وتراجع عملية التحول الديمقراطي الفلسطينية، بل شهد كذلك حالة الاحتراب الدموي وانفصال بين الضفة وغزة ونشوء حكومتين بإدارتين مختلفتين بسبب النزاع بين حركتي فتح وحماس لتكون مؤسسة الرئاسة ممثلة للطرف الأول (فتح) بينما الحكومة ورئيس الوزراء في حينه يمثل الطرف النقيض(حماس).

كما شهدت هذه المرحلة تعطل عمل المؤسسة التشريعية وتشرذم عمل القضاء. كل ذلك وسط استمرار الاحتلال وممارساته المنافية للشرعية والمواثيق الدولية وانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل يومي [1].

لقد بينت العديد من الدراسات والاستطلاعات حول عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، أنها شهدت تراجع بل وانهيار بعد أن أخذت في التصاعد منذ عام 1996 وهناك مجموعة من التقارير التي بينت الأسباب الذاتية والموضوعية والتي أسهمت جميعها في تقويض العملية الديمقراطية. وكان من أبرز مظاهر هذا التقويض ما يلي[2]:

1. شلل المجلس التشريعي وتعثر انعقاد جلساته خاصة بعد قيام سلطات الاحتلال باعتقال أكثر من 42 من نواب المجلس المنتخبين.

2. تعثر عمل الحكومة بسبب المقاطعة الداخلية والخارجية التي فرضت عليها أو بسبب تباين المواقف من حكومة الوحدة الوطنية، أم نتيجة عدم توفر الغطاء الدستوري الكافي للحكومتين في كل من رام الله وغزة.

3. تعطل عملية التشريع وإصدار القوانين واستبدالها بالمراسيم الرئاسية أو القرارات الصادرة عن رئيسي الحكومتين.

4. انقسام السلطة القضائية جغرافيا إضافة إلى عدم الاكتمال أصلا في صلاحياتها.

---

[1] الملتقى الفكري العربي التقرير العاشر عن التحول الديمقراطي في فلسطين 2008/8/3 .
http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=402

[2] الملتقى الفكري العربي التقرير العاشر عن التحول الديمقراطي في فلسطين 2008/8/3، المرجع السابق
http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=402

5. الانفصال الجغرافي والسياسي بين الضفة وغزة.

6. يضاف إلى كل ذلك إجراءات الاحتلال من إغلاق ومنع تنقل، وحصار وأعمال تدمير للمرافق والممتلكات العامة والخاصة واستمرار أعمال القتل والاغتيال.

الحريات العامة

يعد الحق في حرية الرأي والتعبير أحد الحقوق الأساسية للإنسان، كما إنه أحد دعائم النظام السياسي الديموقراطي، ومن خلال وجود حريات مدنية تقوم على الحق في التعبير عن الآراء والأفكار والمواقف والحرية الإعلامية والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات الدينية وتبني المعتقدات إلى غيرها من الحريات العامة ، وذلك من خلال الممارسة العملية والتعبير عنها بوسائل متعددة ودون خضوعها لأي رقابة أو سلطة تحد هذه الحرية.

إن حرية الرأي والتعبير تتضمن الحق في حرية الإعلام والتجمع السلمي وحرية الوصول إلى المعلومات دون أي موانع أو قيود، وذلك كشرط رئيسي لتشكيل الآراء والتعبير عنها، كما يعتبر هذا الحق أحد الحقوق الأساسية للإنسان الذي كفلته المعاهدات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان لما يشكل من أهمية بالغة، وتم التأكيد على ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 في المادة 19.[1]

لقد وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية في قانونها الأساسي إطاراً قانونياً لكفالة الحق في حرية التعبير وحمايته بعد إعلان الرئيس ياسر عرفات في 1993/9/30 عن التزام منظمة التحرير الفلسطينية باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضمن حقوق الإنسان، كما تضمن القانون الأساسي المعدل لعام 2003 الحماية الدستورية حين نص " انه لا مساس بحرية الرأي ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون"[2]، كما نص القانون الأساسي في المادة رقم (10)، على ان حقوق

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية،التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2008 مرجع سابق، ص 133

[2] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل المادة 19 والمادة 27

الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، وفي المادة رقم 13 بعدم جواز إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب.

لقد خضعت حقوق الإنسان والحريات العامة في فلسطين تبعا للمرحلة السياسية التي تعيـشها من حالات مد وجزر مع أنها لم تصل في أحسن أحوالها إلى ما تضمنته المواثيق الدولية، ومـا زال هناك اعتداء على الحريات العامة وحرية الصحافة والتعبير في أراضي السلطة الفلسطينية والذي زاد من حدة انتهاكها حالة الانقسام التي حصلت في النظام السياسي بعد عام 2007، حيث شهدت أراضي السلطة الفلسطينية تراجعا ملموسا فيما يتعلق بممارسة المواطن الفلسطيني لحقـه في الرأي والتعبير، وكذلك في قطاع غزة واستمرار التراجع في الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان بشكل لم يسبق له مثيل[1].

لقد شهد العام 2007 لغاية 2009، ارتفاعا ملحوظا في الاعتـداء علـى الحريـات الشخـصية للصحفيين الفلسطينيين بشكل كبير رغم نصوص القانون الأساسي في المـادة رقـم 11 بـأن الاعتداء على الصحافة هو جريمة يعاقب عليها القانون.

ومن جهة أخرى احتلت أراضي السلطة الفلسطينية مرتبة متدنية 161 مـن أصـل 175 فـي التصنيف الدولي لحرية الصحافة، الذي يعتبر مؤشراً خطيراً لما وصلت له الحريـات العامـة والإعلامية في فلسطين[2].

لقد شهدت فترة الخلافات بين حركتي فتح وحماس اعتداء على جميع الحريات الشخصية ابتـداء من الحق في الحياة والسلامة الشخصية مروراً بالحق في الحرية الشخصية وانتهاءً بالحريـات العامة انتهاكاً صارخا، حيث كان عام 2007، من أسوأ الأعوام في عهد السلطة لما شـهد مـن تراجع في حماية الحق في الحياة، حيث بلغ مجموع القتلى خلال هذا العام 585 قتيل منهم 503

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2008 مرجع سابق، ص 134-135.

[2] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2008 مرجع سابق، ص 135.

في قطاع غزة، وبلغ عدد القتلى على خلفية الاقتتال الداخلي 346، وشهد شهر حزيران أعلى عدد حوادث القتل، حيث قتل 190 شخص[1].

يعد الحق في تأسيس الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية أحد أركان المشاركة السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات في ظل الدولة، وحسب ما نصت عليه المواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد تعاملت التشريعات في السلطة الفلسطينية مع هذا الحق من خلال القانون الأساسي وقانون الجمعيات رقم (1) لعام 2000، للتعبير عن الممارسة لهذا الحق [2]. إن استمرار الخلافات بين حركتي فتح وحماس بعد حدوث الانقسام في 2007/6/14، جعل الجمعيات تخضع للاعتبارات السياسية لكلا الطرفين، مما أدى إلى تراجع الحريات العامة، ومنها ما يتعلق بالجمعيات، حيث صدرت عدد من المراسيم والقرارات من قبل السلطة الوطنية من أجل تقييد الحرية لهذه الجمعيات، وكذلك إجراءات الحكومة المقالة وما عقبها من ممارسات وتعيينات لهذه الجمعيات من خلال الفعل ورد الفعل دون الالتفات والالتزام بما نص علية القانون الأساسي، وبالتالي فان جميع الإجراءات كانت من أثار الخلاف والانقسام بين الحركتين(فتح وحماس).

لقد أثر الانقسام السياسي والجغرافي بصورة كبيرة على الحالة الديمقراطية والاجتماعية، كما كان له الأثر السلبي على الحالة السياسية والقانونية والاقتصادية أيضاً فقد أدى الاحتقان والاستقطاب السياسي الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران العام 2007 وحكومة تسيير الأعمال بالضفة الغربية إلى انعكاسات سلبية على القيم والمفاهيم والحالة الديمقراطية والحقوقية، فقد برزت وبصورة واضحة ومؤسسة ظاهرة الاعتقالات السياسية، وتم حظر الصحف التي تعود للطرف الآخر بالمنطقة التي يسيطر عليها

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**،التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2007 مرجع سابق، ص XVIII.

[2] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان"ديوان المظالم" ، **واقع الجمعيات في السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام** 2009، ص 7- 8.

كل طرف، كما برزت قيود شديدة حول الحق بالتجمع السلمي والرأي والتعبير إضافة إلى سلسلة الخطوات والإجراءات التي عملت على تقليص مساحة العمل الأهلي والحد من استقلاليته[1].

لقد ظهرت ممارسات تشير بشكل واضح إلى انتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان من الطرفين، بسبب استمرار الانقسام السياسي، وأن ممارسة الحقوق والحريات أصبح مرتبط بالانتماء السياسي وبالتالي زادت من تعميق وتكريس حالة الانقسام وحدوث ردود الفعل من الطرفين وابرز الانتهاكات نوجزها بما يلي[2]:

1- الاحتجاز التعسفي على خلفية الانتماء السياسي في الضفة وغزة، وإن ذلك يعتبر مؤشراً خطيراً على حرية الرأي والتعبير. رغم نفي ذلك من قبل الطرفين.

2- تعرض المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة.وتلقي الهيئة المستقلة لحقوق المواطن أكثر من 202 شكوى عام 2009، وذلك على خلفية الانتماء السياسي أو الاتصال

3- عدم احترام قرارات المحاكم الفلسطينية، وعدم تنفيذ إحكام المحاكم الصادرة عن محكمة الصلح والبداية ومخالفة أحكام المادة 106من القانون الأساسي.

4- انتهاك الحق في تقلد الوظائف العامة، وشروط السلامة الأمنية كجراء للحصول على الوظيفة.

5- القيام بحل الهيئات المحلية المنتخبة.

6- انتهاك الحق في التجمع السلمي ومنع التظاهرات في المناسبات الوطنية من قبل الطرفين في الضفة وغزة.

---

[1] محسن أبو رمضان ، الانقسام ومسار والحريات العامة، 2010/8/27 الأيام
http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=147835&Date=8/27/2010

[2] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**،التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول 2009،ص27- 28.

7- انتهاك الحق في تكوين الجمعيات واعتماد الفحص الأمني للموافقة على تسجيل الجمعيات والذي يعتبر انتهاك لقانون الجمعيات رقم (1) لعام2000 [1].

8- انتهاكات الحق في التعبير والحريات الصحفية، ومنع وإغلاق الصحف ومكاتب الصحافة في الضفة وغزة.

9- الإعدام خارج نطاق القانون في قطاع غزة بشكل خاص، وقتل 22 حالة إثناء الحرب على غزة ، وكذلك إطلاق النار والإصابة والتعذيب.

وسواء كانت هذه الإجراءات من الطرفين حماس وفتح، أومن قبل السلطة التي تسيطر عليها كل منهما، أو أحد منهما فإنها بالتالي انتهاكاً للحقوق والحريات العامة ولها أثراً كبيراً على مبادئ الديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة وعلى عملية التحول الديمقراطي في فلسطين وحتى على عملية التحرر والبناء الوطني والقضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني.

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**،التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول 2009، ص29- 34.

النتائج والتوصيات

النتائج

لقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي لمعرفة إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس، وما مدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، ثم الإجابة على الأسئلة الفرعية من خلال استعراض تاريخ هذه العلاقة عبر مراحلها المختلفة والمحطات التي كان اثر على النظام السياسي الفلسطيني، وذلك في محاولة للتعرف على تاريخ نشوء الحركتين باعتبارهما الفصيلين الأكبر على الساحة الفلسطينية ولهما تأثير على مستقبل القضية الفلسطينية والعملية الديمقراطية، ومن أجل إضافة معرفة جديدة حول هذا الموضوع ومحاولة وضع رؤيا وتصورات مستقبلية لإنهاء الانقسام السياسي الذي حصل مؤخراً بين الحركتين وما زال مستمراً.

لقد تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول حيث تناول الفصل الأول بعض المفاهيم والمصطلحات المهمة التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، تم التعرف على الديمقراطية ومفهوم التحول الديمقراطي، والمشاركة السياسية، والتنمية السياسية، والأحزاب السياسية، والتعددية وأهمية الانتخابات ثم معرفة العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والتنمية.

الفصل الثاني للدراسة تم شرح وسرد لعملية التحول الديمقراطي في فلسطين وموقعها في النظام السياسي بدءً بمنظمة التحرير الفلسطينية وانتهاءً بالسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال استعراض مراحل التطور التي مرت بها التجربة الديمقراطية في فلسطين، مع الإشارة إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى والثانية، وأركان وشروط الديمقراطية والتحديات والمعوقات إمام عملية التحول الديمقراطي.

ناقشت الدراسة في الفصل الثالث إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس من خلال استعراض المبادئ والأهداف والمنطلقات الفكرية لكلا الحركتين، ونظرتهما لإدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي مروراً بنشأة وتاريخ كل منهما، ثم توصلت الدراسة في هذا الفصل إلى أن

طبيعة العلاقة التي جمعت الحركتين على مدى تاريخ نضالهما هي التنافس والصراع والنـزاع والاقتتا وأن الخلاف يعود لأسباب أيدولوجية واختلاف البرامج والاهداف ثم تم وضـع آليـة للحل يمكن البناء عليها لإنهاء الانقسام، وتم التعرف على أن طبيعة العلاقة بين حركتـي فـتح وحماس هي علاقة تنافس وصراع تاريخيا أكثر مما هي علاقة تعاون والذي بدوره اثـر علـى استكمال عملية التحرر والبناء الوطني.

إما في الفصل الرابع فقد ناقشت الدراسة انعكاس وأثار العلاقة بين حركتي فتح وحماس على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. ثم تناول المؤسـسات الفاعلة في النظام السياسي (المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية) وأنها تأثرت بالانقسام كما هناك تأثير على سيادة القانون والدستور، وأن الصراع القائم بـين حركتـي فـتح وحماس شكل عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي في فلسطين وعلى الحريات العامة، من خلال التنازع على الصلاحيات وحدوث الانقسام الذي عطل الحياة السياسية في فلسطين مـن خـلال تعطيل دور المؤسسات الثلاث.

وبعد تناول الباحث في هذه الدراسة التطورات المتلاحقة على مدى سنوات طويلة من عمر حركتي (فتح) و(حماس)، ونوع العلاقة السائدة بين الحركتين منذ انطلاقتهما ومن خـلال استعراضه وتحليله فقد توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن إجمالها بما يلي:

- اتسمت العلاقة بين حركتي (فتح) و (حماس) ومن قبلها الحركة الإسلامية بنوع من التنافس والتوتر والصراع أحيانا، وأن حالات الحوار والاتفاق أو التعايش كانت مؤقتة ومحـدودة. وأن التوتر والنزاع والاختلاف كان الصبغة السائدة على العلاقة التي ربطت الطرفين والذي يـدعم صحة الفرضية الأولى، ويتضح ذلك منذ تأسيس حركة فتح في أواسط الستينيات، وخلافها مـع الحركة الإسلامية التي تحمل توجهات وأفكار الإخوان المسلمين واختلاف الرؤيا لكل منهمـا

ونظرة حركة (حماس) لحركة (فتح) بأنها حركة علمانية وقومية هي أول محطـــات الخـــلاف بينهم.

-الخلاف بين حركتي (فتح) و(حماس) ظهر على الساحة الفلـسطينية منـذ انطـلاق حركـة (حماس) في الانتفاضة الأولى عام 1988م وذلك من خلال العلاقة التـي سـادت فـي تلـك المرحلة وحصول المناكفات ومحاولة كل طرف فرض سيطرته وإبراز أنه الأقوى والمسيطر على الساحة الفلسطينية، وأولى الخلافات بينهما على تشكيل القيادة الوطنية الموحدة، حيث شكلت حركة حماس برنامج لفعالياتها بشكل منفرد، مقابل (فتح) والفصائل الوطنية، وتم ممارسة برامج الفعاليات والنشاطات بشكل منفصل لكل منهما، وقد بقيت حوادث العنف والصدام بين الحركتين تحت السيطرة من خلال صياغة وثائق شرف بين الطرفين بعد كل خلاف.

- جذور الخلاف بين حركتي (فتح) و(حماس) تعود لقضايا تاريخيه كون نواة حركـة (فـتح) وبعض المؤسسين كانوا ينتمون لجماعة الإخـوان المـسلمين، وان خـروجهم عـن آرائهـم وتوجيهاتهم ذات الطابع الإسلامي إلى انتهاج العمل الثوري والكفاح المـسلح، جعـل الحركـة الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين تشعر بالحرج أمام تعاظم المد الجماهيري لحركـة (فـتح) والحركات الوطنية على حسابهم وذلك لعدم قبولهم فكرة الكفاح المسلح لمجابهة الاحتلال منـذ البداية، وتحت غطاء عدم نضوج الفكرة لديهم وتوجههم للجانب الدعوي والتربية الأسرية مـن خلال نشر التعاليم الإسلامية.

- يمكن القول أن الخلاف الايدولوجي واختلاف البرامج والمناهج والاهداف أسـباب للخـلاف والصراع بين حركتي(فتح) و(حماس) وأسلوب كل منهما في إدارة الصراع مـع الاحـتلال، حيث ترى حركة فتح القبول بمبدأ اقامة الدولة على أي جزء يتم تحريره وصولا للدولـة علـى حدود عام 1967، والدخول في مشروع التسوية والمفاوضات بخصوص القـضايا المـصيرية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، في حين ترى (حماس) ان الدين الإسلامي هـو منهاج حياة ويجب العمل على اقامة الدولة وتطبيق الشريعة الإسـلامية ولا يمكـن تحريـر فلسطين إلاّ بالجهاد، ولا مكان للمفاوضات والاتفاقيات.

- تعتبر المشاركة السياسية لحركة (حماس) في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية 2005 - 2006 تحولا ايجابيا لصالح العملية الديمقراطية، وان ذلك يعتبر تحولا في ممارسة حركة، لكن عدم قناعة الحركة في العملية الديمقراطية من أصلها حيث اتخذتها قضية ووسيلة للوصول إلى السلطة، مما دفع حركة حماس للسيطرة على السلطة التي هي جزء منها بالقوة المسلحة والعنف، مما ترك أثره على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين. وبذلك يدعم صحة الفرضية الأولى بتأثر عملية التحول الديمقراطي بنوع العلاقة بين الحركتين.

- إن وجود شخصيات وقيادات تاريخية تحمل من الصفات الكاريزمية وعلاقة الاحترام بين الطرفين قد ترك أثراً على نوع العلاقة بين الحركتين وإن لم يكن الاتفاق، فقد كان عدم الصدام وتطويق أي خلاف من خلال العلاقة المتبادلة بين القيادات، وقد ظهر ذلك بشكل واضح للعلاقة التي كانت قائمة بين الشهيد ياسر عرفات والشهيد أحمد ياسين حتى بداية الانتفاضة الثانية "الأقصى"، بالرغم من وجود بعض الأحداث التي وترت العلاقة بين الطرفين بعد قيام حركة (حماس) بعمليات استشهادية داخل أراضي عام 1948 والتي كانت تترك أثراً على السلطة والتزاماتها، إلا انه سادت حالة من التعايش والتنسيق أحياناً بين الحركتين وتحديداً التنسيق لبعض العمليات المشتركة ضد قوات الاحتلال من قبل كتائب القسام وكتائب شهداء الأقصى وبعض الفصائل الأخرى.

- إن غياب الشهيد أبو عمار والشهيد أحمد ياسين وعدد من قيادات الصف الأول لكلا الحركتين أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة على الساحة الفلسطينية، وترك أثراً على طبيعة العلاقة بين الحركتين. فرغم الاتجاه نحو الحوار من أجل المصالح العليا للشعب الفلسطيني وعقد اتفاق القاهرة عام 2005 والاتفاق على التهدئة ووقف المقاومة والعمليات الاستشهادية داخل أراضي عام 1948، والاتفاق على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية بمشاركة حركة (حماس) بها. ووضع أسس من أجل استكمال الحوار للدخول في م.ت.ف وإصلاحها، إلا أن هذه القرارات والاتفاقيات لم يتم تنفيذها لأنها تأثرت بأجندات خارجية على حساب العلاقة الفلسطينية الداخلية.

- لقد اعتبر وصول حركتي (فتح) و (حماس) إلى اتفاق عبر حوار القاهرة من المحطات المهمة في تاريخ الحركتين، ووصولهما إلى اتفاق وتنسيق إلى أعلى درجات من المسؤولية والنضوج السياسي لكلا الحركتين والذي قاد إلى صياغة الاتفاق على مشاركة (حماس) في الانتخابات، والتي بالفعل قد حدثت وأدت إلى انقلاب في المعادلة السياسية للمنطقة عندما حصلت حركة (حماس) على غالبية مقاعد المجلس التشريعي وفوزها ب 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً مما جعلها شريك في السلطة لأول مرة، وينسجم ذلك مع الفرضية الثانية بان طبيعة العلاقة بين الحركتين أثرت بشكل ايجابي على عملية التحرر والبناء الوطني.

- إن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام2005م وعام 2006م على التوالي، ترك أثراً ايجابيا في الساحة الفلسطينية وجعل العالم يشهد بنزاهة الانتخابات، وأصبح ينظر للشعب الفلسطيني بأنه مثالٌ للنضوج السياسي، ومرحلة من أكبر المراحل تطوراً في نظامه السياسي كونه يسير باتجاه عملية التحول الديمقراطي، بعد أن تمت عملية التداول السلمي للسلطة، وبشكل مقبول، ويدعم ذلك صحة الفرضية الثانية.

- أن التطورات السياسية المتسارعة التي حدثت بعد عام 2006 وقيام إسرائيل وأمريكيا والعالم الغربي بفرض حصار على قطاع غزة؛ بسبب عدم استجابة الحكومة الجديدة إلى الاعتراف بإسرائيل، والمبادرات، والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة قد جعل حركة (حماس) والشعب الفلسطيني أمام أزمة داخلية ودولية.

_ ان حدوث الخلافات بين حركتي فتح وحماس كانت أول إشكالية يعيش بها الشعب الفلسطيني بعد تشكيل الحكومة العاشرة من قبل حركة (حماس)، ورئاسة السلطة من قبل حركة (فتح) مما فتح الباب إمام الجدل وتطور الإشكاليات إلى صدام على الأرض من خلال التنازع والتعارض في الصلاحيات، والاشتباكات المسلحة بين الحركتين رغم عقد اتفاقية مكة والوفاق الوطني وثيقة الأسرى .

- إن عدم الاستجابة الدولية والعالم العربي والدولي لحكومة الوحدة الوطنية جعل الحكومة الجديدة عاجزة عن القيام بالتزاماتها بعد تعرضها للحصار والمقاطعة الدولية وعلى رأسها أمريكيا وإسرائيل، مما ترك الباب مفتوحا أمام حدوث تغيرات كانت الأسوأ في تاريخ الشعب الفلسطيني عندما حدث التجاذب والتنازع على الصلاحيات، مما ساهم في تسريع حالة الانفجار من جراء المقاطعة والتضييق والتنافس والتنازع على السلطة بين فتح وحماس.

- لقد كان عام 2007م الأسوأ في تاريخ الشعب الفلسطيني وقضيته عندما قامت حركة حماس بالسيطرة بالعنف والقوة العسكرية على السلطة في قطاع غزة، وحدوث الاقتتال والانقسام السياسي والجغرافي بين غزة والضفة، وما تبع من إجراءات وقرارات من قبل الحكومة المقالة في غزة وحكومة الطوارئ (سلام فياض) في الضفة الغربية، قد أثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي وتراجعها بسبب القرارات التي صدرت من قبل الحكومتين والتي أسفرت عن انقسام السلطة التنفيذية والجهاز القضائي وتعطل المجلس التشريعي وحصول انتهاك للحريات العامة وحقوق الإنسان من قبل الطرفين، والذي يدعم صحة الفرضية الثالثة حيث يشكل الصراع بين الحركتين عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

- حصول نتائج كارثة على الشعب الفلسطيني وخاصة في عدد القتلى جراء الاشتباكات من الطرفين والمواطنين فاقت 1500 قتيل حسب إحصائيات حقوق الإنسان، مما يجعلها بمثابة حرب داخلية، إضافة لما خلفته من تدمير للمؤسسات وأثر سلبي على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية والأسرية والفكرية والنفسية، وتعطيل للمؤسسات الدستورية. وينسجم ذلك مع الفرضيات الثلاث ويدعم صحتها.

- إن وجود الأحزاب السياسية وأحزاب المعارضة في السلطة هو من أركان الديمقراطية وذلك عندما يتم الالتزام بالقوانين والأنظمة وقبول الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، ولكن المشكلة في العلاقة بين حركتي فتح وحماس قد أثر على عملية التحول الديمقراطي، أي عندما كانت هناك حالات من الحوار والهدوء والحوار الديمقراطي والاتفاق على أسس الديمقراطية

والانتخابات ترك أثرا ايجابيا على عملية التحول الديمقراطي، ولكن عندما ساءت العلاقـة بـين فتح وحماس ترك أثراً سلبياً.

- يعتبر وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته على الأرض من أهم العقبات والمعوقات أمـام أي عملية تطور للنظام السياسي الفلسطيني والاتجاه نحو الديمقراطية وذلك من خلال وضـعه العقبات والمعوقات وتغذية الخلافات وعدم قبوله لسير العملية الديمقراطية في فلـسطين، لمـا يمكن أن تشكله من إحراج له أمام الغرب وداخل المجتمع الإسرائيلي على اعتبار أن إسـرائيل تدعي أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تطبـق الديمقراطيـة وأن قيـام قـوات الاحـتلال الإسرائيلي باعتقال أكثر من 40 من نواب المجلس التشريعي من حركتي (فـتح) و(حمـاس) وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني، ودعم المجتمع الدولي لهذا الحصار يعتبر تدخلاً سافراً على سير العملية الديمقراطية ويدفع إلى تراجع العملية الديمقراطية في فلسطين، بسبب غيـاب سيادة القانون والفلتان الأمني وعدم الاستقرار. وتعطيل المجلس التشريعي بسبب هذه الإجراءات أدى إلى تراجع الأوضاع الديمقراطية في فلسطين. يدعم صحة الفرضية الثانية والثالثة.

- نتيجة استمرار علاقة الصراع والخلاف بين حركتي (فتح) و(حماس) انتهي بحدوث الاقتتال والانقسام السياسي والجغرافي، لوجود سلطة براسين (الرئاسة والحكومة) وحكومتين منفصلتين لنظام سياسي واحد جراء الانقسام، وتعطيل دور المجلس التشريعي ووجود جهـازين للقـضاء، والقيام بإجراءات على الأرض من قمع الحريات العامة والاعتقال السياسي... جميعها ساهمت في تراجع عملية التحول الديمقراطي، وٍَن نوع العلاقة قد أثر سلباً على العملية الديمقراطية فـي فلسطين.ويدعم ذلك صحة الفرضيات الثلاث.

- أن الاستمرار في تبني حركتي (فتح) و(حماس) لمشروعين مختلفين في المبادئ والمنطلقات والأهداف والأسلوب، وإصرار كل منهم على موقفه وعدم التعاطي بمرونـة مـع المتغيـرات السياسية والوقائع، وعدم الاحتكام للدستور ومبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة سيدمر المشروع الوطني وإقامة الدولة ويعتبر عائقً رئيسياً أمام العملية الديمقراطية في فلسطين وأن المأزق الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني، يرجع لتلك اللحظة التي تم فيها اجراء انتخابات

رئاسية وتشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة، ذلك أنه لا يمكن أن يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة.

- لقد تأثرت العملية الديمقراطية في فلسطين سلباً وبشكل مباشر بسبب الانقسام بين حركتي (فتح) وحماس وتسببت بانتهاكات الطرفين للحريات العامة. وحقوق الإنسان وأبسط الحقوق ومنها. الحق في الحياة، والاعتداء على المواطنين والمؤسسات واستمرار الاعتقالات السياسية والذي أدى إلى انهيار في القيم الأخلاقية وقواعد العمل السياسي والتعددية وقيم التسامح والتي تعتبر أسس لأي تحول ديمقراطي في أى مجتمع. والذي يؤثر على التقدم في عملية التحرر والبناء الوطني ومستقبل الشعب الفلسطيني وإطالة أمد الاحتلال وتأخر وصعوبة اقامة الدولة.

بناء على استعراض النتائج في هذه الدراسة نستطيع القول ان الدراسة قد تمكنت من إثبات صحة الفرضية الأولى التي اثبت ان السمة السائدة للعلاقة القائمة بين حركتي فتح وحماس منذ نشأتهما هي علاقة تتنافس وصراع أكثر مما هي علاقة تعاون وتنسيق وتكامل، والذي بدوره أثر على عملية التحرر والبناء الوطني. وتمثل ذلك بحصول الخلافات ووصولها لمرحلة الانقسام السياسي والجغرافي، والذي أدى لتراجع عملية التحرير والمشروع الوطني وإنهاء الاحتلال، وتراجع عملية البناء الوطني والمؤسسات.

كما تمكن الباحث أيضا من إثبات صحة الفرضية الثانية وهي أن عملية التحول الديمقراطي في فلسطين تتأثر بنوع العلاقة القائمة بين حركة فتح وحماس سواء بالإيجاب أو السلب، بمعنى انه إذا كانت العلاقة قائمة على الاحترام المتبادل والتنسيق والحوار حول القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني فإنها تؤثر ايجابيا كما نتج عن حوار القاهرة في 2005 وإجراء الانتخابات واستلام وتسليم السلطة بشكل سلمي.

ولكن عندما ساءت العلاقة وحصل الصدام والنزاع والتنافس والاقتتال، فقد أثر على عملية التحول الديمقراطي، وتعطيل الحياة العامة من جميع جوانبها وتعطيل دور ا لمجلس

التشريعي، وانتهاك سيادة القانون والسلطات الدستورية والسلطات الثلاث، وتراجع الحالة الديمقراطية في فلسطين بشكل عام.

كما تمكنت الدراسة من إثبات أن الصراع القائم بين حركة فتح وحماس ووصوله إلى أعلى درجات من استخدام العنف والسيطرة على المؤسسات بالقوة شكلت عائقا أمام عملية التحول الديمقراطي وجعلها في حالة من التراجع بدل التقدم.

توصيات الدراسة

هناك عدد من التوصيات التي يوصي بها الباحث في هذه الدراسة، وذلك من أجل التغلب على الإشكالية الحاصلة بين حركتي فتح و حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين وهي:

1- أن يتم الوصول إلى قناعه لدى الحركتين الأبرز على الساحة الفلسطينية فتح وحماس أن الإشكالية ألقائمه بينهم واستمرارها على نحو ما هي عليه الآن يؤثر سلباً على مجمل الحياة العامة والسياسية بشكل خاص، وعلى عمليه التحول الديمقراطي في فلسطين ولا بد من إنهاء حالة الانقسام والاحتكام للقانون والدستور واعتماد الحوار كأسلوب لحل جميع الإشكاليات، وأن الانتخابات في المجتمع الفلسطيني هي حجر الأساس في تعزيز المواطنة والانتماء، وأن الانتخابات الدورية أهم ركائز أنظمة الحكم الديمقراطي، والاتفاق على أن نظام الحكم هو نظام ديمقراطي برلماني يحتكم له الجميع .

2- ضرورة إنهاء حالة الانقسام السياسي للسلطة الوطنية، وسلطاتها الثلاث،السلطة التنفيذية وتوحيدها ضمن برنامج موحد للحد من التنازع والتضارب والازدواجية الحاصلة وتوحيد جهاز القضاء وتطويره وتفعيل دور المجلس التشريعي باعتباره من أهم الأطر الدستورية في السلطة الوطنية الفلسطينية.وأن يتم ذلك من خلال الاتفاق على الإطار السياسي الذي يجتمع عليه الجميع ودخول جميع الفصائل في (م.ت.ف) بعد عمليه إصلاحها وليس حلها على اعتبار أنها الممثل للشعب الفلسطيني دولياً وعربياً وفلسطينياً وأن تكون المؤسسة المرجعية لجميع الأطراف.

3- ضرورة عودة جميع الأطراف الفلسطينية إلى الحوار والاتفاق على مبادئ أساسية وعلى برنامج وطني شامل يسعى الجميع إلى تحقيقه، يقوم على المشاركة السياسية والتعددية، والتداول السلمي للسلطة واحترام سيادة القانون والدستور ووضع المصلحة العليا للشعب الفلسطيني فوق

أي اعتبارات أخرى، وأن تبقى القضية الأولى وضع إستراتيجية للخلاص من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وبناء الدولة الديمقراطية.

4- ضرورة اتفاق جميع الأطراف على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الجامع لجميع الإطراف الفلسطينية والشعب بأكمله، ولذلك لا بد من العمل على تفعيلها وإصلاحها وتفعيل مؤسساتها على أسس وطنية، ومن خلال مشاركة جميع الفصائل بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

5- إن الاختلاف بين فتح وحماس في المبادئ والاهداف والرؤيا حول إدارة الصراع، سوف يقود إلى الاختلاف والتناقض وسوف يكون الشعب الفلسطيني هو الخاسر فلا بد من ضرورة الحوار والاتفاق على برنامج بالحد الأدنى وطريقة لإدارة الصراع وإنهاء الاحتلال، وأن يتسع لمبدأ الحرية في التعبير والمنافسة على السلطة كحق طبيعي لأي حزب سياسي ولكن ضمن النظام الأساسي وسيادة القانون ومبدأ الحرية والمساواة ومن خلال الإيمان بالديمقراطية والتعددية والقبول بمبدأ الانتخابات الدورية ونتائجها.

6- أن يتم التهيئة من أجل استمرار الحوار وإعادة بناء الثقة وحسن النوايا بين الطرفين(فتح وحماس)، وذلك من خلال وقف جميع أشكال العنف من قبل الطرفين، وعمليات التشهير والقدح والاعتقال والتكفير والتخوين والمناكفات وعمليات التحريض من خلال وسائل الإعلام. وأن تبقى قضية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، هي الأساس والمحدد للعلاقة بين حركتي فتح وحماس وعلاقتهما معا بالسلطة الوطنية، وعلاقة الجميع بمنظمة التحرير الفلسطينية.

7- التوعية السياسية وإنشاء ثقافة سياسيه وديمقراطية مبنية على احترام رأي الأخر، وعدم الإلغاء والإقصاء، لان الجميع يحظى بتاريخاً ونضالاً مشرفاً عبر تاريخيه الطويل من التضحيات والشهداء، والابتعاد عن التغذية الحزبية والعصبية المتطرفة لأنها تدمر النسيج الاجتماعي ويكون أثرها عبر أجيال لاحقه.

8 - ضرورة قيام جميع الأحزاب السياسية على أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينها تطبيقاً للنظام الديمقراطي ،والأحزاب وإن اختلفت برامجها وأهدافها وأساليبها تعمل جميعها على تحقيق المصلحة العامة في السلطة الوطنية بالطريقة التي تراها أفضل والخلاف الحزبي لا بد أن يظل في إطار ممارسة حرية الرأي والفكر فلا يؤدي إلى المشاحنات والمنازعات أو الصدام العنيف بين الأنصار والمؤيدين فاختلاف الرأي لا يؤدي إلى تنافس الأحزاب الإضرار بمصالح الوطن والمواطنين.

9 - ضرورة الاقتناع بان لدى الشعب الفلسطيني مقومات وتاريخ وثقافة عالية تؤهله لان يكون مجتمع ديمقراطي، وضرورة استغلال هذه المقومات، من خلال بناء الثقة بين الأطراف والفصائل وإعادة النظر في التنشئة السياسية والبعد عن الحزبية المتطرفة، والاحتكام للغة الحوار والقانون والدستور، والاتفاق على مرجعية سياسية وإصلاح (م. ت. ف) والحفاظ على النظام السياسي والقضايا العليا على حساب القضايا الشكلية في السلطة.

10 - ان يتم المصادقة على تشكيل قانون للأحزاب السياسية، و،ن تتحول الحركات والفصائل الوطنية والإسلامية إلى أحزاب تمارس الحياة السياسية والالتزام بالدستور والتداول السلمي للسلطة لتنظيم الحياة السياسية، والعمل على تطبق الإصلاحات السياسية من أجل الوصول للحكم الرشيد والعمل على الفصل بين السلطات الثلاث لضمان استمرار وتطور الحياة الديمقراطية في فلسطين.

11 - تبني إستراتجية وطنية شاملة وبرنامج يتفق مع جميع الأحزاب والتنظيمات والفصائل ومؤسسات المجتمع في الداخل والخارج، وتحديد رؤية وطنية من أجل العمل على التخلص من الاحتلال وإقامة الدولة الديمقراطية.

المراجع والمصادر

اولا: الكتب:

- أبو عمرو، زياد: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين،** ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1995.

- أبو رمضان، محسن: **التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"** ط1، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008.

- احمد عبد العاطي محمد: **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي** ط1 القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1995.

- الأشهب نعيم: **حماس من الرفض للسلطة،** ط1، رام الله: دار التنوير للنشر والتوزيع، 2006 - 2007.

- الأشهب، نعيم: **إمارة حماس،** ط1، رام الله: دار التنوير للنشر والتوزيع، 2007.

- الأزعر، محمد خالد: **التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني،** ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1996.

- الألوسي، رعد صالح: **التعددية السياسية في عالم الجنوب،** ط1، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

- بركات، نظام وآخرون: **مبادئ علم السياسة،** ط3 : دار الكرمل للنشر والتوزيع،عمان، 1989.

- بلقزيز، عبد الإله: **أزمة المشروع الوطني من فتح إلى حماس،** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

- البرغوثي، إياد: **النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطيـــة، فـــي إشـــكالية تعثـــر التحـــول الديمقراطي في الوطن العربـــي**، ط1، رام الله: مـــواطن المؤســـسة الفلـــسطينية لدراســـة الديمقراطية، 1999.

- البرغوثي إياد: **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** ط1، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث 1990.

_ البرغوثي، سمر جودت **سمات النخبة السياسية الفلسطينية ، قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، ط 1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

- بدوان، علي: **صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة النشأة والمصائر**، ط1، سوريا: صفحات للدراسات والنشر، 2008.

- بومبر، جيرارد .م: **مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية "عواطف ومـــصالح"** ترجمة: محمد نجار، عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، 1999.

- تيم، فوزي أحمد: **القوى السياسية الفلسطينية**، في **المدخل إلى القضية الفلـــسطينية**، ط1 عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997.

- الحروب، خالد: **حماس الفكر والممارسة الـــسياسية**، ط1، بيـــروت: مؤســـسة الدراســـات الفلسطينية، 1996.

- الحمد جواد: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس** عمان: مركـــز دراسات الشرق الأوسط 1999.

- الحمد، جواد وآخرون: **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حمـــاس**، ط2 عمان: مركز عنقاوي،مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999م.

- الخزرجي، ثامر كامل محمد: **النظم السياسية والسياسات العامة "دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة"**، ط1، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

_ خضر حسن **خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية**، ط 1، رام الله: معهد أبو لغد للدراسات الدولية 2003.

- دوت، س - ه: **دراسات في علم الاجتماع السياسي** ترجمة عبد الهادي لجواهري ط1 القاهرة: مكتبة نهضة الشروق.

- الزبن، سمير: **تحولات التجربة الفلسطينية "المشكلات البنيوية للنظام السياسي"**، ط1 مركز القدس العربي للدراسات، 2005.

- الزبيدي، باسم: **الثقافة السياسية الفلسطينية**، رام الله: ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003.

- زويلف، مهدي وآخرون: **التنمية الإدارية والدول النامية**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993.

- سلامة، جمال: **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.

- شطناوي، فيصل: **محاضرات في الديمقراطية** عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2002.

- الشريفي، نداء صادق: **تجليات العولمة على التنمية السياسية**، عمان: جهينة للتوزيع والنشر، 2007.

- ألشقاقي، خليل: **مقياس الديمقراطية في فلسطين، تقرير عام 2006 -2007** رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2007.

- ألشقاقي، خليل: **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين "عمليـــة الـــسلام والبنـــاء الـــوطني والانتخابات"**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996.

- ألشقاقي، خليل: **مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2004 -2005** رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006.

- ألشقاقي، خليل: **دور المؤشرات الكمية في عملية التحول الديمقراطي**، في **مؤشرات قيـــاس الديمقراطية في البلدان العربية** وقائع ورشة عمل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

- صالح، محسن **قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 - 2007** ط 1 بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ، 2007.

- عارف، نصر محمد: **نظريات التنمية السياسية المعاصرة "دراسة نقدية مقارنة فـــي ضـــوء المنظور الحضاري الإسلامي"**، ط1، أمريكيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992.

- عبد الرحمن، أسامة: **تنمية التخلف وإدارة التنمية "إدارة التنمية في الوطن العربي والنظـــام العالمي الجديد** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

- عبد الغني سلامة، خلود بدر، **فتح من كسب التاريخ حتى خسارة الانتخابات**، ط1، رام الله: دار البيارق للنشر والتوزيع، 2009.

- عثمان، زياد: **المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ظلال الماضي تحاصر المـــستقبل** رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008.

- عتياني، مريم و محسن محمد صالح: **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006 - 2007**، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008.

- عنقاوي، حلمي إبراهيم: **المراحل الأولى للمسيرة**، ط1، الغد رام الله: مطبعة الغد، 1995.

- علي، سعيد السيد ، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة:** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2006.

- عوض، طالب و سميح شبيب: **الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية**، ط1 رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

- غنيم، احمد وآخرون: **دخول حركة حماس إلى م ت ف الآفاق والتحديات**، في **النظام السياسي الفلسطيني ، مرحلة متحولة**، ط1، رام الله: مركز البراق للبحوث والثقافة، 2006.

- غالي، بطرس: **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**، منظمة اليونيسكو،2000م.

- فتوح، محمد عبد الفتاح: **الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

- فريدرك، رولاند: **التشريعات الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بشان القطاع الأمني** جنيف: مركز جنيف للرقابة على الديمقراطية على القوات المسلحة، 2008.

- الفاصد، آريان: **تقرير حول آليات المسألة وسيادة القانون في فلسطين** رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 1999.

- الفاصد، آريان: **البناء المؤسسي الفلسطيني وفرص التحول نحو الديمقراطية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999.

- الفالوجي عماد عبد الحميد: **درب الأشواك حماس الانتفاضة السلطة** ط1 رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع 2003.

- قسيس، مضر وآخرون: **المؤشر الديمقراطي الفلسطيني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999.

- قسيس، مضر: **التحول الديمقراطي ومدنية المجتمع المدني**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، 1999.

- كيالي، ماجد: **الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.

- مهنا، محمد نصر: **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

- منصور، جمال: **التحول الديمقراطي الفلسطيني "وجهة نظر إسلامية"**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم، 1999.

- منصور، أحمد: **الشيخ أحمد ياسين شاهد على عصر الانتفاضة**، القاهرة: الدار العربي للعلوم ودار ابن حزم، 2004.

- منيسي أحمد ، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية** دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمُان وقطر، أبو ظبي: ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2009.

- الموسوي، سنان ورضا صاحب أبو حمد، **مفاهيم إدارية معاصرة "نظرة عامة"** عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

- **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الثاني ج-ش، ط1، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984.

- نصار، وليم: **الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية**، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

- نوفل، ممدوح: **النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج "نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره" في ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل**، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.

- نوفل، احمد سعيد: **نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية**، في **التحول الديمقراطي في العالم العربي**، منشورات أل البيت 2000.

- النواتي مهيب سليمان احمد: **حماس من الداخل** ط1، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع 2002.

- هلال، جميل: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني**، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

- هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية**، ط2، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

- هلال ، جميل وآخرون: **نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية**، ط2، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) 2004.

- جميل هلال، **تكوين النخبة الفلسطينية منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**، رام الله: ط 1، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، 2002.

- والي، خميس حزام: **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

- وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية "رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث"** ط 1 الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

ثانيا: الدوريات

- أبو جاموس، عبد الحكيم: ***الاستقطاب الحاد ونزعة إقصاء الأخر***، **مجلة تسامح**، العــدد16 آذار 2007/ص37 -46.

- أبو شرف، محمود: ***دليل الفصائل الفلسطينية***، **مجلة تسامح**، العــدد27، 2009/ص157 .164

- أبو سيف، عاطف: ***النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير***، **مجلة سياسات**، العــدد 8 ربيع 2009/ص 10 - 28.

- جقمان، جورج: ***النظام السياسي الفلسطيني، ومستقبل القضية والحاجة إلــى انقــلاب فــي التفكير***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 73 شتاء، 2008/ ص51 5

- حسن، ميرفت يعقوب: ***إشكالية التحول الديمقراطي في فلسطين***، **مجلــة تــسامح**، الــسنة الأولى، تموز 2003/ص84 - 91.

- سلامة، عبد الغني: ***إشكالية العلاقة بين فتح وحماس***، **مجلة تسامح**، العدد 27، كانون الأول **2009**/ص 29 - 48.

- العجرمي، أشرف: ***الأحزاب السياسية*** **مجلة التسامح**، العدد (11)، السنة الثالثة، كانون أول 2005/ ص14 - 21.
- عدوان، بيسان: ***حركة حماس بين الهوية الوطنية والخطاب العقائدي***. **مجلة سياسات** العدد(1) شتاء/ 2007.ص 27 44.

- مركز رام الله لحقوق الإنسان، **التسامح والحق في الاعتقاد "دليل تدريبي"** رام الله، 2008.

- طلال عوكل، ***بانوراما الحوار الفلسطيني رحلة شقاء قد تخطئ طريق الشفاء*** **مجلة تسامح** العدد 25حزيران /2009 ص 47 -57

- مصلح، احمد: ***السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة الاثار والمخاطر***، **مجلة سياسات** العدد 3، صيف حزيران 2007/ص 89.

- هلال، جميل: *في الذكرى الستين للنكبة: الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 73، شتاء /2008، ص 57 - 65.

ثالثا: المواقع الالكترونية

-أبراش، إبراهيم: الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية، بتاريخ 2007/5/22

http://www.palnation.net/vb/showthread.php?t=182

- أبراش، إبراهيم: الانقسام الفلسطيني وتأثيره على المشروع الوطني 2009 /06/08

http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

- أبراش، إبراهيم: العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، بتاريخ 2006/4/12. http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/40516.html

- أبو رمان، عبد الله: أسلوب علمي عالمي حديث، المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات في الأردن، بتاريخ 2008/1/27 www.aaramnews.com/website/articleprintversion

- أبو رمضان، محسن ، الانقسام ومسار والحريات العامة، 2010/8/27 الأيام

http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=147835&Date=8/27/2010

- الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة،آمان، مبدأ فصل السلطات:حالة فلسطين السلطة التشريعية

http://www.aman-palestine.org/Documents/FreeAccess/SeprPowerLeg.doc

- إحصائية لمركز الإحصاء الفلسطيني، حصاد حكومة حماس في فلسطين،

http://www.alshahed.free-forums.org/3-vt11011.html#axzz3cTXxEfVg

- الانقسام أدى لتدهور الاقتصاد الفلسطيني، بتاريخ 2009/7/18 موقع هنا فلسطين

http://www.herepal.com/news.php?action=view&id=7284

- البطنيجي، عياد احمد: الانقسام الفلسطيني: انقسام سياســي أم اجتمــاعي؟ بتــاريخ 20/ 5 /2010، موقع منبر الحرية http://www.minbaralhurriyya.org

www.minbaralhurriyya.org/index.php/archives/757

- الاتحادات والتنظيمات الشعبية الفلسطينية موسوعة الصحراء مقاتل،2008

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Monazma-Ta/sec09.doc_cvt.htm

- البلداوي، عبد الإله: إدارة الأزمات العراق نموذجا "الحلقة الرابعة"، بتــاريخ 2006/11/8،

http://www.hamadiraq.com/Arabdetails/details464.htm.

- بوعزه الطيب: في المصالحة بين قبيلتي فتح وحماس، موقع،المركز الفلسطيني للديمقراطيــة والدراسات والأبحاث، بتاريخ 2008/12/16

http://www.paldsr.org/?page=details&newsID=101&cat=22

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BD84231E-1C84-414C32D7.htm

-الجابري، محمد عابد: العولمة ومسألة الهوية، بتاريخ 2008

www.aljabriabed.net/glob-idemtitel.htm

http://www.aljabriabed.net/n22_01jab.htm

- جيثوم سليم فرحان التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة مركز الفرات للدراســات والتنمية الإستراتيجية، بتاريخ2006 http://fcdrs.com/magazem/211.htm l

- دريكش، نجيم: النظام السياسي التركي، مفهوم النظام السياسي، 6/ 1 /2008

http:// www.nadjim-1.maktoobblog.com/date/2008/01/

- سكينزر، جون ثان: إيمان العارف تحدي حماس لفتح.

http://www.ahram.org.eg/acpss/1/1/2001jp

- صادق، ميرفت: وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية مثير للقلـق، الجزيـرة نـت 2009. http://aljazeera.net/NR/exeres/D757C304-C705-4D1F-9A04,qu

- الصوراني غازي: الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطـاع غـزة، 2009/8/26 http://www.ajras.org/?page=show_details&table=studies&Id=94

- صالح، محسن: الشرعية الفلسطينية المستباحة، بتـاريخ2008/10/23 موقـع الزيتونـة

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029

- صلاح الدين، عماد: مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية الحوار المتمدن - العدد: 2433 2008/10/13

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010

- صافي، خالد محمد: الانقسام الفلسطيني الداخلي وأثره على المرآة الفلسطينية، بتاريخ 2010/4/21 http://www.blogamin.org

http://www.blog.amin.org/khmtsafi/2010/04/21

- صالح محسن: تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة؟، بتاريخ 2008/9/6.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8518609-168D-49AE-A26F-E421CC9E75AB.htm#0

- الطراونة محمد: سيادة القانون بين النظرية والتطبيـق 20-12-2009، موقـع بوابـة فلسطين القانونية. http://www.pal-lp.org/v36.htm

- الطناني، معين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، بتاريخ 2007/2/26

http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_1.htm

- عجوة، إبراهيم: الانقسام الفلسطيني المنتج والتجليات، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، بتاريخ 2010/11/6

http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=75&table=studies&CatId=75

- عليوة، السيد ومنى محمود: المشاركة السياسية، في موسوعة الشباب السياسية، بتاريخ 2001/1/1 http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/YOUN39.HTM

- العساف، أحمد بن عبد المحسن: المشكلات الإدارية وكيفية علاجها واتخاذ القرارات، بتاريخ 24 من جمادى الأولى 1425 www.saaid.net/aldawah/211.htm

- غرايبة إبراهيم: حماس من الداخل، شبكة فلسطين للحوار، 2006/6/23.

http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=69074

- كولي، رضوان: تعريف مصطلحات سياسية، موقع الإسلامي المتميز قدوه، بتاريخ 2007/4/21 http://www.qudwa.com/?page=articles/17/17-038

- ماجد الحلو القانون الدستورى 2009/4/18

http://www.hdrmut.net/vb/t338531.html

- محيسن، تيسير التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني http://www.saaid.net/Anshatah/dole/66.htm

- معلوم، آلب ولد: حول مفهوم الحزب السياسي ووظائفه،15/ يوليو/2007 موقع،كل شيء للثقافة والعلوم

http://albou.maktoobblog.com/410842/%D8%AD%D9%88%D9%84

http://www.kolchi.tv/vb/showthread.php?t=11101 جديد

- المعرفة، الموسوعة الحرة لمجمع المحتوى العربي

http://www.marefa.org/index.phb

- ماضي، عبد الفتاح: مفهوم الانتخابات الديمقراطية، اللقاء السنوي السابع عشر للديمقراطية، موقع الجنة العربية لحقوق الإنسان 2007/8/7 http://www.achr.nu/art220.htm.

- إدريس لكريني لنخبة السياسية وأزمة الإصلاح في المنطقة العربية ،الركن الخضر 18/1/2008 http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=10747

- موسى، رولى إيليا: ماهية علاقة التنمية بالديمقراطية، بتاريخ 2007/9

http://tharwacommunity.typepad.com/whereto_syria/2007/09/post-18.ht

- مركز القدس للإعلام والاتصال، وحدة استطلاعات الرأي العام، استطلاع رقم 56، 15 -16 كانون الثاني 2006، حول انتخابات المجلس التشريعي ونية المشاركة.

http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/95/p20a2.html

- المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس،بتاريخ 10/17/ 2008 موقع

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm#1

- موقع الجزيرة، المعرفة ملفات خاصة بحركة فتح، موقع الجزيرة ، بتاريخ 2006/5/17

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B2285940-B3C2-43EB66F37A.htm

- مجد ميشيل البهو، مقارنة بين الفكر السياسي لحركتي "فتح" و "حماس الحوار المتمــدن - العدد: 2840 - 2009 / 11 /26 http://www.ahewar.org/debat/show.a193020

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/who/who.htm#1

- محسن، تيسير: النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث "دراسة بنيويــة، بتــاريخ/ 2006.

www.home.birzet.edu/cds/arabic/research/2006

- محسن، تيسير: الحوار المتمدن، العدد 11579، بتاريخ 2006/6/12

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282

- الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، المادة رقم 8.

http://www.airssforum.com/f8/t20190.html

- المصري، أحمد: مبدأ فصل السلطات حالة فلسطين السلطة التشريعية بتاريخ، 2010/6/10

http://alqudslaw.com/vb/showthread.php?t=8889

- الملتقى الفكري العربي التقرير العاشر عن التحول الديمقراطي فــي فلــسطين 2008/8/3 .

http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=402

- نوفل، أحمد سعيد: تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظــل الاحــتلال الإســرائيلي، بتــاريخ 2007/11/8 www.arabrenewal.org/articles

- نوفل، أحمد سعيد: تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظــل الاحــتلال الإســرائيلي، بتــاريخ 2007/8/7 http://www.achr.nu/art222.htm

- نوفل، أحمد سعيد: تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، موقع مركــز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، بتاريخ 2007/8/5

http://www.dctcrs.org/s2636.htm

- نصر الله، تيسير: فتح وحماس.. سيناريوهات محتملة موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2006/10/25http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7047F62A69.htm

http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=343

- ورقة عمل جبهة العمل الطلابي لمؤتمر أثر الانقسام الداخلي على الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، بعنوان: أثار الانقسام الداخلي على الحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بتاريخ 2009/1/6 http://www.pslf.info/news.php?Id=653

- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الدستور، 2007/9/15

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8

رابعاً: منشورات المؤسسات

- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، **تقرير مؤتمر أمان السنوي الثالث، صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية**، رام الله وغزة، بتاريخ 2007/3/4.

- لجنة الانتخابات المركزية فلسطين، **تقرير الانتخابات التشريعية الثانية 25 كانون الثاني 2006**، رام الله، 2006/5/31.

- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، **تقرير حول الانتخابات الفلسطينية (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)**، رام الله، 9/1/ 2005.

- لهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 13 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2006.

- لهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 13 1كانون ثاني 31 كانون أول، 2007.

- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**،التقرير السنوي رقم 14 1كانون ثاني 31 كانون أول ، 2008.

- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**، التقرير السنوي رقم 15 1كانون ثاني 31 كانون أول ، 2009

- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان"ديوان المظالم" ، **واقع الجمعيات في السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2009** 1 كانون ثاني 31 كانون أول 2009.

- مؤسسة الملتقى المدني، **السلم الأهلي وسيادة القانون** 2007.

خامسا: مصادر أولية:

- القرآن الكريم.

- القانون الاساسي الفلسطيني المعدل 2005/2003.

- ميثاق حركة حماس 1988.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Relationship's Dilemma Between Fateh And Hamas, And Its Impact Upon The Process Of Democratic Transformation In Palestine
(2004-2010)

By
Awad Jamil Abdel-Qader Owda

Supervised
Dr. Nayef Abu- Khalaf

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University/Nablus-Palestine.

2011

The Relationship's Dilemma Between Fateh And Hamas, And Its Impact Upon The Process Of Democratic Transformation In Palestine (2004 – 2010)

by
Awad Jamil Abdel-Qader Odeh
Supervised by:
Dr. Naef Abu- Khalaf

Abstract

The problematic relationship between Fatah and Hamas organizations has a significant impact on the political system and the democratic transformation in Palestine. The features of this influence started to appear after having conducted the presidential, legislative and municipal elections recently, the participating of most of the Palestinian factions in the elections as well as the consequences of the elections results such as Hamas victory in the legislative elections, reaching the Fatah-Hamas political dispute at a critical stage, and the armed clash and using the military power by Hamas to take over the Gaza Strip. All this shows the need to discuss this situation after continuing for more than three years without coming up with an end for it. This current situation puts the political and democratic process in Palestine at a critical stage for the first time in Palestine's history and reaching at the point of the political and geographical rip..

Thus, this study is discussing the problematic relationship between Fatah and Hamas and its impact on the democratic transformation in Palestine in order to design visions through discussing its historical backgrounds as well as knowing the nature of this dominated relationship between the two parties especially in the last period, and knowing the

influence of this relationship on the democratic process, the democratic transformation, and the future of the Palestinian political system, taking in consideration that the elections, political participation and pluralism are part of the essential pillars which democracy focuses on. Moreover, the peaceful transfer of power is considered as a basis for democracy.

This study is also discussing its fundamental hypothesis which is bonded together. The first hypothesis says that nature of the current relationship between Fatah and Hamas is a struggling and competitive bond more than a cooperation and integration one which is in turn affects the democratic transformation and the national rehabilitation. Another sub-hypothesis says that the democratic transformation in Palestine is being affected by the kind of the relationship between Fatah and Hamas whether positively or negatively. The last hypothesis which is related to what have been mentioned above says that the current conflict between Fatah and Hamas is an obstacle in front of the democratic transformation in Palestine.

The researcher is using the descriptive analytical approach in this study as it is based on the accurate and detailed description of the phenomenon. Therefore, this approach shows the highlights which have influence this study.

The study is arguing the problematic relationship between Fatah and Hamas and its impact on the democratic transformation in Palestine from the year of 2004 till the year of 2010. It is covering the Occupied Palestinian Territories 1967, (the West Bank and the Gaza Strip). This is because of the importance of this period and the changes and developments that have a huge influence on the Palestinian stage and the political life.

The study is divided into four chapters in which the first chapter is discussing some important concepts and terms which have a direct link to the study subject. We are trying to recognize the concept of the democratic transformation, political participation, political development, political parties, pluralism, the importance of the elections and the debatable relationship between democracy and development.

The second chapter is explaining the process of the democratic transformation in Palestine starting from the Palestine Liberation Organization (PLO) and ending with the Palestinian National Authority (PNA) by reviewing the stages of development which the democracy has gone through in Palestine. In the end of this chapter, the study is arguing the pillars and conditions of democracy, challenges and the obstacles that are ahead the democratic transformation in Palestine.

In the third chapter, the study is discussing the problematic relationship between Hamas and Fatah through reviewing the principles, goals, and the intellectual premises for the two parties and their point of views in managing struggle with the Israeli occupation through the history and the establishing each of them in order to let the reader learns about the stages of establishing each of which. The study is explaining the nature of the relationship between the two parties through their struggling history, coordination and cooperation stages, competition and dispute, and the stage of conflict, internal fighting and the current split.

In the fourth chapter, the study is discussing the reflection and the consequences of the relationship between Fatah and Hamas at the moral, social, economical and the political life and the national plan. It is also talking about the active institutions in the political system (the legislative

council, the executive authority and judiciary and their role in developing the political side through their relationahip. This comes along with the third hypothesis and supports its validity which says that the current conflict between Fatah and Hamas is an obstacle ahead the democratic transformation by disputing over powers and the split which has blocked the Palestinian political life and blocked the role of the three authorities.

The researcher summed up through the conclusions of the study that the dispute between Fatah and Hamas is not recent, but it is referred to the establishment of the two parties. The differences in programs, The growing of the dispute is referred to several external and internal reasons; especially the Israeli occupation and its practices. Additionally, Arab and international parties have contributed in increasing the tension between the two groups at a high level. Hamas' military taking over on the Gaza Strip and the executing measures in the West Bank have a negative influence on the democratic transformation in Palestine. It also causes disabling the role of the legislative institution, the political split, and forming two governments (in the Gaza Strip and the West Bank). The judiciary has been influenced by this rip. This means that the political system is depending on decisions made by these two parties as they are the largest active and influencing groups on the Palestinian stage as well as no one of which has the inability to override the other because of their history and the fan base. They, therefore, should agree on a comprehensive national program, adopting the democratic choice and believing in pluralism, political participation and the peaceful transfer of power. This in turn leads to the security and political stability and developing the Palestinian community.